الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مكمّلة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبين:

* ضيف مبروك

* مراح سفيان

إشراف الأستاذ:

* جراية الصادق

السنة الجامعية: 1437 ـ 1438هـ / 2016 ـ 2017م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بأسمى عبارات الشكر الى ا لأستاذ "جراية الصادق" لتحمله

مسؤولية الإشراف على هذا العمل والاهتمام به من خلال التوجيهات والنصائح

القيمة المقدمة من طرفه بجهد رائع وعمل دؤوب.

كما أتقدم بالشكر والامتنان

إلى كل من علمني حرف وأزال عني غيمة جهل مررت بها برياح العلم

الطيبة.. أساتذتي الكرام كل الشكر لكم.

والشكر موصول كذلك إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من

الأقارب والزملاء.

إهـداء

لكم يسعدني أن أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

الوالدين العزيزين اللذان تعبا في تربيتي ولم يبخلا عليا بشيء أبدا، حفظهما

الله.

الى جميع أفراد عائلتي إخوتي، وأختي

الى كافة الأصدقاء والى كل اللذين أحبهم

الى كل أساتذتي الكرام وجميع من تعاقبوا على تعليمي في مقاعد الدراسة

الى كل غيور على دينه ووطنه

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة بالعربية::

إن السياسة الخارجية لأي دولة هي وسيلة تعمل من خلالها الدول إلى إبراز تأثيرها الإقليمي والدولي في منطقة معينة ، كما أنها تحاول بسط سيطرتها ونفوذها من خلال تقوية سياستها الخارجية ، كما أنها تعتمد على طرق ووسائل وآليات تقوم باتخاذها للتأثير على الدول المحيطة بها.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا هي عبارة عن توجهات وامتداد للسياسات المتزامنة للولايات المتحدة تجاه المنطقة ، ولكن سياسة أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت أكثر تأثرا وأكثر اهتماما بالمنطقة لأنها جاءت بعد أحداث وقعت داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، من شأنها أن تهدد الأمن القومي لأمريكا ، كما أن الاكتشافات النفطية الأخيرة في المنطقة أسهمت في تزايد هذا الاهتمام والذي أدى الى اعتماد سياسات وآليات مختلفة من أجل الوصول الى هذه الموارد التي تحاج إليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقوية اقتصادها وهيمنتها على دول العالم بشكل عام ودول شمال إفريقيا الضعيفة على وجه الخصوص.

ملخص الدراسة

Résumé de l'étude:

La politique étrangère d'un Etat est un moyen par lequel les pays pour mettre en évidence l'impact des niveaux régional et international dans une région donnée, il essaie aussi d'étendre son contrôle et l'influence à travers le renforcement de sa politique étrangère, car elle dépend des moyens et des moyens et des mécanismes prennent pour influencer les pays voisins.

La politique des étrangers des États-Unis vers l'Afrique du Nord est une des tendances et une extension des politiques synchronisées aux États-Unis dans la région, mais la politique de l'Amérique après les événements du 11 Septembre, 2001 ont été plus touchés et plus d'intérêt dans la région, car il est venu après que les événements ont eu lieu aux États-Unis, menacerait la sécurité nationale de l'Amérique et les découvertes de pétrole dans la région ont contribué à l'augmentation récente de cet intérêt, ce qui a conduit à l'adoption de différentes politiques et mécanismes d'accès à ces ressources, qui fait valoir aux États-Unis afin de renforcer son économie et son hégémonie sur les pays du monde sont p M et les pays d'Afrique du Nord particulièrement vulnérables.

مقدمة

مقدمة

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل غير الدولة ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

أو على مستوى القضايا المطروحة، فصعدت مواضيع جديدة إلى الأجندة الدولية، إن كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، فالمواضيع التقليدية كالقوة العسكرية، ميزان القوى والردع النووي، لم تعد لها الأهمية ذاتها التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي تعدت الحدود التقليدية للدول، فنجد منها من أحدثت تحولا في مفهوم التهديدات والأمن (البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الأثنية).

كذلك القضايا الاقتصادية التي أصبحت تتصدر الأجندة الدولية وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي . وكذلك التحول على مستوى التفاعلات أو العمليات الدولية، فأصبح النظام يشهد درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفيما بين الحكومات وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية، على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

بالرغم من كل هذه المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم ينظر إليها على أنها قد أدخلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأوحد الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الاستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولأنها تعودت على بناء استراتيجياتها وسياساتها بناءا على وجود عدو، فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في مأزق البحث عن عدو جديد تتحرك على أساسه في الساحة الدولية مثلما كان الأمر أثناء الحرب الباردة أين كانت كل الاستراتيجيات والخطوات الأمريكية في الساحة الدولية تبنى على أساس وجود العدو المتمثل في الاتحاد السوفييتي، فكان هو الموجه الرئيسي للتحركات الأمريكية.

ظل الجدل قائما في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية، إلى أن جاء حدث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن ليهيئ للولايات المتحدة الأرضية التي تتحرك على أساسها وتتدخل في الشؤون الدولية، فأصبحت كل التحركات الأمريكية باسم محاربة الإرهاب، العدو الجديد للولايات المتحدة وأصبح البعد الأمني يسيطر بصورة واضحة على التوجهات الأمريكية الخارجية.

وبالرغم من أن الكثير من التحليلات اعتبرت بأنه من السابق لأوانه اعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية كما كان الحال بالنسبة لسقوط جدار برلين مثلا، إلا انه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث سبتمبر قد غير من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة في العالم، أصبحت تكتسب أهمية عند الولايات المتحدة انطلاقا من البعد الأمني، وإن كان ليس بالضرورة أن يكون البعد الأمني هو المحرك الأساسي للتوجه الأمريكي في هذه المناطق، إلا أن هذا ما أصبحت تعتمده الولايات المتحدة كمبرر لتدخلاتها في مختلف المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها.

ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا، حيث أصبح هذا الأخير، يحظى باهتمام أمريكي واضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعد أن كان منطقة مهمشة لا تحظى لا باهتمام الولايات المتحدة ولا باهتمام القوى الدولية الأخرى ، باستثناء بعض الاهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

التعريف بالموضوع :

إن منطقة شمال إفريقيا التي لطالما كانت مهمشة، استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسب قيمة استراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات ليس فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة منها الصين وفرنسا.

ومنطقة شمال إفريقيا هي تلك المنطقة المحاذية للساحل الإفريقي الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل الإفريقي، إلا أن أغلب المراجع تحدد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي بكونه يضم ثماني دول هي : السودان، النيجر، المالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو وشمال نيجيريا .ولعل الأمر المثير للاهتمام هو أن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيو أمنية واسعة، حيث تم اكتشاف

مؤشرات نفطية هامة في الإقليم الساحلي أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تصدر حاليا 200 ألف برميل يوميا، في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة، كما أن النيجر تتميز بكونها مصدر رئيسي لمعادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الاستراتيجية الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في منطقة شمال إفريقيا وفي الساحل الإفريقي عموما وتفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على امن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر منطقة شمال إفريقيا على مثل هذه العوامل جعل منه موضع اهتمام دولي واسع في الآونة الأخيرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو ما سنحاول تحليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه، لنتمكن في ختام دراستنا هذه من معرفة المكانة الحقيقية التي أصبحت تعرفها منطقة شمال إفريقيا في ظل الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001 .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في نقطتين رئيسيتين:

– **الأولى**، تتعلق بدراسة الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية في حقل العلاقات الدولية حول إن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أحدثت تحولا في الأهداف والاستراتيجيات الأمريكية، أم أنها مجرد حدث قد وفر الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية حتى تحقق أهدافها وتطبق استراتيجياتها المسطرة سلفا، وأن ما استجد بعد أحداث سبتمبر هو فقط مجموعة من المضامين الجديدة التي تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة وهي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتكريسها أكثر، لا ترتبط بحدث معين، أو برئيس أو بإدارة معينة.

– **أما الثانية**، فترتبط بدراسة وتحليل أهم العوامل والأسباب التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة والأهداف الأمريكية المرجوة من وراء هذا الاهتمام، حتى نتمكن من فهم

مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والى أي مدى من الممكن أن تتطور هذه المكانة.

أسباب اختيار الموضوع :

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وراء اختيار: " أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، كموضوع لهذه الدراسة يمكن تناولها كما يلي :

الأسباب الموضوعية :

ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم هذه العوامل، والأهداف من وراء هذا الاهتمام.

الأسباب الذاتية :

لعل أهم ما وجهني ودفعني لاختيار هذا الموضوع هو أني أردت أن أتعرف على أهم الأهداف والاستراتيجيات والأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بمنطقة شمال إفريقيا ، خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر والتي أدت بأمريكا إلى البحث عن علاقات تعاون بينها وبين دول المنطقة من أجل محاربة هذه المشكلة التي تهدد أمنها وأمن المنطقة.

حدود الدراسة :

لأن لكل دراسة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني و المكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر اكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات ، بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني والإطار المكاني للدراسة كما يلي:

الإطار الزماني:

لأن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما ومع دول شمال إفريقيا بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فإن دراسة مكانة شمال إفريقيا في

الاستراتيجية الأمريكية ستكون ضمن هذه الفترة . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة سوف تنحصر في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 .

الإطار المكاني:

إن شساعة المساحة التي تشغلها منطقة شمال إفريقيا ، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول ، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من : دول المغرب العربي بالإضافة إلى النيجر، مالي، تشاد وبوركينافاسو . وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول المذكورة كل من : السنغال، موريتانيا، نيجيريا، السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، إيريتيريا، إثيوبيا، الصومال وحتى كينيا.

غير أن من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي لشمال إفريقيا في الدول الرئيسية التالية وهي : تشاد، النيجر، مالي ، بوركينافاسو، السنغال وشمال نيجيريا، بالإضافة إلى دول المغرب العربي وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديمغرافيا ، كما أن الأنشطة الإنسانية فيها تتشابه هي الأخرى ، حتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهي على درجة كبيرة من التماثل فيما بينها . وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا، حيث أنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع ، ويسهل عملية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانبه التي تعتبر ضرورية من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة.

إشكالية الدراسة :

لأن المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد صعدت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمناطق معينة غالبا ما كانت مهمشة في الاستراتيجيات الأمريكية، فإن إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي و هو:

- **ما هي المكانة التي تحظى بها منطقة شمال إفريقيا في ظل الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة وهي كالآتي :

- ما هي العوامل التي غيرت من القيمة الاستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا وجعلتها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ؟
- ما هي الأبعاد والآليات التي تنتهجها الولايات المتحدة لتجسيد أهدافها في شمال إفريقيا ؟

– ما هو ترتيب أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من خلال تطور الأحداث خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟

فرضيات الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1– التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا وإمكانية توسعها إقليميا وحتى دوليا صعدت من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة.

2– التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو القارة الإفريقية ككل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عزز من الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا .

3– المؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في منطقة شمال إفريقيا جعلت من هذه الأخيرة محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.

منهج الدراسة :

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

فوظف المنهج التاريخي عند تتبع التطورات في الاستراتيجية الأمريكية عبر مختلف المراحل الزمنية ابتداء بفترة الحرب الباردة وإلى غاية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من اجل التعرف على الثابت والمتغير فيها، كما تم توظيف هذا المنهج عند استعراض تطورات الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما اعتمدنا كذلك على منهج دراسة الحالة والذي تطرقنا فيه إلى دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا وما لقيته من اهتمام وتنافس من طرف القوى الدولية الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

كما اعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي التحليلي لوصف نظريات العلاقات الدولية من خلال إبراز مضامين وافتراضات هذه النظريات وكيفية تحليلها للسياسات الخارجية و سلوكات الدول سواء أكان هجوميا أم دفاعيا.

صعوبات الدراسة:

إن أبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذه الدراسة وهي حداثة الموضوع خاصة دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا ، وذلك لندرة الدراسات الأكاديمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لهذا الموضوع ، حيث أن أغلب الدارسات هي عبارة عن مقالات لبعض الكتاب سواء العرب أو الكتاب الغربيين ومنهم الأمريكيين الذين يسلطون الضوء على ما هو ظاهر فقط من سياسة أمريكا تجاه منطقة شمال إفريقيا.

تبريرات خطة الدراسة :

تعتمد الدراسة على مقدمة عامة تبرز الإطار العام للدراسة وثلاثة فصول أساسية، حيث يتضمن الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية وتحديد مصطلح السياسة الخارجية مقارنة بالمفاهيم الأخرى، بينما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية من خلال البرادايم العقلاني أو ما يسمى في أدبيات العلاقات الدولية بالتوليفة النيو/النيو، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية أما عن الفصل الثاني الذي يتضمن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ حيث يتمثل المبحث الأول في دراسة الواقع الجيوستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا وذلك من خلال إبراز الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية والأمنية لتلك المنطقة؛ أما المبحث الثاني فقد تضمن أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا من خلال إبراز الأبعاد السياسية والأمنية و الطاقوية، بينما المبحث الثالث تضمن الآليات الإستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا من خلال مجموعة المبادرات التي تم إنجازها أو طرحها من أجل أهداف مستقبلية أما عن الفصل الثالث فقد تضمن آفاق الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا بين الاستمرارية والتغير، وقد تم تقسيمه الى مبحثين رئيسيين، حيث تضمن المبحث الأول سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، بينما المبحث الثاني تضمن سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا إلى درجة التدخل العسكري المباشر.

الفصل الأول

التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

المبحث الثاني : النظريات والمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول : المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الثاني : المناهج المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المبحث الثالث : الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين الواقعية والليبرالية

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية والتداخلية

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين المؤسساتية والتقليدية

الفصل الأول :التأصيل النظري و المفاهيمي للدراسة

يتوجب علينا في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية، والمرجعية النظرية لها ، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة ،والواقع العلمي من جهة أخرى ، ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل الى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها عن أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل من دراستنا الى ثلاث مباحث سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي :

المبحث الأول : ويشمل تحديد مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة ، والعوامل المؤثرة فيها .

المبحث الثاني : ويشمل المقاربات والمناهج والنظريات المناسبة لتفسير السياسة الخارجية ، على ضوء فرضيات وأهداف الدراسة .

المبحث الثالث : ويشمل الخلفيات الفكرية للاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري ، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها ، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق ، ومع التغيرات التي حصلت، عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شأن بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح ، حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة ، والى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية من جهة ثانية .

إن السياسة الخارجية هي عملية صماغة وصناعة مجموعة السلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها .

ويعرفها "جيمس روزنو Rosenau James "على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة[1]، وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الاستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات .

ويعرف "ليونارد لري Larry Leonard "(1953) السياسة الخارجية من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول << السياسة الخارجية للأمة في أي وقت مجموع الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية .... والسياسة الخارجية تتضمن على أن تفعل الأمة في العالم ، لماذا اتفق على فعله ، أو تطمح إليه >> [2] .

[1] –محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 ، بيروت ، دار الجبل ، 2001 ، ص1

[2] –عامر مصباح ، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر، المكتبة الجزائرية بودود ، 2005 ،ص105 .

بالتالي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن مخططات الوحدة الدولية تتبعها عن المدى القريب أو البعيد في علاقاتها مع الفواعل الأخرى وفقا لطموحاتها ومصالحها المشتركة وفي الظروف الدولية القائمة[1].

ويعرفها أيضا كل من " فيرنس وريتشارد سنا يدر" بأنها << منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، يتم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث حاليا أو حدثت فعلا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل>> .

وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، حيث يؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولى له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، إذ يرى "سنا يدر" في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي القرار من الرسميين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها ، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدولة[2].

ويقترب هذا التعريف من التعريف الذي قدمه "تشارلز هيرمان" للسياسة الخارجية ، التي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون ، إذ يعرفها :<< تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم ، ويقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية >>[3].

وفي المعنى نفسه يعرف "باتريك مورجان" السياسة الخارجية بأنها :<< التصرفات الرسمية ألتي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثليهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين>>[4] .

من خلال هذه التعريفات يمكننا أن نذهب إلى القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية،

---

[1] –عبد الرحمان عربية، أبعاد السياسة الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي بوش وأوباما، (مذكرة لنيل شهادة الماستر) غير منشورة، الجزائر، جامعة بسكرة، 2014–2015 ، ص 9.

[2] –زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مالطا ، منشورات1994 , Elga، ص 10.

[3] – محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 1.

[4] – المرجع نفسه، ص 9.

التي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية ،كما تجسد السياسة الخارجية وجود عديد من الخطوات بالإمكان إيجازها في الآتي:

1 – قيام الدولة في الغالب بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ وأهداف في حالة تبني سياسة خارجية محددة .

2 – إن صانعي القرار في ترجمة المصالح القومية ، يأخذون في حسبانهم الظروف البيئية المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي .

3 – إن الوصول للأهداف المراد تحقيقها يتطلب من صانع القرار رفض العوامل المادية والبشرية والتكنولوجية.

4 – تتبنى الدولة المواقف الإيجابية التي من شأنها تحقيق مصالح الدولة الخارجية وتبعا لقدراتها .

5 – قيام صانع القرار بتطوير خطته أو استراتيجيته تبعا لقدرات أو إمكانيات الدولة إلى درجة أنه من الممكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بالسلوك العقلاني من أجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة.

6 – قيام مؤسسات الدولة جميعا بتقويم دوري للتقدم الذي أنجزته هذه المؤسسات تجاه تحقيق أهداف الدولة الخارجية[1].

*** علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة :**

– السياسة الخارجية والسياسة الدولية :

هناك تفاعل بين البيئة الداخلية Politics Internal والبيئة الخارجية politics External ، إما استجابة Repons، أو رد فعل Reaction، أو كلاهما، وفي هذا المجال لابد من طرح مفهوم Interaction الذي يعد موضوعا من موضوعات السياسة الدولية .

وعليه فإن الدكتور حامد ربيع يعرف السياسة الدولية بأنها :<< التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة >>.

ونستنتج من هذا التعريف ملاحظات معينة ، يمكن إيجازها في مايلي :

[1] –عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص 10.

1 – أن السياسة الخارجية هي أحد عناصر السياسة الدولية ، و لكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلة ، وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي .

2 – أن الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة ، لا بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية . أي بين أكثر من مجموعة من الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية[1].

– السياسة الخارجية والاستراتيجية :

الاستراتيجية من مفهومها العام هي فعالية شمولية من التفكير النظري الذي يتوخى بلوغ هدف محدد أو غاية ما ، وهذا التفكير يتطور في مساره لأجل هذه الغاية .

أما من حيث المعنى الضيق لها من حيث اقترانها بالقيادة – وعلى الأرجح القيادة العسكرية – فإنه ليتضمن بفعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وأصبح من المعروف في إطار العلوم الاجتماعية ،أن 2 نعثر على معنى الاستراتيجية في أكثر من مكان ومعنى وقد تطور فيما بعد فأصبح يشير إلى التمييز بين الاستراتيجية العليا والاستراتيجية العظمى والاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية العسكرية .

يعرف كلوزفيتش الاستراتيجية بأنها :<< فن استخدام المعارك ووسيلة للوقاية من الحرب ، أي أن الاستراتيجية تضع مخطط الحرب ، وتحدد التطورات المتوقعة فيها التي تتألف منها الحرب ، كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة .

والحق أن الاستراتيجية في معناها المعاصر، بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية وفنية ودعائية ، وغيرها ،وبهذا المعنى دخلت الاستراتيجية المعاصرة في التخطيط الاقتصادي، لتكون الاستراتيجية الاقتصادية والتخطيط السياسي لتكون الاستراتيجية السياسية. والحقيقة أن يوفر له الفضل في إعطاء المعنى المعاصر لها[2].

– السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

تتضمن العلاقات الدولية تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة ، وفي هذا المجال نرى أن العلاقات الدولية تتضمن دراسات لنقابات العمال الدولية،

[1]–حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1969، ص 13.

[2]–كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، بغداد ، شركة إياد للطباعة الفنية ، 1988 ، ص 56.

والصليب الأحمر الدولي ، والسياحة والتجارة الدولية ، والاتصالات الدولية وتطور القيم والعرف الدولي[1].

كما أن مفهومها ينحرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر ، أي أن العلاقات الدولية تتضح في محصلاتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات السياسية أي أن العلاقات الدولية تعتبر نتيجة للسياسات الخارجية ، ذلك أن العلاقات هي مجال تطبيق السياسات الخارجية للوحدات السياسية ، إذن لا وجود للعلاقات الدولية دون سياسية خارجية ، إذن تعتبر هذه الأخيرة أداة إدارة للعلاقات الدولية [2].

وهذا يعني أن العلاقات الدولية في الوقت الحاضر لها جوانب مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وبعض هذه الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية (الدول) إذ تعد علاقات سياسية ، في حين يقع البعض الآخر منها على مستوى العلاقات الخاصة ، وذلك بعدم ظهور الدول كطرف مباشر في التعامل [3].

- السياسة الخارجية والدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسية توفر الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها ، ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية تمثيل وتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها ، وعليه عملها يتطلع خارج الحدود[4] .

كما يرى آخرون بأن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجال السياسة في الدولة في أوقات السلم ، إلا أن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره .

ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية ، تمثل الجانب التشريعي في الدولة ، في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ ، بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية من الأمور التي يقررها رئيس الوزراء – بموجب طبيعة الأنظمة السياسية – بعد موافقة المجالس الانتخابية عنها .

---

[1]–محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1997، ص 1.

[2]–زيد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص 32.

[3]–محمد طه بدوي ، نفس المرجع ، ص 21.

[4]–زيد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 3.

يتضح أن تنفيذ هذه السياسة التي توصف بالدبلوماسية هو من اختصاص أصحاب الخبرة وأهل الحكمة في وزارة الخارجية.

- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية :

لقد أشار" كارل فريدريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم إصداره عام 1938 ، إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين ، عندما قال :<< إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ،ولا سيما في النظم الديمقراطية والى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية >> .

أكثر من هذا يقول "هانريدر" أنهما أصبحتا متشابهتين إلى حد بعيد ، وهو ما يطلق عليه تدخيل السياسة الخارجية ، وفي هذا المجال كتب غري غوري فلاين المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلا: <<لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم >>[1].

وهناك من يرى أيضا بأن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية ، كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية ، بحيث أن اختلاط الواحد منهما بالآخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة ، تطورات معينة فرضت هذا الارتباط ، حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم أنه من العبث تصور إمكانية الفصل بين الناحيتين إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية[2] .

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

رغم الاختلاف بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات أو المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية وتتحكم في طبيعتها وتوجيهها، إلا أن هناك إجماع حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة ، وعلى اعتبار أن النموذج الذي جاء به "جيمس روزنو" أعطى نوعا من التفصيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول كبرى وأخرى صغرى من جهة والى دول منفتحة وأخرى مغلقة من حيث شكل وطبيعة

[1]– هارولد نيكولسون، الدبلوماسية، (تر: محمد مختار الزقزوزي)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1957 ، ص43.

[2]–حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص 1.

النظام السياسي ، فقد أعطى المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية وصناعة القرار فيها بكل شكل من الأشكال[1].

وتتمثل هذه المحددات أساسا في المحددات الداخلية والسيكولوجية وكذا المحددات الخارجية .

أولا- المحددات الداخلية :

وتكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية ، وجوارها الذي تدخل فيه دول مختلفة ، قد تتشابه معها في نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية ، وقد تختلف عنها في ذلك. كما تؤثر الإمكانات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة (الموارد المتاحة لها) في صنع سياستها الخارجية، في حيازتها على ثروات استراتيجية يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى النظام السياسي .

كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل ما يتعلق بالنظام السياسي ووحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات فيما يصفه "ريتشارد سنا يدر" بالمتغيرات التقليدية للبيئة (النظام السياسي ، الرأي العام ، الأحزاب ، الجماعات الضاغطة) ، تلعب دورا مهما في التأثير على سياسة الدولة الخارجية ،وبالإضافة إلى الجهاز التنفيذي في صياغة السياسة الخارجية[2].

هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير على سلوكيات السياسة الخارجية للدول نذكر منها :

- دور المؤسسات الاقتصادية :

ازدادت أهمية ودور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية في توجيه وتحريك السياسة الخارجية للدول إذ أصبحت الوزارات المختصة بالتجارة والمالية تشرف بشكل ريادي أو قيادي على مجمل الاتفاقيات التجارية الخارجية خصوصا حاليا ، في ظل نظام اقتصاد السوق والحرية التجارية والخوصصة ، لذا فإن دور هذه الوزارات لا تقل أهمية عن تأثير ودور وزارة الخارجية ، كما هو حاصل في إيران من خلال تأثير طبقة التجار (البازار) على السياسة العامة للدولة وحتى على سياستها الخارجية ، من خلال الضغط على الرئيس للولوج في اقتصاد السوق وزيادة جلب الاستثمارات الخارجية للبلاد[3] .

---

[1] -محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 170 .

[2] -ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط 1، لبنان ، دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص، ص 195-196.

[3] -عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص16.

- دور المؤسسات غير الرسمية :

لعل درجة التعقيد والتشابك ألتي تشهدها العلاقات الدولية ساعد في إعطاء بعض الفواعل غير الرسمية أدوارا جديدة خاصة مجال التأثير في السياسة الخارجية ، ونجد من بين تلك الفواعل الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ، فالأحزاب السياسية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية بسبب مكانتها الهيكلية في النظام السياسي ، وكذا حجم الأغلبية البرلمانية التي تحوزها .

أما الجماعات الضاغطة (أو كما يطلق عليها جماعات المصالح)، فهي تمارس الضغط على الجهات الحكومية كوسيلة لإجبارها على اتخاذ قرارات وإتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة لاسيما على المستوى الخارجي، في عالم يسوده نشاط اللوبيات والجماعات ذات النشاطات غير الوطنية .

- دور المؤسسة العسكرية :

وهي من بين الجماعات التي تلعب دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية ، وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن والدفاع الوطنيين إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم السائد ، كما نجد كذلك في الدولة ، إذ أنه في حالات التوتر والحروب فإن الأولوية تكون دائما للسلطة العسكرية1 ،من بين العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية وذلك نظرا لطبيعة الظروف ألتي تكون فيها الدولة ، غير أنه في أغلب وفي معظم الدول تقريبا أصبحت المؤسسة العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس المؤسسة العسكرية[1].

- دور مستوى التطور القومي :

تتضمن الظاهرة القومية إحساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض ، بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة ، ويظهر من خلال أن الدولة التي لا تزال في المراحل الأولى للتطور والتي لم تتبلور بعد هويتها القومية

[1] –عبد الرحمان ، يوسف بن حارب ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، الإسكندرية ، المكتب الجامعي للحديث،1999، ص 57–58.

الموحدة نتيجة سلوكاتها غالبا إلى التطرف والتشدد ، والسعي نحو تحقيق أهدافها المتميزة في مواجهة دولة أخرى ، مما يؤدي إلى زيادة الطابع الصراعي للسياسة الخارجية[1].

ثانيا – المحددات السيكولوجية :

أكد "جيمس روزنو" على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية ،وذلك خصوصا في الدول النامية ، نظرا لتركيبة السلطة وشخصنتها ، وكذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة ، خاصة منها ذات النظام المفتوح (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها) .

فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ومستواه الفكري ، وفي هذا المجال يمكن القول أن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور والوقائع [2] .

وقد ظهر هناك نقاش كبير حول أهمية الدور الذي يقوم به القادة والزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم ، ولعل تساؤل "سيدني هووك": هل يصنع الزعماء الأحداث أم أن الأحداث هي التي تصنعهم ؟.

فإذا كان بعض المهتمين بدراسة السياسة الخارجية ، وعلى رأسهم "ريتشارد سنا يدر" يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم [3] ، ويذهب الأستاذ "كريستوفر هيل" بعيدا في هذا الشأن بحيث يعتبر بأنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة ، فإن البعض الآخر وعلى رأسهم "دافيد سينجر" يؤكد عكس ذلك ، ويقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة والزعماء في سياسات دولهم الخارجية ، ويعتقد أن معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية ، وبناءا عليه ، فإن الإطار الذي يتحرك فيه يكون قد تحدد إلى درجة كبير ة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن تؤثر على الموقف أو أن تتحكم في بلورته .

---

[1]–محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 1.

[2]–ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 19.

[3]–المرجع نفسه ، ص 182.

إن دور العوامل الشخصية يتوقف على مدى توفر المعلومات ودرجة التضارب فيها ، وفي مسألة قلة المعلومات وعدم دقتها ووضوحها ، يؤكد الأستاذ "بهجت قرني" بأن صعوبة التحليل والدراسة للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث تكمن في هذه القضية بالذات ، أي ندرة المعلومات وعدم وضوحها ودقتها.

ثالثا – المحددات الخارجية :

وتشمل عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة ، من أفعال وردود أفعال الدول الأخرى ، فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من الجانب المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات ، وتتغير هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار [1] .

يؤكد العديد من الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع فيه للضغوط الدولية المفروضة عليها .

وهذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة والليبرالية والجديدة على أن سلوك الدول محدد أو موجه من طرف النظام الدولي ، فالدول يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث والتطورات في النظام الدولي لأجل تأمين وضمان بقائها ، فعلى غرار ما يؤكده "كينيث ولتر" فإن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول ، وبالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط لا ضمنها أو من داخلها .

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث (طبيعة التحالفات ، توزيع القوة السائدة ، أنماط العلاقات ...) بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي ، وكذلك الموقع الجيوستراتيجي ، وموقع الدولة العام في العلاقات الدولية له تأثير على السلوك الخارجي للدولة ، حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة[2].

إضافة إلى ذلك فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول ، إذ يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول ، وهو ما يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية ، وبالنتيجة فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي عكس الدول الكبرى ، كما أنها أكثر قدرة وقابلية للتحرك داخل النسق الدولي .

---

[1] – ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 194.

[2] – المرجع نفسه ، ص 195.

فالنظام الدولي قد يأخذ أحد الأشكال الثلاثة الرئيسية ، الأحادية القطبية التي تتسم بتركيز الموارد وأنماط القوة والهيمنة بيد طرف واحد (دولة واحدة) ، الثنائية القطبية والتي تتميز بتركيز الموارد والمقدرات بين قطبين (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة) ، والشكل الأخير هو النظام متعدد الأقطاب والذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول والأقطاب . فهذه الأشكال تؤثر بشكل لافت في عملية صنع السياسة الخارجية للدول .

كما أن أشكال الأحلاف والكتل الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، فسياسات الحلف وتوجيهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف ، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف[1].

كما تتأثر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية ، والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى وهو ما يعبر عنه بالسلوكية الدولية في النظام الدولي ، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي ، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني ، وهي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحوافز[2].

كما نجد أن عنصر المعاملات الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وتتضمن المبادلات الاقتصادية والاتصالية بين الوحدات الدولية ، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية ، وبالتالي غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة مما يدفع لضرورة التكامل بين تلك الدول ، كما أن المعاملات الدولية تؤدي إلى توفير المعلومات الصحيحة لدى كل الأطراف عن بعضها البعض ، مما يساعدها على التعاون والتقليل من الشك في نوايا الدول الأعضاء ، في حالة الوصول للتكامل الفعلي فيما بعد ، خصوصا بعد بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول[3].

---

[1] – عبد الرحمان ، يوسف بن حارب ، مرجع سابق ، ص 62 .

[2] – بدر عبد العاطي ، أثر العامل الخرجي على السياسات الخارجية للدول ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 153) ، جويلية2008 ، ص 8.

[3] – بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص 1.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

بالرجوع إلى كون السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل العوامل النفسية والداخلية والخارجية ، وبالتالي الاعتماد على كافة هاته العوامل للوصول إلى مفهوم تحليلي قادر على تفسير السياسة الخارجية.

أولا- التفسيرات الجزئية :

- العوامل الشخصية :

بحيث أنها ترتكز على شخصية صانع القرار وبيئته وميوله العقائدي ودوره في صناعة السياسة الخارجية ، فالبيئة النفسية تشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ، ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية ، وهم يتخذون القرار ، فصناع القرار يدركون الواقع كما يرونه وتعي التصور إدراك الأفراد لمختلف المواقف حسب إيديولوجيتهما وقيمهم التي يرونها صحيحة [1] .

إضافة إلى أن شخصية صانع القرار قد تكون عدوانية ، مسالمة ، فهناك بعض الشخصيات لديهم ميول للعدوانية أكثر من غيرهم ، بحيث أن القادة العدوانيين يتسمون بحاجة أكبر إلى القوة وميولهم تسلطي[2].

كما تلعب الشخصية الكاريزمية دور هام في صنع السياسة الخارجية ، وذلك لامتيازه بثقة جماهيرية واسعة ، إضافة إلى ميل صانع القرار لتشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في إطار نسقه العقائدي ، مما يؤدي إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير ، كما يشكل كل من الدوافع والإدراك عاملان مؤثران في خيارات السياسة الخارجية ، فالدوافع المتعلقة بصانع القرار ليست سهلة التعرف ،وذلك راجع لصعوبة الحصول على معلومات نفسية عن القادة ،ذلك أن معظم الزعماء السياسيين يتصرفون طبقا لعقلية الزمن الذي يعيشون فيه.

ويرى "سنا يدر" أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل، كما أنها ليست السبب الوحيد فالدوافع متعددة ومختلفة وقد تكون متناقضة، كما أن هذه الدوافع لا تكون منفصلة عن الواقع الخارجي[3].

---

[1] – محمد شابي ، المنهج في التحليل السياسي " المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، الأدوات " ، الجزائر ، 1997 ، ص 4.

[2] – لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، (تر: محمد السيد سليم)، المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ص45.

[3] – جيمس دورتي ، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر : وليد عبد الحي) ، بيروت ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 ، ص 318.

ثانيا : التفسيرات الكلية

- العوامل الداخلية :

تتمثل في مختلف البنايات الحكومية والتجمعات الخاصة كالأحزاب السياسية ، المجتمع المدني ، الرأي العام ، كلها عوامل مؤسسة للسياسة الداخلية ، إضافة إلى النظام السياسي وما له من تأثير على السلوك الخارجي ، ذلك أن الضغوطات الداخلية تؤدي بالدول إلى القيام بسلوكات وتبني خيارات ودوافع نحو النسق الدولي ، ولكن السؤال المطروح هنا : كيف تؤثر السياسة الداخلية في السياسة الخارجية ؟

تجيب النظرية الكلاسيكية عن هذا التساؤل بافتراض الخصوصية الجذرية للسياسة الخارجية ، يقول "ميكيافلي" أن المسائل الداخلية سوف تعالج عندما تعالج المسائل الخارجية ، رغم ذلك فهناك من يقول بأنه لا يمكن الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ، ذلك أن السياسة الداخلية هي موجهة للسياسة الخارجية ، ذلك أن الدولة تتجه إلى المحيط الخارجي تعبيرا عن مصالح معينة واستجابة لظروف داخلية ، فتلجأ بعض الدول إلى تبرير سلوكات خارجية عامة بالرجوع إلى مجموعة القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة النظام في الدولة ، ذلك يهدف إلى إضفاء الشرعية داخل الدولة أو خارجها [1] .

وبالتالي فالنظر إلى السياسة الخارجية من منظور الخبرات التاريخية والتقاليد الإيديولوجية .

إن تأثير السياسة الداخلية كبير على السياسة الخارجية ، انطلاقا من عدم استقرار النظام السياسي ، والتدهور الاقتصادي ، يؤديان إلى تراجع فعالية السياسة الخارجية ، أي تعبر عن سياسة الخارجية غير نشطة .

- العوامل الخارجية :

بحيث تهدف إلى تفسير مخرجات التفاعل الدولي ، أي التفاعل بين الدول وناتج بحيث أن "ماكليلاند" يركز على التفاعل بين الدول بدل التركيز على التفاعل بين الدول وأنظمتها الفرعية[2].

[1]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ، ص 15.

[2]- جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 11.

انطلاقا من أن البيئة الدولية تؤثر على السياسة الخارجية ، بغض النظر عن طبيعة البيئة الداخلية ، ومنه فسلوك الدولة هو ما تمليه البيئة الدولية والترتيب في ميزان القوى الدولية ، وهو ميكانيزم هام للحفاظ على الوضع القائم .

وبالتالي فإن لم تكن هناك مدخلات خارجية فلن تكون هناك حاجة إلى سياسة خارجية[1]، ومنه نستنتج أن النسق الدولي هو المحدد الأساسي للسلوك الخارجي ، ذلك أن النظام الدولي يجبر الفواعل على تبني سلوكات معينة ، فحسب " waltz " فوضوية النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية ، والفوضى حسبه ناتجة عن سعي الدول لتحقيق نفس الهدف وهو الأمن ، وباعتماد كل دولة على نفسها أي مبدأ المساعدة الذاتية " help self " ، ذلك ناتج لغياب سلطة عليا تحتكر سلطة الإكراه ، بحيث يرى "فريدريك شومان" أن النظام الغربي يتكون من مجموعة من الدول ذات السيادة أو الكيانات السياسية المستقلة التي لا تعترف بتدخل الغير ، وتسعى لتحقيق مصالحها بالحرب أو المساومة ، استنادا إلى حفاظ الدولة على ذاتها وهو الهدف النهائي[2].

ثالثا : خصائص النسق الدولي :

<u>– فوضوية النظام الدولي :</u>

يرى "ولتر" بأن الفوضى في النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية للوحدات السياسية وسعي الفواعل إلى تحقيق نفس الهدف ، وهو الأمن ، بحيث أنه في بيئة فوضوية الهدف الأول هو تحقيق الأمن .

والآن الأمن هو الهدف القاعدي قبل متابعة الأهداف الأخرى ، وبالتالي تعتمد كل دولة على نفسها حسب مبدأ المساعدة الذاتية .

تلجأ الدولة حسب " ولتر " إلى حفظ البقاء " survival " يعد شرحا يتبنى تكييف البيئة الفوضوية مع قدرات الدول الأعضاء لتضع بقائها المقام الأول ، وبالتالي تحقيق القوة ، المنفعة والهدوء[3].

---

[1] – لويس جنس ، مرجع سابق ، ص 3.

[2] –جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 67.

[3] –Jemes D . Fearon , domestic politics foreign , policy and theories of international relation . in sit internet : http //www. People . fas . havand . edu /. Johnston (gvo 2882) Fearon – 294، pdf , p

- الدولة كفاعل عقلاني :

تنطلق الواقعية من افتراض أن الدولة فاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية ، وذلك بأن الدولة عندما تلجأ إلى العالم الخارجي بصفتها وحدة مغلقة ،أي استبعاد التفاعلات الداخلية الفرعية بحيث يقول " هيغل ": الدولة تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ، والآن فالإرادة المستقلة تعطي لها الرغبة للاتفاقيات فيما بينهم ، فالدولة تتطور وفقا لقوانينها ، ولها واقعها الخاص ، وهي معزولة عن مواطنيها

تسعى مقاربة الخيار العقلاني من أجل التنبؤ بالطريقة التي تتراكم فيها الخيارات الفردية لتعطينا العقل الجماعي ، ومن هنا فالعقلانية تميز العملية أو المسار التي يقوم الفاعل بتعظيم المصلحة وليس المصالح في حد ذاتها[1].

وبالتالي يمكن اعتبار الدولة مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية ، بحيث أن "ولتر" أعطى العقلانية الكاملة للوحدة السياسية .

- توازن القوى :

يشير إلى الوضع الراهن أو التوزيع القائم للقوى ، ويستخدم المصطلح للإشارة إلى مجموعة خاصة ونادرة من الوقوف حين يكون توزيع القوى متساوي ، وهذا الاستخدام يعود إلى الذهن مجموعة من القوى في وضع متعادل ، ويرى الواقعيون أن الاستقرار يتحقق عندما يكون توازن القوى[2].

باعتبار أن النسق يؤثر في السياسة الخارجية للدول ، فوفقا لنظرية توازن القوى ، فإن الدول تتأثر عند سعيها لتحقيق القوة ، ويتحقق الاستقرار عن طريق هيمنة قطب واحد أو متعدد الأقطاب .

فالسياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة تكون أقل تأثيرا بالنسق الدولي ذلك لقلة إمكاناتها ، بينما الدول الكبرى لديها من القدرات ما يمكنها من التأثير في النسق الدولي ، حيث أن الدول الكبرى بحكم قدراتها وموقعها في التسلسل الهرمي في النظام الدولي تقوم علاقاتها

[1] – جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 62.

[2] –Jemes D Fearon , op cit , p 299.

الخارجية بوضع ترتيب للدول الأخرى ، وبالتالي يؤدي هذا التفاعل إلى تغيير العلاقات الدولية وهيكل النسق الدولي ، وبالتالي نية النظام ناتج سلوك وتفاعل القوى العظمى[1] .

- التحالف :

يعتبر أنصار نظرية توازن القوى أن التحالفات تعتبر من الاستقرار الدولي ، ولكن تأثير الأحلاف على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف بيان النسق ، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة ، على العلاقات الدولية ، وباعتبار أن التحالفات مجموعة من التغيرات النظامية فهي تكون بمثابة مدخلات .

والتحالفات عموما متواصلة لمصادر السياسة الخارجية بالنسبة للدول الأطراف في التحالف بواسطة معاهدات تربط هؤلاء الحلفاء[2].

ويوجد نوعين من الأحلاف ، بنيان الأحلاف ذات البيانات التعددية " structure pluralist " والأحلاف ذات البيانات التدرجية " structure hirchical " ، ويقصد بالنوع الأول أحلاف تتخذ فيها القرارات من خلال مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول الوسط مثل الحلف الأطلنطي .

- عامل القوة :

تعتبر القوة أداة تفسير العلاقات الدولية حسب "مورغان" ، وأن عامل القوة عامل حاسم بين الدول منذ أقدم الوحدات السياسية التي يمكن القول أنها في تفاعلاتها شكلت نظاما دوليا سياسيا مثل نظام الدول الإغريقية ، يستنتج ذلك بغض النظر عن الأنظمة الداخلية ، وبالتالي فالعلاقات بين الدول محكومة الصراع من أجل القوة . يرى النيو كلاسيكيون أن الدول وصناع القرار يستمدون ادراكاتهم من التوزيع العالمي للقوة ، بينما يعارض الواقعيون البنيويون أن الدولة تملك مصالح متشابهة ، هذه المصالح تضمن أمنها وتحافظ عليه كوحدات مستقلة ، فهم يدافعون على أن الدول متشابهة لكن مختلفة القدرات [3].

---

[1]– محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، ص 282.

[2] –محمد السيد سليم ، نفس المرجع ، ص 28.

3 James N Rosenau , Kennth W , Thompron . Gavin Bayd . World Politics : Antn Interdiction New York , the free press , 1976 , p 24 .

المبحث الثاني : النظريات والمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية

تعد دراسة السياسة الخارجية للدول أحد أهم مجالات البحث في حقل العلاقات الدولية خاصة من ناحية صياغة نظرية أو مقاربة تضطلع بتغيير سلوك الدولة في النظام الولي ، وتحدد المتغيرات المتحكمة في هذه الأنشطة .

وتولي مثل هذه الدراسات بالبحث ، يفيد الباحث في التحكم في وحدات التحليل المناسبة التي يستخدمها في التفسير والتحليل للظواهر المتنامية بكثرة في عالم السياسة الدولية ، خاصة تلك المتعلقة بالسلوك المعقد في النظام الدولي المعاصر، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم النظريات التي تعنى بتفسير السياسة الخارجية[1] .

المطلب الأول : المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية

أولا – المقاربة العقلانية في تفسير وتحليل السياسة الخارجية

يعتقد بعض المهتمين بتحليل السياسة الخارجية أن المقاربة العقلانية في صناعة القرار هي أكثر أهمية من أي مقاربة أخرى في تطوير وتحليل السياسة الخارجية، ويمكن تلخيص المفاهيم الرئيسية لهذه المقارب في ثلاث عناصر رئيسية وهي :

1 – القرار .

2 – صانع القرار .

3 – عملية أو نظام صناعة القرار .

يرى "براين وايت White Brian أن هذه المقاربة ليست حبيسة السياسة الخارجية ، وإنما طبقة في مجالات أخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وإدارة الأعمال قبل أن تطبق في دراسة السياسة الخارجية ، وهذا يعني الإشارة الى الخلفية العملية لهذه المقاربة وإظهار فائدتها في البحث والتفسير من الناحية العلمية[2].

ثانيا – مقاربة القوى المتوسطة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية

صاحب هذه المقاربة هو" لورانيك Neck Laura " التي ترى بأنه يجب الإشارة إلى أن نظرية القوى المتوسطة Theory Power Medal هي ليست إطارا ولا مقاربة منهجية مطورة

---

[1]–عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص25.

[2]–عامر مصباح ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص133.

من قبل الباحثين الذين حاولوا ربط نموذج الدولة بسلوكها في السياسة الخارجية ، و إنما طورت نظرية القوى الوسطى من قبل رجال الدولة لتفسير المكانة والدور الدولي وسلوكيات السياسة الخارجية .

وقد حددت " لورانيك " القوى الوسطى في الدول التي تمارس نفوذا نسبيا ومهارات إدارية ، وهيبة دولية للحفاظ على النظام والسلم ، ومساعدتها في صياغة النظام الدولي عبر بناء التحالفات والقيام بدور الوسيط الدولي بين الدول ، ودارة النزاع والأنشطة ذات العلاقة بالحلول لهذه النزاعات.

ثالثا – المقاربة المقارنة في تفسير وتحليل السياسة الخارجية

يرى أنصار هذه المقاربة أن تحليل السياسة الخارجية هو من حيث الجوهر تحليل مقارن ، فالحديث عن السياسة الخارجية كعملية صناعة القرار ، يجعلنا نفترض أنه من الملائم والمفيد مقارنة القرارات والعمليات من حيث مصدر ظهورها ، ولتمييز السياسة الخارجية كنسق للفعل يجب جعلها موضوعا أساسيا في عملية المقارنة . وأكثر ما يواجه هذه المقارنة من مشاكل ، من تلك التي تواجهها العلوم الاجتماعية عندما تطبق المنهج المقارن في البحث العلمي .وترتبط هذه المشاكل في معظمها بمسائل القيم ، و التفضيلات الشخصية وأيضا الموقف السياسي .

لكن مع ذلك ، يعتبر أنصار هذه المقاربة أن أحد الطرق لتطوير البحث التحليلي في مجال السياسة الخارجية هو تبني المنهج المقارن . للمقارنة استخداماتها ومناهجها التي عند تجريبها بشكل جيد توفر أرضية تقنع بمصداقيتها . وفي هذا السياق حدد "مايكل هاس Michael has " أربعة أهداف مرتبطة فيما بينها للتحليل المقارنة التي وقع الاتفاق عليها من قبل الكثير من الباحثين في الميدان وهي :

1 – يكمن الهدف الأول من المقارنة في إنتاج وصف أكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية ، وذلك لصياغة التفاصيل وإكمال صورة الأحداث والاتجاهات والعمليات ، فمثلا وصف السياسة الخارجية البريطانية في الخمسينيات من القرن العشرين يمكن أن يتم عبر مقارنتها مع السياسة الخارجية الفرنسية في نفس الفترة[1].

[1]: Laura Neack , linking state type with foreign policy behavior , in foreign policy analysis continuity and changing in its second generation , ed. Laura Neack , Jeames A , K , Hey ,and Patrick J . Haney , New Jersy : Prentice Hall , Englewood Cliffs , n . d , p 224 .

2 – يمكن أن تنتج المقارنة رؤية واضحة في العلاقات الارتباطية أو السببية . فدراسة عدد من الأحداث القابلة للمقارنة يمكن أن تظهر التشابهات والاختلافات ألتي تساعد على اختبار الافتراضات حول الترابط بين الأحداث ، ولذلك يمكن أن تقترح المقارنة أن الدكتاتوريات تميل إلى إنتاج أسلوب معين في سلوك السياسة الخارجية ، وكذلك بالنسبة للديمقراطيات لكن بأسلوب مختلف .

3 – يمكن أن تقدم المقارنة أرضية للتنبؤ بواسطة تحديد بعض الشروط الخاصة بالمخرجات التي يمكن توقعها ، فبالرغم من الصعوبات الواضحة في محاولة التنبؤ بالسلوك ، إلا أن الدراسة العلمية والتطبيق في السياسة الخارجية يتشابهان في الاتجاه إلى الاعتماد على عنصر التوقع والتنبؤ ، مثلا التنبؤ حول القلاقل الداخلية على السياسة الخارجية ، أو التنبؤ بتأثير الطموح الزائد على سياسات معينة[1].

4 – تحمل المقارنة عنصر الوصف ، وهذا يعني أنها لا تهدف إلى تحديد ماهي الحالة فحسب ، ولكن كذلك تحدد ما يجب أن تكون عليه الحالة ، فعضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوربية لم تكن تأكيدا مكررا أن بريطانيا دولة أوربية فقط ، وإنما كذالك " الأوربية " يجب أن تكون احد الأهداف الكبرى في سياستها ومن منظور رؤية أخرى ، فإن النظرة العقلانية في السياسة الخارجية لا تكسب القوة من الدراسة المقارنة فحسب ، وإنما كذلك تعتمد بقوة على رؤية ما يجب أن تكون عليه عملية السياسة العقلانية .

– مقارنة عمليات السياسة الخارجية :

تستلزم أي مناقشة لظروف السياسة الخارجية بالضرورة إعطاء بعض الاعتبار لعملية السياسة الخارجية فالعلاقة بين المشاكل المطروحة من قبل الظروف البيئية والاستجابة لهذه المشاكل هي جوهرية ودائمة في عملية المقارنة ، إذ تمكننا المقارنة من التركيز على بعض الطرق التي تكون فيها الظروف والعمليات مترابطة ، بالأرضية لمناقشة السياسة الخارجية .

يرى "مايكل سميث " أن هناك مجالين من المقارنة مثمرين في تحليل السياسة الخارجية ، الأول هو مجال تقييم تأثير الظروف على العملية ، إنه يقوم على فكرة أن تحديد مجموعة ظروف السياسة الخارجية الناتجة عن الاستجابة للترتيب الخاص بالمؤسسات وسلوك الدول ، والمجال الثاني يجعلنا واعين بالطرق التي تستطيع العملية أن تؤثر في هذا الأداء ، بمعنى أن

[1] –عامر مصباح ، المرجع نفسه ، ص 24.

نماذج معينة من عملية السياسة الخارجية هي في حد ذاتها مصدر للمشاكل التي تواجه السياسة الخارجية ، وبالتالي يمكن أن تقدم الدراسة المقارنة ونوعيتها رؤى مهمة حول قوة الموقف للنظام المدروس في سلوكه الخارجي[1].

كذلك يؤكد "سميث " أنه يمكن أن يكون لعوامل نظمية خاصة التأثير على عمل نسق السياسة الخارجية كما يمكن أن تصبح مهمة جعل البيروقراطية الكبيرة والمعقدة تعمل ككل ومستغرقة للوقت بشكل كبير . نفس الشيء بالنسبة لغياب آثار عمليات السياسة الخارجية بواسطة تشجيع صناعة القرار الشخصية والتركيز المفرط على المهارات داخل العملية ، وكنتيجة لهذه التباينات يمكن أن تظهر أساليب السياسة المتباينة جذريا عن العمليات التي تبدوا على الورق متشاركة في العديد من الخصائص ، ويمكن أن يكون للبيروقراطيات الخارجية المؤثرة في المنظمات الدولية نفس التأثير العميق على الحكومات المرتبطة بشدة مع هذه المنظمات سواء بواسطة توفير موارد إضافية ، أو بواسطة تشكيل القيود على السلوك غير المرغوب فيه ، كتأثير الصندوق البريطاني على دخول بريطانيا الجماعة الاقتصادية الأوربية .

من ناحية أخرى تعتبر طبيعة التغيير داخل ظروف السياسة الخارجية هي المصدر الأخير للتباين في عمليات السياسة الخارجية . إلا أن هناك في الواقع جانبان لهذا التباين ، طويل الأمد وآخر قصير الأمد ، يتعلق التباين الطويل الأمد باضطراب وتغير مسارات العمل المستقيمة الخاصة بالمنظمات الدولية التي تستطيع أن تؤثر بشكل حاسم على نسق السياسة الخارجية ، بواسطة المطالبة بالتركيز على مجالات وخبرات جديدة ، أو إعادة تحديد توجهات العمل في النظام الدولي [2]. أما التباين القصير الأمد فهو خاص بما أشارت إليه العديد من الدراسات لحالات السياسة الخارجية ، إن عمليات السياسة الخارجية تتميز بإنتاج القرار عبر المشاركة المحدودة ، والنقاش المقيد ، والمستوى العال لرمزية القرارات .

- مقارنة أداء السياسة الخارجية :

في مجال مقارنة أداء السياسة الخارجية أجريت العديد من الدراسات حول المشاكل المختلفة المتعلقة بالمعايير التي يجب أن تتبع في السياسة الخارجية ، خاصة السياسة الخارجية

[1]–جوليان فروند ، سوسيولوجيا ماكس فيبر ، تر: جورج أبي صالح ، بيروت ، مركز الإنماء القومي ، د . ت . ن ، ص 47 – 60 .

[2]–عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 26 .

في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان السؤال المطروح لمثل هذه الدراسات هو : ماهي أنواع الخاصيات ؟ وما هي أنواع العلاقات بين الخاصيات التي يجب أن تندرج في مقارنة أداء السياسة الخارجية ؟

لأن من وجهة نظر " مايكل سميث " مفردات " الفعالية " أو " التأثيرية " في السياسة الخارجية لا تساعد هنا كثيرا لاحتواء السياسة الخارجية على التناقضات ، وعدم التماسك في عملها ، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون عملية السياسة الخارجية جد فعالة في إنتاج القرارات ، وتكون هذه القرارات متماسكة بشكل كارثي ، والمطلوب عنده هو النظرة القائمة على توازن الخاصيات ، كما افترضها " كينيث ولتز "[1].

فالنظرة القائمة على هذه الافتراضات يجب أن تجعل من الممكن القيام بالتقييم المتعدد الأبعاد المقارن لأداء السياسة في أجهزة السياسة الخارجية وعملياتها ، لكن ما هو المقياس التقييمي الذي يمكن أن يطبق في التقييم لأداء السياسة الخارجية للدول بهذه الطريقة ؟

وفي سياق الإجابة على هذا السؤال ، يرى " مايكل سميث " أن هناك العديد من الباحثين الذين تبنوا صراحة أو ضمنا عددا من المعايير التقييمية في تحليل السياسة الخارجية ، فمثلا أقام " جيمس روزنو" نظرية على افتراض أن المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية لأي مجتمع هي الحفاظ على التغيير في العديد من مجالات المنافسة ضمن قيود مقبولة ، وتوضع القيود بواسطة الظروف المحلية والدولية للمجتمع ، كذلك يرى "ولفرام هاري ندر" أن التباين الواسع في معايير الحكومات في النجاح في السياسة الخارجية ، يمتد ليشمل إشباع الحاجبات المحلية والحكومية التي يمكن أن تتوحد مع التكيف مع المطالب الخارجية وحصة الموارد مع الأنشطة المنافسة .

في كلا الحالتين المذكورتين يبدوا أن التعقيد في عملية التقييم لأداء السياسة الخارجية يحتاج إلى مزيد من التفسير ، ويمكن القول بأن تفكيك مفاهيم ' كالانسجام Consensus ' و' الإجماع Comp ability ' سيوفر قاعدة واضحة ومميزة للمقارنة ، فقد اقترح " فيل ويليامز

-1Kenneth Waltz , Explaining war , In International Relations Theory : Realism , Pluralism, Globalism , 2nd ed , Paul R . Vita and Mark V . Kapa , New York: MacMillan Company , 1993, p - p 123 - 40 .

ومايكل سميث " مفهوم' القابلية Viability ،' التي توفر النموذج المثالي إزاء السياسة الخارجية التي يمكن الحكم عليها ويتكون مفهوم' القابلية للنمو' عندهما من خمسة عناصر وهي :

1 – الوضوح في الأهداف .

2 – الاتساق في الغاية .

3 – الاستمرارية في التصميم والإنجاز .

4 – الانسجام في السياسات الأهداف .

5 – التكيف والمرونة في الغايات والأنشطة [1] .

يعبر أولى هذه العناصر وهو – الوضوح – عن حاجة الدول لتأكيد معنى وضوح التوجه ودقته وسط الأحداث المعاقة ، من ناحية أخرى يتطلب التماسك وجود العناصر المختلفة للسياسة في حالة اندماج وتحكم ، بينما تتضمن الاستمرارية صيانة المنظور الاستراتيجي من الضبابية أو التلاشي وسط السياسات والأهداف القصيرة المدى والآنية للدول ، في نفس الوقت يجب أن تكون السياسة منسجمة مع الشروط المحلية والدولية ومع الموارد المتوفرة لدى الدولة ، وأخيرا يملي مطلب التكيفية بأن تصبح السياسة الواضحة متماسكة صارمة بحيث يجب ألا تهمل القدرة على التعديل أو الإبداع أو المرونة مع المتغيرات .

– منهجية المقارنة في تحليل السياسة الخارجية :

في سياق بيان منهجية المقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية يرى " كيث سميكو" أن التناظرات والمجازات طريقان يستلزمان نموذجان مختلفان من المقارنة ، والتمييز الأساسي بين النموذجين هو قائم على مجال المقارنة ، فالتناظرات هي مقارنات داخل المجالات ، بينما المجازات هي مقارنات عبر المجالات ، وهذا مهم بالنسبة لعملية صناعة القرار .

ولفهم أهمية التمييز بين :' ضمن مجال Within Domain ' المقارنة و'عبر مجال Cross Domain ' المقارنة بالنسبة لعملية صناعة القرار فإنه من المفيد البدء بدراسة دور التناظرات التاريخية ومن ثم تحديد عبرها وظائف السياسة الخارجية المحققة . ووفقا " لكونج" الذي استخدم التناظرات التاريخية ، فإن معظم التناظرات تحقق مجموعة من المهام الشخصية بشكل ملموس[2].

[1]–عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 267 .

[2]–عامر مصباح ، المرجع نفسه ، ص 268 .

أولى أشهر التناظرات المساعدة على تحديد طبيعة المشكلة أو الوضع هي مقارنة الوضع الجديد بالأوضاع السابقة التي غالبا ما يعمد صناع السياسة إلى استخدامها ، والنوع الثاني من التناظرات هو تشخيص المهام بواسطة إعطاء تناظرت صناع السياسة معنى للرهانات السياسية وكذلك تتضمن الأوضاع الممكنة للمشكلة كما هي محددة . أما النوع الثالث من التناظرات فهو تشخيص كل المهام المتعلقة بتقييم السياسات الخارجية المتبناة وشرحها عبر التنبؤ بالنجاح المحتمل ويقيم معنوياتها المناسبة ، والتنبيه للأخطار المرافقة لها .

يمكن تلخيص الاختلاف بين وظائف صناعة القرار في المجازات و التناظرات التاريخية في التمييز بين ' صياغة المشكلة ' و' حل المشكلة '. أول ثلاث تشخيصات لمهام التناظرات المحددة من قبل " كونج" تستلزم صياغة المشكلة ، بمعنى تحديد الوضع و تحليل القضايا والرهانات اللازمة ، وبالطبع اقتراح المقاربة العامة . وتتعامل المجموعة الثانية من المهام مع حل المشكلة ، بمعنى تحديد مسارات معينة للموقف وتقييم توقعاتها في النجاح والفشل ، وفي نفس السياق ، ألمح " فوسنيدو" و" أورثوني" إلى هذا التمييز الأساسي عندما لاحظا أن نماذج التناظرات ' داخل المجال' تميل إلى التركيز على مهام حل المشاكل . والمعنى هو أن مقارنات عبر المجال تركز على مجموعة مختلفة من المهام وتسمية صياغة المشكلة . إذ أن هناك انتباه كبير في التراث المعرفي ، خاصة ما أصبح معرفا ب ' القرار الموجه Heuristics Decision ' لأهمية صياغة المشكلة . فقد عرض " كاهنمان" و" وتفر سكي" في دراستهما عام 1984 نتائج تجارب بينت أن الصياغات المختلفة تقود إلى اختبارات مختلفة ، على الرغم من بقاء مشكلة الأوضاع نفسها .

وتكون الإجابة على سؤال المشكلة المصاغة متمثلا في : ما نوع الوضع الذي أواجهه ؟ أما إجابة حل ماذا يجب علي المشكلة فهي لسؤال : أن أفعل بالضبط الآن ؟ فبينما تستطيع التناظرات التاريخية أن تنجز كلا من مهام صياغة وحل المشكلة كما بين ذلك " كونج " ، إلا أن المجازات يمكن أن تلعب دورا حاسما في مهمة " كونج " التي أصبحت ' بغرض المشكلة[1].

[1]–Keith L .Shimko ، Foreign Policy Metaphors : Falling " Dominos "and Drug ، Wars ، in Foreign policy Analysis : Continuty and Changing in Its Second Generation ، ed ،Laura Neack، James A . K Hey ،and Patrick J . Haney ، New Jersy ، Prent Hall، Englewood Cliffs (n.d) ,p75

المطلب الثاني : المناهج المفسرة للسياسة الخارجية

أولا- المنهج التحليلي :

من الناحية التاريخية فقد أشار إلى هذا المنهج كل من أرسطو في دراسته للمنطق و ايمانويل و هوسيرل ويمكن تعريف التحليل بأنه << عملية تعريف وتقويم للأجزاء التي يكون منها الكل>> ، وبتعبير آخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة ، والمنهج التحليلي يتخذ أشكالا ومستويات مختلفة تبعا لطبيعة ذلك الموضوع ، وأن تعدد عمليات التحليل يعد شرطا لتوفير إدراك أعم و أشمل له .

ساد هذا المنهج في أعقاب الثورة الفرنسية ، وقد ركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى .

يشير هذا المنهج أن للدول نمطا من المصالح والالتزامات وكذلك تقاليد الدولة ، من خلال دراسة تاريخها وجغرافيتها وأهداف الأمن القومي وحاجياته ، وبموجب هذا المنهج يتم التركيز على عملية السياسة الخارجية Process ، وهذا يسهم في تحليلها[1].

وهذا يعني أن المنهج التحليلي يقوم على ما تقف عليه من حقائق تخطيط السياسة الخارجية والأساليب الموضوعة لها لتحقيق أهدافها . وتبرز أهمية هذه الطريقة في التحليلات التي تجريها للحقائق وفي الخلاصات والاستنتاجات التي تتوصل إليها .

ويجب أن نؤكد في هذا المجال ما يحتله المنهج التحليلي من أهمية في السلسلة الطويلة من الخطوات التي يستلزمها المنهج العلمي ، وفي هذا المجال يرى " جون ديوي " أن الباحث لا يبدأ بالحقائق أو وضع الفروض وإنما بالاعتراف بوجود وضع شائك ، أو مشكلة تحتاج إلى حل ، أما " نورثروب " فيرى أن تحليل المشكلة هو الخطوة المهمة ثم تأتي بعدها مرحلة صياغة الفرض العلمي ، بينما يرى " أرنولد بريشت " الاعتراف بوضع ما أنه شائك ثم الانهماك في تحليله ، هما خطوتان يجب أن تسبقهما فكرة ما يكون الباحث أو فرض تجريبي (فرض عمل) بأن الوضع القائم يخفي مشكلة هامة يكون تحليلها ذو علاقة بالمعرفة الإنسانية بشكل عام[2].

[1] –عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص31.

[2] –النعيمي أحمد نوري ، مرجع سابق ، ص 206 .

ثانيا- المنهج المقارن :

يقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى، من أجل الوصول إلى نقاط الشبه أو الاختلاف فيما بينهما ، ويطبق المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين مختلفتين لكل منهما طابعها الخاص ، أو في حقبتين لكل منهما زعامة خاصة تختلف عن زعامة حقبة أخرى ثانية أو لاحقة ، والغاية من ذلك هي التوصل إلى إبراز أوجه الشبه و نقاط الاختلاف ، وأوجه النقص والقوة في حالة وجودهما من خلال المقارنة بين السياسة الخارجية خلال الحقبتين أو بين الدولتين المعنيتين ، فضلا عن ذلك تطبيق المنهج المقارن على السياسة الخارجية لأكثر من دولتين[1].

وتبعا لذلك يعد المنهج المقارن وسيلة للبحث وتقليل الظواهر المختلفة وتقصي الجذور التاريخية من خلال إبراز أوجه الشبه أو الاختلاف في الأنموذج والأسلوب ، إلا أن هذا لا يمنع من الحديث عن المشكلات الحديثة للمنهج المقارن ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدراسات المعاصرة التي تكاد تنتمي بما تحويه من مشكلة ومادة إلى حقل السياسة الخارجية[2].

تم استخدام المنهج المقارن في بداية الأمر على مستوى الدول الأوربية ، أما الآن فإنه يستخدم في الأقطار غير الأوربية ، فضلا عن ذلك لم يعد يقتصر إلى إبراز الجوانب الشكلية للمؤسسات ، بل تجاوز ذلك ليشمل دراسة الجماعة السياسية والأبعاد والمواقف المؤثرة في عمليات صنع القرار في مختلف الدول ، وقد أدى هذا الأمر إلى أن تتحول دراسة التاريخ الدبلوماسي من التوقف عند القرارات الدبلوماسية وتصرف الدبلوماسيين ، لتشمل تأثير السياسة الداخلية لكل دولة على سياستها الخارجية والتفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية .

وقد كانت هناك بعض العوامل التي أسهمت في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية ، وبالإمكان إيجازها في عاملين رئيسيين هما :

1 - التطورات الدولية : التي حصلت في الستينات من القرن الماضي ، وهذه التطورات لها علاقة بتوسيع حجم السياسات الخارجية ، التي كانت حكرا على الدول الأوربية ، وذلك بعد بزوغ دول جديدة في العلاقات الدولية ، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى ب ' ديمقراطية

[1] – محمد علي لعويني ، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ،(د . د . ن) 1980 ، ص 15 .

[2] –محمد محمود ربيع ، مرجع سابق ، ص 25 .

العلاقات الدولية '، وكانت سببا في فتح المجال أمام الدارسين لمتابعة علاقاتها ببعضها مع البعض الآخر .

2 – التطور العلمي : إن الدراسة المقارنة في ستينات القرن الماضي وفي مجال السياسة الداخلية كانت لها تأثير واضح على الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية ، ولأسباب عديدة من بينها التوسع في حجم المعلومات ، وانهيار الحوافز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، إلى درجة أنها أصبحت الأخيرة تعكس الأولى في النظام السياسي الدولي[1].

وكان لبعض الفقهاء في السياسة الخارجية دور هام في إبراز هذه الدراسة ومنهم "روزينهاور" الذي نادى في عام 1988 إلى إسباغ هذه الدراسة بالعلمية وإنشاء النظرية ، الأمر الذي شجع أنصار الدراسة المقارنة من تطوير هذا المفهوم في السبعينات ، والحق فقد أسهم كل من " ريتشارد سنا يدر" و" وروينا وميخائيل"و" رودولف روميل" و" ويليام كوبلين " و" ميخائيل أوليري" و" جونشان ولكينفليد " من إيجاد نظريات المقارنة في السياسة الخارجية .

نخلص من ذلك أن الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية هي كل تحليل يجعل وحدته تدور حول أكثر من نموذج واحد من نماذج السياسة الخارجية من أجل الرهان واكتشاف أوجه التشابه والاختلاف .

ينطوي هذا المنهج على مزايا عديدة ، لعل منها أنه يساعد على وصف السياسة الخارجية من حيث شموليتها وتفسيرها من خلال ربط الأفعال ألتي تقترن بها وبأسبابها ، والوصول إلى أسلوب التنبؤ في تفسير السلوك السياسي الخارجي ، ويمكننا أن نذهب إلى القول أن هذا المنهج يستطيع أن يقدم مقترحات تتضمن ما ينبغي أن يكون عليه السلوك السياسي الخارجي [2].

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

أولا– النظرية الواقعية الجديدة :

ينظر الى الواقعية عادة على أنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية ، والمؤكد أنها الأقدم ومنذ كتب " ثوسيديدس " عن صراع دولة المدينة اليونانية على القوة والأمن اعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول.

[1]–ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 1 .

[2]–النعيمي أحمد نوري ، مرجع سابق ، ص 2 .

تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد ، وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار، وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع كل ما يهم الإنسان في خطر.

وتشمل الافتراضات للواقعية الجديدة ما يلي[1] :

- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية .
- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة ، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول) .
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء .
- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي .
- إن التغييرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي .
- نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية .
- استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى [2] .

في الوقت الذي يرجع فيه الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق إلى عيوب الطبيعة البشرية ، تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص أخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الأساسية الفوضى ، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول .

فحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما ، ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم ، وفي

---

[1]–Volker Rittberger ،Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories ،Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung، Working Paper,Nr46,p07 .

[2]–عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، 2007 ، ص 175 .

النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها ، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لنفسها والمصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية[1].

والأمن ليس الهدف الوحيد ، بل هو الأساسي ، حيث أن سعيها لتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط بقدرتها على تحقيق درجات كافية من الأمن . ومن وجهة نظر الواقعية الجديدة لا يمكن أن تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الأساس ، فالدول تناضل دائما للحفاظ أو لتعزيز أمنها ، وحتى في الفترات ألتي يمكن للدول أن تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها . بعبارة أخرى يمكن للأصدقاء أن يتحولوا إلى منافسين وحتى إلى أعداء ، فالواقعية الجديدة ترى أنه على الدول أخذ هذه الإمكانية في الحسبان حتى في ظل أكثر الفترات انسجاما وتوافقا .

رغم اعتقاد النيو واقعية بأن الدول تسعى لتحقيق أهدافها على غرار تحقيق الاستقلال والنفوذ ، فهذه النظرية تعتقد أن الدول تتصرف بطرق مختلفة ، لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع فيه ترجمة هذه الأهداف الى تصرفات أو أفعال . فالدول الضعيفة تتجنب بقدر الإمكان التأثير الممارس عليها من المحيط الدولي أو تحاول بدورها ممارسة تأثير أكبر على هذا المحيط .وعلى العكس الدول القوية لها القدرة لتدافع عن استقلالها ، بل وحتى تعزيز وزيادة تأثيرها على دول أخرى ، وهكذا فهذه الدول هي الأكثر ترجيحا لإتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الاستغلال والنفوذ . إذا الدول الأكثر قوة هي الأكثر حظا للانهماك في سياسة القوة فوضع القوة النسبية للدول هو العامل الحيوي لتغيير السياسة الخارجية للدول (المتغير المستقل).

ثانيا- النظرية الليبرالية الجديدة :

الليبرالية السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق ، وهي في المجال السياسي المحلي مختلفة عنه في مجال الشؤون الدولية ، وحسب بعض الكتاب فإنه في الوقت الذي شهد فيه المجال الداخلي لكثير من الدول درجة كبيرة من التقدم حيث تهتم

[1] –عبد الناصر جندلي ، المرجع نفسه ، ص 17 .

المؤسسات بالنظام والعدالة ، فإن المجال الدولي في حقبة نظام الدول الحديث قد اتسم بنظام متقلقل وغياب العدالة [1] .

بالنسبة للتفكير الليبرالي بشأن السياسة الدولية ، يمكن القول أنه نشأ مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام ، والتي أفصح الفلاسفة ورجال الدين من أوائل القرن السادس عشر ، حيث رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة وإقامة التحالفات ضد الدولة ألتي تهدد النظام العالمي ، ولأول مرة عام 1817أفصح " أراسموس" عن موضوع ليبرالي مألوف وهو أن الحرب لا طائل تحتها .

يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية :

– أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية .

– الدولة ليست فاعل وحدوي ، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة ، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة ، وتجاهل التفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.

– النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع ، بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية .

– الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع . فإلى جانب مسائل الأمن الوطني ، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل [2].

إن ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو هوية الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية . بالنسبة لليبرالية الجديدة ، فإن الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل وحدوية ، وإنما الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام السياسي مثل:

جماعات المصالح ، الأحزاب السياسية ، البيروقراطيات والسياسيين . أما عن المتغير التابع لدى النظرية الليبرالية الجديدة ، فيمكن القول أن هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في أن

[1]–السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، ج 2 ، ط 3 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999 ، ص 156 .

[2]–Paul R Viotti and Mark V.kauppi ،International Relations Theory :Realism ، Pluralism، Globalism and Beyond ،USA ،Allyne &Bacon3 ،rd Edition ،1999 ، pp.200-199 .

الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية ، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع متخلف من الفواعل وهي الفواعل المجتمعية داخل الدولة .

تنتمي النظرية الليبرالية الجديدة إلى النظريات تحت النظمية ، والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج (مخرجات) السياسة الخارجية للدول ، حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة ، وفي حين يركز البعض الآخر على البيئة السوسيو- اقتصادية ، بينما يشدد آخرون على المؤسسات السياسية ، وما يجمع هذه الاتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل ، أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية . فهذه المقاربة تقدم تنبؤات حول توجهات السياسة الخارجية مرتكزة فقط على التركيبة الداخلية[1].

أما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (المتغير المستقل) ، فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة في الدولة ، وتكون هذه المصالح دائما محددة وفق القضية أو المسألة التي تواجهها الدولة .

وتطمح الليبرالية الجديدة إلى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بالنظر إلى المسألة المطروحة ، وهو كأي نموذج في العلوم الاجتماعية يستخدم الافتراضات والتبسيطات ، ويتألف من العناصر التالية :

1 – تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للارتباط السياسي بالدولة .

2 – تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة .

3 – تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكة السياسية ، ومن ثم أي المصالح الأساسية من المحتمل أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر إلى المسألة المطروحة[2].

---

[1] –عادل زقاغ ، إدارة النزاعات الأثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة ، الجزائر ، جامعة باتنة، 2003 – 2004 ،ص99.

2-Volker Rittberger,Op.Cit, pp 18-19.

المبحث الثالث: الخلفيات الفكرية للاستراتيجية الأمريكية:

إن الأحداث المثيرة التي اتسمت بها نهاية الحرب الباردة، فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في استراتيجيتها، وسياسة أمنها القومي ، مما جعل الكثير من أهم المنشغلين بالتفكير بالسياسة الخارجية يبحثون عن إطار نظري تفسيري شامل من شأنه أن يقدم وصفا لأهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد أن كانت الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة منظمة حول ثلاث عناصر رئيسية هي:

احتواء الاتحاد السوفيتي والعمل على الحد من الشيوعية ، ومنع انتشارها في العالم بالإضافة إلى توطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها عبر العالم ، فإن نهاية الحرب الباردة قد حكمت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته والاتجاهات العملية بالنظر للتحولات السياسية النوعية التي غيرت خارطة العلاقات الدولية[1].

إن الحوار الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة انتظم حول ثنائيتين رئيستين شكلتا جدلا داخل الأوساط الأكاديمية الأمريكية . تتمثل الثنائية الأولى في الواقعية و الليبرالية الثانية في الانعزالية و التداخلية.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين الواقعية والليبرالية.

الفرع الأول :المقاربة الواقعية

من المسلم به أن الأفكار الواقعية جاءت كردة فعل عن أفكار المدرسة المثالية التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي كانت تؤكد على أهمية القانون الدولي، التنظيم الدولي والمبادئ الأخلاقية في حقل السياسات الدولية[2].

غير أن هذه الأفكار في مجملها لم تجد فرصة للتطبيق والنجاح، فجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 وما صاحبه من تغيرات دولية ليثبت فشل نظام الأمن الجماعي لتتراجع معه الأفكار المثالية .وبدأ دارسوا العلاقات الدولية يتجهون وجهة أخرى في دراساتهم،

---

[1]–السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، 2004، ص30 .

[2]–اماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، ط1، 2007، ص36.

أين بدأت معالم فكر جديد في التبلور، أساسه الصراع الحاد الذي ساد النظام الأوروبي في تلك المرحلة وعرف أصحاب هذا الاتجاه بالواقعيين.

في الحقيقة يمكن تقف آثار المدرسة الواقعية بالعودة إلى كتابات كل من المؤرخ الإغريقي ثيوسيديس **(Thucydides)** في مؤلفه"فن الحرب"، وكذلك أعمال الايطالي نيكولا ميكيافلي خاصة من خلال مؤلفه" الأمير "حيث عمل ميكيافليي على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .ونجد أيضا توماس هوبز الذي يرجع الفضل له في صقل التصور الرئيسي للواقعيين وهو" الفوضى "التي يعتبرها الواقعيون السمة الرئيسية للبيئة التي تتفاعل فيها الدول. [1]

أما في القرن العشرين فهناك ثلاث شخصيات رئيسية كان لهم الأثر الكبير في تطور النظرية الواقعية وهم :الجغرافي نيكولا سبيكمان **(Nicolas spykman)** والدبلوماسي المؤرخ ادموند كار **(E.H Carr)** صاحب كتاب" أزمة العشرين "الذي نشر سنة 1939 وواضع أسس النظرية الواقعية التقليدية هانس مورغنتو **(Hans Morgenthau).**

وأهم الأفكار التي تضمنتها النظرية الواقعية التقليدية ما يلي:

- يرى الواقعيون أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي أنها الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، كما يرون أن العالم هو عالم الصراع والحرب[2].
- وفقا للواقعيين الكلاسيكيين فان" الفوضى البنيوية "أو عدم وجود سلطة مركزية لتسوية النزاعات هو الميزة الأساسية للنظام المعاصر ويثير" مأزقا امنيا"، حيث أن الأمة الواحدة في سعيها وبحثها عن أمنها تجعل خصومها الحاليين والمحتملين غير آمنين، وهذا بإمكانه أن يوفر حافزا قويا لسباق التسلح وغيرها من أنواع التفاعلات العدائية.

[1] –أسماء رسولي، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، 2010 – 2011 ص 20 .

[2] – Hans Morgenthau ، «politics among nations the struggle for power and peace»،chapter one, in: http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm .

● في كتابه "politics among nations" اقترح مورغنتو مجموعة من المبادئ عبرت عن مضامين الواقعية التقليدية وهذه المبادئ هي كالآتي[1]:

– السياسة تخضع للقوانين الموضوعية التي لها جذورها في الطبيعة البشرية، مما يعني انه من الممكن تطوير نظرية تعكس هذه القوانين وتميز بين الحقيقة والأفكار وعلى هذا الأساس اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للصراع، حيث اعتبرت أن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين وهو ما يقودها إلى الحروب والتصادم.

– متخذ القرار يفكر و يتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة.

– مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر وبالتالي فانه في عالم يتكون من دول بقاؤها مرتبط بالقوة، يصبح على هذه الدول أن تبحث عن وسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار.

– المبادئ الأخلاقية لا يمكن أن تطبق في الإجراءات التي تتخذها الدول وإن طبقت فإنها ستكون تابعة لظروف ومعطيات معينة.

– في صراعها مع محيطها الخارجي، تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع القائم، عندما تعتبر بأن قدراتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.

– الفرق بين الواقعية السياسية والمدارس الأخرى هو حقيقي وعميق، فالواقعية تحافظ على استقلال مجال السياسة، فتقتضي بأن رجل السياسة له مصلحة فقط في القوة وهو الوجه المناسب لدراسة السياسة، فالمعايير القانونية والأخلاقية هي مناسبة للمجالات الأخرى و ليس للسياسة.

● الواقعية الكلاسيكية لها نظرة تشاؤمية حول العلاقات الدولية، حيث ترى بأن هذه الأخيرة هي علاقات صراع بين الدول من اجل القوة، يحكمها قانون واحد هو قانون المصلحة القومية، وان قدرة الدولة على تحقيق مصلحتها القومية تتناسب طرديا مع مستوى قدرتها .هذا ويجد الواقعيون بأن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار هي المحافظة على توازن القوى .وبالنسبة لـ مورغنتو فان نظام توازن القوى التقليدي المتعدد

[1] Hans Morgenthau,1948 » ،politics among nations ، « in:
http://www.people.fas.harvard.edu/plan/irnotes07/morgenthau1948.pdf

الأقطاب هو الأنسب لذلك، عكس نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي يجده يحمل العديد من المخاطر.

هذه الأفكار والأطروحات للواقعية التقليدية، قد تعرضت لموجة من الانتقادات حيث لم تعرف نظرية في العلاقات الدولية نقدا وهجوما أكثر مما عرفته النظرية الواقعية في اتجاهها التقليدي، بالأخص من طرف المدرسة السلوكية التي اعتبرت بأن الأفكار الواقعية مجرد فلسفة تفتقد للمنهجية العلمية في تحليلها للسياسة الدولية.

وأهم ما وجه للواقعيين التقليدين من انتقادات، الآتي:

- إذا كانت الطبيعة البشرية تفسر الحرب و النزاع ،فما الذي يفسر السلم والتعاون؟ ولمعالجة هذا الإشكال نجد أن الواقعيين الجدد قد حولوا اعتمادهم على الطبيعة البشرية إلى هيكل النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول.[1]
- إن الواقعية التقليدية لم تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الجديدة في الساحة الدولية، أي الفواعل غير الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فأطروحات الواقعية الكلاسيكية تمحورت بالأساس حول سلوك الدولة واعتبرتها الفاعل الأساسي، مغفلة بذلك سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية المتبادلة في جوانبها الاقتصادية.[2]
- عدم الدقة والتناقض والغموض في طريقة استخدام الواقعيين الكلاسيكيين لمصطلحات أساسية مثل"القوة"،" المصلحة الوطنية "و"ميزان القوى "حيث أن لكل من هذه المصطلحات معاني عدة، فأي قوة يقصد الواقعيون هل هي قوة عسكرية أم اقتصادية أم غيرها، حيث لا يوجد مقياس ثابت لقياس القوة كذلك بالنسبة

للمصلحة الوطنية، فكل قائد سياسي يفسرها حسب أهدافه كما أن اختلاف التجارب الوطنية يساهم أيضا في اختلاف المفهوم.

أما بالنسبة لتوازن القوى الذي تستخدمه الواقعية فهو الآخر يحمل معان عدة، فهل يقصد به سياسة تستهدف تحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، أو هو تعريف لحالة واقعية، أو توزيع متساو للنظام الدولي، أم أنه بحث عن الهيمنة[1].

---

[1] – Ole.R Holsti, « theories of international relations »,op.cit.,P 61

[2]–جهاد عودة، النظام الدولي نظريات و إشكالات، القاهرة : دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005، ص 43 .

[1] – منذر السرميني، مبادئ العلاقات الدولية، الاردن : الدار الجامعية، 1999، ص 63 .

هذه الانتقادات التي وجهت للاتجاه التقليدي للمدرسة الواقعية، والتطورات التي استجدت على الساحة الدولية، جعلت من أصحاب هذا التوجه في العلاقات الدولية يراجعون تحليلاتهم وأطروحاتهم ويحاولون تنقيحها حتى تتكيف والتطورات الجديدة في الساحة الدولية .وقد جاء هذا التوجه الجديد لإصلاح المفاهيم الأساسية للواقعية في إطار حركة جديدة عرفت بـ:

الواقعية الجديدة والواقعة البنيوية بزعامة **كينيث ولتر** الى جانب **كراسنر** و**جيبلن** .

وتعتبر نظرية ولتر في العلاقات الدولية من أبرز الجهود لتطوير نموذج دقيق لنظرية واقعية جديدة أو بنيوية، يرى فيها أن الحرب يجب تفسيرها بناءا على مستوى النظام (ما يسميه هو " **الصورة الثالثة** " **Third Image** وليس فقط الأولى" **نظريات الطبيعة البشرية** "أو الثانية "**الصورة الخاصة بسمات الدولة)** "وهو يطرح السؤال: لماذا الحرب؟ لأنه لا يوجد أي شيء في النظام ليمنعها[1] .

وبالنسبة ل ولتر فإن النظام الدولي يتشكل من مجموعة قوى كبرى كل منها تسعى للحفاظ على وجودها وأن هذا النظام فوضوي، في ظله نجد كل دولة لا تهتم إلا بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء ، حيث أن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقها الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء.[2]

وفيما يخص القوة فإن ولتر يخالف بعض الواقعيين التقليديين، فالقوة لديه ليست لغرض تعظيم وإنما لنيل استقلالية في السلوك، فطالما أن البقاء في عالم مستقر لن يتحقق من دونها فهي ذات وظيفة إيجابية تقود إلى التوازن[3].

وعلى عكس الواقعيين التقليديين الذين يرون بأن القوة هي غاية في حد ذاتها، فإن الواقعية الجديدة تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الاقتصاد، بناء القوة العسكرية...) و مجهودات خارجية (بناء

---

[1] –Ole.R Holsti, « Theories of international relations », op, cit,p 72

[2] –Stephen M.Walt, « International relations : One world, many theories », foreign policy , Washington :Spring 1998,p3

[3] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 44 .

الأحلاف، إضعاف الأحلاف المعادية، ...) من أجل المحافظة على البقاء و استقرار التوازن الدولي، لأن التوازن هو الغاية في حين تبقى القوة والحرب مجرد وسيلة.

أما فيما يتعلق بمن هو الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، فإن ولتر لا يختلف في هذه النقطة مع التقليديين، فيعتبر بأن الدولة هي الفاعل الأساسي لأنها الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف المنظم، أما الفواعل غير الدول فهي موجودة على الساحة الدولية ولكنها بمثابة الشكل الجديد لتفاعل الدول بآليات جديدة.

كذلك نجد الواقعيين الجدد ينطلقون من طرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ونفي أية علاقة بينهما[1] ، هذا ما دافع عنه ولتر بقوله:

"نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها، عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"

وبالنسبة للواقعيين الجدد فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي وهذا يعتمد على متغيرين اثنين هما: [2]

- نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوة الأخرى.
- قطبية النظام الدولي.

بالنسبة للقدرات فهناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد حول أهمية كل من القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

وحسب باري بوزان (**Barry Bussan**) فإن مبدأ توزيع القدرات لا يحدد فقط هيكل النظام الدولي في حد ذاته، لكنه إضافة إلى ذلك يؤثر في قدرات الفواعل التي لها دورها في تشكيل الهيكل .حيث أن النظام الدولي لم يعد ينظر إليه فقط على مستوى الهيكل ولكن أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين الفواعل التي تساهم هي الأخرى في تحديد هيكل النظام الدولي[3].

---

[1]–Chris Brown, understanding international relations, New York : second edition , Palgrave ,2001, p75.

[2]–Jean Jacques Roche, théories des relations international , paris : Edition Montchrestien, 5eme editions , 2001, p44.

[3]–Jean Jacques Roche, op.cit, p 45-46.

في الحقيقة إن كانت واقعية ولتر وجيبلن وغيرهم من الواقعيين الجدد قد أدخلت مفاهيم ومضامين جديدة على المنظور الواقعي، فهذا لا يعني أن هناك واقعية جديدة قامت على أنقاد الواقعية التقليدية .وإنما ما يمكن قوله هو أن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية التقليدية وما هي إلا إصلاح وتكييف نظري من الناحيتين الإبستمولوجية والفكرية مع وجود بعض الفوارق البسيطة التي استوجبتها تطورات الحياة الدولية.

وحتى ولتر نفسه يعترف بأنه لم تقم نظريته على أنقاد الواقعية الكلاسيكية بل حاول الرد على الذين هاجموها ونظرا لتزايد الصفة العلمية في العلاقات الدولية واستحالة إخراج الواقعية في حلتها القديمة أضاف إليها قطع نظرية كالبنيوية و الفوضى[1].

وإن كان الحوار الأول ضمن المنظور الواقعي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية المعروفة أكثر (بالواقعية الجديدة)، فهناك حوار آخر ظهر في ظل الواقعية الجديدة بين تيارين واقعيين هما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، حيث يعد ظهور هذين التوجهين من الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية.

ويعتبر كل من ولتر، فان ايفيرا وجاك سنا يدر من أهم رواد التوجه الدفاعي، في حين يمثل التوجه الهجومي كل من فريد زكريا وجون ميرشايمر و إيريك لابس. وإن كان كل من التوجهين يتفقان حول كون الأمن يشكل الحافز الأكبر لكل الدول في ظل نظام دولي سمته الفوضى إلا أنهما يختلفان حول كيفية تحقق هذا الأمن بالنسبة لصف الواقعيين الدفاعيين، فهم يعتبرون بأن القوة هي مجرد وسيلة وأن الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها هي البقاء و الأمن وبالنسبة لهم فإن القوة هي أداة لتحقيق تلك الأهداف وليست هدفا في حد ذاته.

في حين يعتبر صف الواقعيين الهجوميين أن الدول تسعى للقوة كوسيلة وكغاية على حد السواء .فإن كان الدفاعيين يؤكدون على حد أقصى من الأمن فإن الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير وأن استراتيجيات التوسع والهجوم هي الأنسب لتحقيق الأمن.

يفترض الواقعيون الدفاعيون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها، لذلك فإن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى غالبا تكون نتيجة الشعور بالخطر أو الثقة الكبيرة في

[1] –أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 25 .

نجاعة العمل العسكري .3 أما بالنسبة للهجوميين، فإن فوضوية النظام الدولي تجعل الدول تعمل على تعظيم قوتها تحسبا لأي ظهور مفاجئ لقوة بإمكانها التأثير على الوضع القائم.

وفيما يخص التعاون، فإن الواقعيين الهجوميين متشائمون بشأنه وقد طرحوا مفهوم المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة ويعتبرون بأن الفوضى تدفع بالدول إلى القلق بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون .ويبررون ذلك بكون أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة[1].

وحسب ميرشايمر فالتعاون ينبغي أن يأخذ صيغة التحالف المؤقت لأن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول وبالتالي فالمكاسب النسبية تبقى أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول .ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين[1].

إن مضامين وأفكار المنظور الواقعي يمكن أن نلمسها في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في فترة الحرب الباردة أو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. حيث كانت فكرة توازن القوى تسيطر على التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فأولاها أهمية كبيرة خاصة في ظل جو دولي ينذر باحتمال حدوث نزاع شامل .ولهذا نجد الولايات المتحدة لجأت إلى عقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجهة الخطر السوفييتي وتحسبا لما يمكن أن يستجد.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي برزت الولايات المتحدة كقوة كبرى في النظام الدولي مصممة على البقاء في وضع مهيمن، لذلك نجدها عملت على تعظيم قوتها وفي نفس الوقت أصبحت منشغلة بشكل متزايد بالقوة المتعاظمة للصين وهذا ما يجسد فكرة أهمية القوة للواقعيين.

وإن كانت السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة قد بدى وكأنه قد طغت عليها الأفكار الليبرالية، خاصة بعد أن نادى الرئيس جورج بوش بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الدولي الجماعي والمشترك، الذي ظهر من خلال الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع

1-Ibid.

2-Steven L.Lamy,« contemporary mainstream approaches : new-realism and new-liberalism », in : John Baylis& Steve.

المجموعة الدولية ضد العراق بعد غزوها الكويت من1990/8/2– 1991/02/28، كذلك سياسة كلينتون الخارجية التي أطلق عليها البعض بالإنسانية أو العمل الاجتماعي.

فإنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تبين بأن المفاهيم الواقعية حول السياسة الدولية لا تزال تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، فإدارة جورج ولكر بوش اتخذت من الأمن مصلحتها القومية الرئيسية .وأصبح هناك عدو خلف الاتحاد السوفييتي يهدد الأمن الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة، هذا العدو الذي عرف بالإرهاب، أصبح على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى قوتها العسكرية من أجل القضاء عليه.[1]

فبعد أن ساد الاعتقاد لفترة بأن المفاهيم الليبرالية أصبحت طاغية على السياسة الخارجية الأمريكية، فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والتوسع، فأصبح واضحا انه لا مجال لتأكيد أهمية المتغير الاقتصادي وتعويضه للمتغير العسكري ويعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان خير دليل على ذلك.

كذلك استراتيجية التوسع والهجوم التي يعتبرها الواقعيون وخاصة منهم الهجوميين ضرورية لتحقيق الأمن، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاستراتيجية بوضوح في تدخلها في أفغانستان وكذلك في حربها على العراق2003 .

لكن وإن كانت المفاهيم الواقعية تبدو طاغية نوعا ما على التوجهات الاستراتيجية الأمريكية وأنه يمكن تفسير وفهم هذه الاستراتيجية خلال الحرب الباردة وبعدها انطلاقا من التحليلات الواقعية للعلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني بأن المنظور الواقعي يفسر كل ما يتعلق بالاستراتيجية الأمريكية .حيث لا يمكن التغاضي عن المنظور الليبرالي الذي يعد من أهم المنظورات المنافسة للواقعية والذي كان له الدور البارز في بلورة السياسات والاستراتيجيات الأمريكية.

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية

إذا كانت الواقعية هي المدرسة المهيمنة في مجال دراسة العلاقات الدولية، فإن المدرسة الليبرالية دائما ما تدعي بأنها البديل التاريخي للواقعية[2].

[1] –عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص 40 .

[2] – جهاد عودة، مرجع سابق. ص 53 .

وان كانت الواقعية ترى بأن العلاقات الدولية هي علاقات صراع دائم تبحث فيه الدول عن الأمن، فإن المدرسة الليبرالية هي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون الدولي، فتنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وتنظر إلى النزاعات على أنها الاستثناء.

ارتبطت نشأة الفكر الليبرالي بمعاهدة" وستفاليا 1648 "التي أقرت وجود الدولة القومية وبأن الحرب هي حق يمكن لأي دولة ممارسته، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا في صف العديد من المفكرين ممن وضعوا أسس الفكر الليبرالي والذين استنكروا استعمال الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية.

ويمكن إيجاد الأسس الفكرية الليبرالية في كتابات القرنين 18 و 19 لثلاثة من أشهر فلاسفة وسياسيي هذا التقليد وهم : جون ستيوارت و ميل ايمانويل كأنط و آدم سميث[1]، فنجد إسهامات كأنط في"**الليبرالية الجمهورية** "عندما قدم نظريته حول الآثار المترتبة للحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية في بدايات 1790 أين كان هناك عدد قليل من الجمهوريات الحديثة النشأة، أفكار كأنط هذه طورها لاحقا المفكرون الليبراليون من وودر ويلسن إلى غاية فرنسيس فوكوياما أما إسهامات سميث فتظهر في" **الليبرالية التجارية**"، حيث قدم نظريته حول الضغوط السوسيو اقتصادية والتنظيمية على حرية التبادل التجاري، و الحمائية في عالم لا تزال تهيمن عليه مركنتيلية القوى الكبرى، في الآونة الأخيرة باحثون ليبراليون مثل بروس رأست أكدوا وجود علاقة بين التجارة والسلام .وبالنسبة إلى ميل فنجد أفكاره في" **الليبرالية المثالية**"، حيث قدم تخمينات منهجية حول تأثيرات الظواهر الثقافية الجماعية، الهوية الوطنية والقيم العالمية التي كانت في عصر معين تنشأ فقط كمهيمن موضعي للمنظمة السياسية وبالنسبة له فان المفتاح الحاسم لسلوك الدولة هو مدى تطابق الحكومة مع تلك القيم الوطنية وهو ما أظهره مفكرون ليبراليون أمثال ويلسن بإعلانه لمبدأ " **تقرير المصير** "المرتبط بالقيم الديمقراطية[2].

[1] –Andrew Moravcsik « ،Liberal International Relations theory : A social scientific Assessmen» ، **weatherhead center for international Affairs** ، Harvard University, paper No.01-02, April 2001, p 21.

[2] –Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessment »,op.cit, p 21-22 .

وإن كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى العلاقات الدولية في القرن السابع عشر، فإن أعلى تدفق له كان في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي الفترة المسماة بفترة المثاليين. حيث حدث تطور كبير على يد الرئيس الأمريكي ويلسن بإعلانه في 8 جانفي 1918تشكيل عصبة الأمم، التي تعد أول محاولة دولية لاستبدال سياسة القوة بسياسة الأمن الجماعي . بمعنى أنها كانت تمثل تطبيقا لواحد من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، [3]كما أعلن ويلسن في نفس التاريخ عن مبادئه الأربعة عشر التي كانت تحمل طابعا ليبراليا ومن ضمن هذه المبادئ :

– الإزالة بقدر الإمكان لجميع الحواجز الاقتصادية وإيجاد مساواة في الشروط الاقتصادية بين الدول الموافقة على السلام والمشتركة في صيانته.

– أن العلاقات الدولية تقوم على مواثيق سلام عامة ومفتوحة، فلا تكون هناك أي تفاهما دولية خاصة من أي نوع كانت وإنما هناك دبلوماسية علنية أمام الجميع.

وقد تم بعث الفكر الليبرالي من جديد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، غير أن الأمل في عالم أكثر سلما تدفع إلى تحقيقه منظمة دولية لم يدم سوى لفترة قصيرة، فسرعان ما انتهى ببداية الحرب الباردة و العودة لسياسات القوة.

ومنذ بداية الحرب البادرة ظهرت هيمنة واضحة للمنظور الواقعي في دراسة العلاقات الدولية، فأعتبر بمثابة المنظور الأصلح الذي استطاع تفسير الحالة الدولية في تلك الفترة وهي الحالة التي غلب عليها الطابع الصراعي وسياسات القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي[1].

إلا أنه ومع بداية التسعينات من القرن العشرين برزت الليبرالية الجديدة، حيث تأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليمي كأرضيات لهذه النظرية ويفترض أصحابها أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعة مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية[2].

ويعتبر كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان مؤسسا الليبرالية الجديدة التي تشكل معها مفهومي ما وراء الوطنية والاعتماد المتبادل. فترى الليبرالية الجديدة أنه إلى جانب الدول تدخل

1-Wilson Woodrow, 1919 from the source :" the essential document of american history" ,in: http://www.robelpeacelaureates.org/pdf/woodrow_wilson.pdf

2-Steven L, Lamy, « contemporary mainstream approaches : new-realism and new-liberalism »,op.cit,p213

المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في تشكيل العلاقات الدولية، وبالنسبة لليبرالية الجديدة فإنه من خلال المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية في وجه الممارسات غير المشروعة[1]. و للفكر الليبرالي ثلاثة تيارات رئيسية هي :

***السلام الديمقراطي** : الذي تتخذ منه الليبرالية الجمهورية فرضية أساسية لها.

***الاعتماد المتبادل** : الذي تؤكد عليه الليبرالية التجارية وتعتبره مهما لتحقيق السلم الدولي .

***الليبرالية المؤسساتية:** التي ترى بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي[2].

1-السلام الديمقراطي:

تتلخص أراء أنصار السلام الديمقراطي في فكرة مفادها " أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض "وحسب تفسيرات بعض الباحثين من أمثال جيمس لي ري و مايكل دويل و رأست، فإن الدول الديمقراطية تتبنى معايير التوفيق التي تمنع استعمال القوة ضد جماعات تتبنى نفس المبادئ[3].

ورغم قدم فكرة السلام الديمقراطي، بحيث ترجع جذوره إلى الفلسفة السياسية لكأنط وكتاباته في القرن الثامن العشر، كما أن النقاش حول السلام الديمقراطي في ميدان دراسة العلاقات الدولية كان مع بداية الثمانينات، مع كتابات دويل الذي كان له الإسهام الأكبر في هذا الاتجاه.

إلا أن اهتمام الباحثين بموضوع السلام الديمقراطي قد فجر أكثر منذ عام 1990 وانتهاء الحرب البادرة، خاصة مع الكتاب الشهير لفوكوياما(نهاية التاريخ و الإنسان الأخير) الذي أعطى مصداقية إضافية لفكرة السلام الديمقراطي، بتأكيد فوكوياما على أن التحرك نحو السلام والديمقراطية يمثل عملية لا رجعة فيها.

وحسب ستيفن وولت فإن السلام الديمقراطي يعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، لكنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى . والمقصود هنا الدول غير الديمقراطية، فالمعايير الليبرالية قائمة على افتراض أن الدول

[1] –John Baylis, & Steve smith, the Globalization of world politics , op.cit., p 158.

[2] –Steven L.lamy,op.cit, p 158.

[3] –Stephen M,walt, « international relations, one world, many theories», op.cit., p 3

الديمقراطية يمكن التنبؤ بسلوكها، مما يسهل العلاقة بين هذه الدول والتي تكون عادة مبنية على السلام والتعاون .وفي الوقت نفسه ليس بإمكان الدول الديمقراطية أن تثق بنظيراتها من غير الديمقراطية، إذ لا توجد لديها قواعد واضحة تحكم سلوكها وبالتالي لا يمكن التنبؤ بهذا السلوك[1] . وهو ما قد يجر المجتمع الدولي إلى صراعات غير ضرورية ومضللة[2].

و إضافة إلى ذلك فإن السلام الديمقراطي يشمل مجموعة من المبادئ مثل[3] :

- الديمقراطيات تميل إلى تغليب الحروب التي تحارب فيها مع دول غير ديمقراطية .
- في حروبها التي تخوضها ضد بعضها البعض تتكبد الديمقراطيات خسائر أقل ووقت أقصر من تلك التي تخوضها ضد دول غير ديمقراطية.
- الدول الديمقراطية عندما تجد نفسها في خلاف مع بعضها البعض فإنها تختار أكثر الوسائل السلمية لحل الخلاف وتفسيرات السلام الديمقراطي تقع عادة في واحدة أو مزيج من ثلاث فئات رئيسية هي:

◙ مكانة المؤسسات الديمقراطية في تقييد قدرة القادة على محاربة الديمقراطيات الأخرى أو ببساطة تجعلهم مترددين في اختيار الحرب.

◙ القيم المشتركة بين الدول الديمقراطية تجعل من هذه الدول ترى الثانية مسالمة وغير مهددة.

◙ الديمقراطية تميل إلى تعزيز الترابط الاقتصادي مما يقلل من احتمال الحرب .

وإن كان أنصار السلام الديمقراطي يجدون أنه بانتشار الديمقراطية وتبني قيمها من طرف الدول سيعم السلام، فإن كل من سنا يدر وادوارد مانسفيلد يجدان بأن الدول في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي تكون معرضة للمشاركة في الحروب بصفة خاصة مما يجعل الأمور أسوء.[4]

و جون قوا يرى بأن المعدل المنخفض نسبيا للنزاعات بين الديمقراطيات بعد عام 1945 لا يرجع إلى نوعية الأنظمة السياسية الحاكمة باعتبارها تحث على السلام، وإنما يعود إلى طبيعة

---

[1] –Ibid p9 .

[2] –Thomas S.Szayna& Daniel L.Byman, the energence of peer competitors a framework for analysis, Rand ARROVO CENTER,2001 ,p 148.

[3] –Thomas S.Szayna& Daniel L.Byman, « the emergence of peer competitors » , op.cit., p149.

[4] –Jack Snyder& Edward Mansfield, « Democratic transitions, Institutional Strength, and war », international organization, vol.56, No.2.spring 2002, p 330.

النظام الدولي ثنائي القطبية في تلك الفترة، وأن للدول الديمقراطية مصالح متماثلة ومشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر منها تقاسم قيم ديمقراطية.

ولعل الملاحظ للسياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة سيجد أن هذه الأخيرة قد اتخذت من "**أطروحة السلام الديمقراطي** "مبررا لسياساتها التوسعية، فأصبح نشر القيم الديمقراطية وما تشمله من حريات وحقوق الإنسان وغيره من القيم، حجة للتدخل الأمريكي في الكثير من، مناطق العالم إن كان ذلك عسكريا كما هو الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق2003 أو غير عسكري من خلال المساعدات المشروطة للدول غير الديمقراطية، بحيث تربط الولايات المتحدة مساعداتهما لهذه الدول بأن تغير هذه الأخيرة من أنظمتها السياسية، غير أن كل هذا في الأخير سيصب في المصلحة الأميركية و ليس لمصلحة هذه الدول أو لمصلحة السلام العالمي.[1]

وكما جاء حسب مانسفيلد وسنا يدر عن كون التحول الديمقراطي يقود إلى الحرب فإن هذا فعلي والمشهد الدموي في العراق حاليا هو خير دليل على ذلك، فعوض أن تتحول العراق إلى دولة ديمقراطية كما زعمت الولايات المتحدة، تحولت إلى ساحة قتال وفوضى ومن هنا يتضح أن السلام الديمقراطي وما يروج له من أفكار تبدو مثالية وتخدم السلم الدولي، هو في الأخير ومن خلال الممارسات الأمريكية أصبح لا يخدم سوى المصالح الأمريكية، ابتعد نتيجة لهذه الممارسات عن أصوله وجذوره الفكرية التي وضعها كأنط من أجل الوصول إلى السلام العالمي.

2-الاعتماد المتبادل:

يعتبر الاعتماد المتبادل من أهم تيارات المدرسة الليبرالية، حيث يرى فيه أصحابه بأنه وسيلة مهمة توصل المجتمع الدولي إلى السلام .وذلك لأن أي دولتين توجد بينهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا لاشتراكهما معا في التجارة وتداخلهما اقتصاديا، كذلك خوفا من أن يؤثر النزاع بينهما على رفاهية المواطنين في كل منهما.

وقد جاء كل من كيوهان وناي بمفهوم" **الاعتماد المتبادل المعقد** "[2]، الذي يعني وجود قنوات

[1] -Joanne Gowa, « the democratic peace ofter the cold war, Departement of politics », prinston : prinston university ,in: http://web.edu/polisci/research/wip/dempeace_final-pdf

[2] - جهاد عودة، مرجع سابق، ص 70 .

متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات .وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية إحدى أهم قنوات المجتمع الدولي لأنها تساعد الدول الضعيفة على مواجهة الدول القوية من خلال وجود تلك الدول في إطار واحد.[1]

وقد طرح بعض الباحثين فكرة مفادها أن عولمة الأسواق العالمية وظهور الشبكات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي .[2]وعلى هذا الأساس ووفقا لمفهوم الاعتماد المتبادل، فإن القدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية بينما تزداد أهمية القوة الاقتصادية .وطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها اقتصاديا، فإن ارتفاع كلفة فك هذه الارتباطات سيكون المانع الرئيسي لنشوب نزاعات أو تحركات انفرادية للدول .وتظهر أهمية العوامل الاقتصادية ومدى الارتباط الدولي في هذا المجال من خلال أزمة البترول 1973 ، التي تعتبر المنعرج الرئيسي لمفهوم الاعتماد المتبادل.

3-الليبرالية المؤسساتية:

يعد الاتجاه المؤسساتي الأحدث ضمن المدرسة الليبرالية، وإن اعتبرت الليبرالية المؤسساتية بمثابة الرد على الواقعية الجديدة لـ ولتر، فإن هناك من الليبراليين من يرى بأن فكرة المؤسساتية الليبرالية الجديدة هي قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأن الذي قامت به النظرية المؤسساتية هو مجرد تطوير لتلك الأفكار الموجودة بالفعل[3].

ومضمون الطرح المؤسساتي هو أن المؤسسات الدولية تساعد الدول في التغلب على أنانيتها عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم [4]، حيث أن الدول تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسسية دولية تتيح لها تخفيض تكاليف الصفقات التي تبرمها وتمدها بالمعلومات، وتخفض احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش و التدليس .بالتالي تصبح الدولة مهتمة بمكاسبها المطلقة

[1] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 89 .

[2] –Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : Asocial scientific Assessment » , op.cit., p 31.

[3] – أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 34 .

[4] –Ibid.p2.

للتعاون الدولي عوض الاهتمام بالمكاسب النسبية كما يدعو له الواقعيون، لأنه وحسب رؤية الليبراليين المؤسساتيين فإن جميع الدول المشتركة والمتعاونة ضمن الإطار المؤسساتي الواحد، ستستفيد من التعاون ومن ثم فهي تدعو دول العالم للنظر إلى مكاسبها الخاصة، بغض النظر عن المكاسب التي ستحصل عليها الدول الأخرى نتيجة للتعاون الدولي.

وكرد على الاتجاه المؤسساتي في جانب تفضيل المكاسب المطلقة للتعاون، يشير الواقعيون من أمثال جوزيف جريكو وستيفن كراسنر إلى أن الفوضى تجعل الدول قلقين بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون بالإضافة إلى الكيفية التي توزع وفقها هذه المكاسب بين الدول المتعاونة، حيث أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى ويصبح شركاءها أكثر هشاشة.

إن المضامين الليبرالية التي تظهر من خلال اتجاهات المدرسة الليبرالية الثلاث الاعتماد المتبادل في الاتجاه الاقتصادي، السلام الديمقراطي في الاتجاه المثالي والاتجاه المؤسساتي، هذه المضامين وإن لم تكن سائدة على نفس الوتيرة في السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن هذا لا يمنع من كونها كانت ذات تأثير واضح في هذه السياسة.

وإن شكلت كل من المدرستين الواقعية والليبرالية إطارا نظريا سائدا لممارسات السياسة الخارجية الأمريكية، فإن هناك نظرية أخرى بدأت معالمها تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عرفت بالنظرية البنائية قد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على أفكارها ومضامينها، فالنظرية البنائية وعلى عكس نظريتيها الواقعية والليبرالية قد نجحت في إيجاد تفسير لنهاية الحرب الباردة وأرجعته إلى الثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.[1]

وإن كانت كل من المدرستين الواقعية و الليبرالية تركزان على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار .ويعتبر نيكولا اونوف أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة. [2] 1989

1-Stephen M.Walt, « international relations, one world, many theories » ,op. cit., p 4.

2-Alexander, Wendt, social theory of international politics, Cambridge: Cambridge university press, 1999, p 1.

والبنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك الكسندر ووندت الملقب بأب البنائية، فهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:[1]

- ❖ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ❖ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام وبالنسبة للبنائيين فان الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث أعتبر ووندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على[2] :
  - ✓ دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية
  - ✓ كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية .
  - ✓ الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي قاعدة المصالح .

وبناءا على هذا فإن السلوك الخارجي للدول يرجع حسب البنائيين إلى العوامل التالية[3]:

أولا –العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

– دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

– أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

ثانيا –دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها:

هنا يصبح الفاعلون الدوليون يتخذون قراراتهم على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية و التاريخية وهكذا فإن السلوكيات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير و الهويات، حيث أن هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي القرار[4].

---

[1] –عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 323 .

[2] Frédéric Charillon, « politique étrangère nouveaux regard » , paris : critique internationale , presses de science po,4–p7.2002،

[3] –Audie Klotz, & Cecilia lynch, «Le constructivisme dans la thèorie de relations internationales» , critique internationale, paris : presses de science po, no.02, hiver 1999, p 52.

[4] –Henning Bockle& Volker Rittberger& Wolfgang Wagner, « Norms and foreign policy : constructivist foreign policy

وبالنسبة للممارسات الخارجية الأمريكية فإن كان المهيمن النظري عليها تداولت عليه كل من الواقعية والليبرالية، إلا أنه لا يمكن إنكار إمكانية تفسير الاستراتيجيات الأمريكية بناءا على الأفكار والتصورات البنائية. فحسب ديفيد كمبل فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت بصفة خاصة بالتهديدات الشيوعية وهكذا ظلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد وإظهار الخطر السوفيتي، حيث قال كينان في عام 1950 :" **هذه الشيوعية ينظر لها كأزمة لحضارتنا**"

كما كان كل من نيكسون وكارتر وريغان يتعاملون مع الاتحاد السوفيتي بمنطق المتخلف المهدد للتحضر الأمريكي و الغربي[1].

وهناك من البنائيين من اعتبر التدخل الإنساني الأمريكي في الصومال في عهد الرئيس كلينتون بمثابة الدفاع عن القيم الأمريكية .وكذلك الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق1990 فترة حكم جورج بوش الأب الذي تمكن من حشد الرأي العام الأمريكي لصالح الحرب على العراق انطلاقا من كون هذه الحرب أساسها هو أخلاقي، وأن دخول الولايات المتحدة هذه الحرب هو لكونها تدافع على الخير في العالم.

وجورج ولكر بوش لم يختلف عن سابقيه، بل على العكس من ذلك فبعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، ظهر للعالم كله أن التوجهات الخارجية الأمريكية أساسها وكما يبدو من خطابات البيت الأبيض هو الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية والحضارة الغربية، من خلال محاربة العدو الجديد الذي أصبح يهدد تلك القيم وحل مكان الخطر الشيوعي، وهو الإرهاب عامة والأصولية الإسلامية بصفة خاصة.

لكن وإن كانت البنائية قد قدمت تفسيرات حول التوجهات الخارجية الأمريكية وأرجعت أساسها إلى القيم والهويات والأفكار، فإن كريس براون يجد بأن الولايات المتحدة وحلفائها أصبحوا لوحدهم قادرين على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك .وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة[2].

---

[1] –Toru Oga, «from con structivism to Deconstructivision : theorising the construction and almonation of identities » in :http://www.isanet.org/portlardarchive/oga.html

[2] –Chris brown :«the normative Framework of post–cold war international relations» in lawson Stephanie :**The new Agenda for international relations: from polarization to Globalization in world politics**، oxford: Blackwell publishers, 2002, p 151.

ولهذا فما يمكن التوصل إليه من خلال هذا الحوار النظري للتوجهات الخارجية الأمريكية هو كون هذه الأخيرة تضع استراتيجياتها وفق ما يتماشى مع المصلحة القومية الأمريكية سواء كان ذلك يتطابق مع التصورات الواقعية أو الليبرالية أو البنائية للعلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية و التداخلية.

ظهرت صيغتان ترددتا في بعض الدوائر الفكرية والدبلوماسية الأمريكية للتنظير للأحادية القطبية بمنظار انعزالي، أو اعتماد نفس المسلك بمنظور تبشيري نشط.

إن هاتين الثنائيتين وما شكلتاه من أسس، قد انتظم حولهما الحوار الاستراتيجي الأمريكي، ليس فقط انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة ، حيث طالما تعاقبت تلك الأفكار بعد نما كذلك قبل ذلك والمبادئ مع تعاقب الإدارات الأمريكية ، جمهورية كانت أو ديمقراطية .

لقد افرز الحوار الاستراتيجي الأمريكي حسب تصنيف" تشارل كروثامر" أربعة مدارس استراتيجية رئيسية هي : الانعزالية ، الأممية الليبرالية ، الواقعية ، العولمة الديمقراطية[1].

1 -/النزعة الانعزالية:

الانعزالية هنا لا تعني التقوقع التام بقطع كافة الاتصالات مع بقية وحدات النسق الدولي، لكن المقصود هنا العزلة النسبية والتي تعرف بأنها << اختيار يهدف إلى التقليل من مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات خصوصا " السياسة العسكرية "، وترتكز على ما يعرف " بسياسة الامتناع " وهنا تحاول البقاء على الهامش>>[2]

تعد الانعزالية المدرسة الإستراتيجية الأكثر عراقة وتأصيلا، ونشأت في البداية من الشعور بالسمو الروحي على بقية الإنسانية ، وأن أمريكا هي أمة مكتملة ذات حدود نهائية ، ومن ثمة يتوجب على سياستها الخارجية أن تهدف إلى إعطاء الأولية لتحصين الأمة وتدعيم وحدتها، وان كان أساس الانعزالية هو الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ ترى بأن موقع هذه الأخيرة بين المحيطات يجعل من التهديد غير وارد، فإن دعاة الانعزالية الجديدة يتساءلون

[1] – عربية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 41 .

[2] – زهير بوعمامة ، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة ، (رسال لنيل شهادة دكتوره)، جامعة الجزائر، 2007 – 2008 ، ص 25 .

إضافة إلى ذلك عمن يملك القوة ليهدد سيادة وأمن الولايات المتحدة وسلامة أرضيها ويجيبون أن لا أحد يفعل.

فبعد انهيار الإتحاد السوفيتي لم تعد هناك دولة بإمكانها التغلب على باقي الدول، أو كتلة لها ما يكفي من القدرات الاقتصادية والعسكرية لتهدد بها الحياة الأمريكية، وبغياب التهديد فإن الانعزاليين الجدد يتمسكون بأنهم نادرا ما يكون الدفاع الوطني مبررا للتدخل خارج الحدود الأمريكية ، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست مسؤولة ، ولا تستطيع الحفاظ على النظام الدولي ويعد " باتريك يوكانان" المرشح السابق للرئاسة الأمريكية لعامي 1992 و1996 من أهم المنادين بهذه الأفكار الانعزالية ، وبالنسبة له كما جاء في كتابه :<< Republic notempirem : Reclaiming America Sdesting >> فان الولايات المتحدة ينبغي أن تكون متكافئة على نفسها ، وليس من المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية في التداخلية .

يمكن حصر مفهوم التدخل حسب " مايكل كلير" أنه محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى ، من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.

وقدم أيضا" بيتر تشرايدر" تعريفا شاملا في كتابة التدخل في التسعينات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث حيث يرى أن << التدخل هو الاستعمال المحسوب للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة ، للتأثير في السياسة الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى[1].

يرى أصحاب هذه النزعة بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة أصبحت تتمتع بكل المميزات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، ويسمح لها بالتدخل الفعال في كل الساحات الدولية.

ولأن قوتها الاقتصادية تقوم على التبادل مع العالم فإن الولايات المتحدة هي بحاجة إلى بيئة عالمية مستقرة ولهذا السبب لا يمكنها الانسحاب من التزاماتها تجاه محيطها الخارجي وهذه الأفكار التداخلية نجدها تتجسد بصفة خاصة من خلال فكر المحافظين الجدد.

يوضح " فوكوياما " في كتابه « America at the cross roads » بأن الأصول الفكرية للمحافظين الجدد تعود إلى مجموعة من المفكرين اليهود الذين ظهروا في الثلاثينات

[1]– زهير بوعمامة ، مرجع سابق ، ص 26 .

والأربعينات من القرن الماضي، وفكر المحافظين الجدد هو فريد من نوعه بحيث يمزج مابين الواقعية والمثالية وذلك ما يتضح من خلال الأفكار والتصورات المفتاحية لهم وهي:

- أهمية الأخلاق
- الوطنية
- القيادية
- الأحادية والتعددية تكون فقط إن كانت مفيدة وفعالة.

ويشمل المحافظون الجدد الجيل الثاني ، فبالنسبة للجيل الأول ساد أثناء الحرب الباردة ويرفضون عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي . ويؤمنون بضرورة أن تكون قيادة حاسمة قادرة على صناعة التاريخ .

وبالنسبة للجيل الثاني فقد برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة ، وكان بروزه عام 1996 ، ويؤمنون بانتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي ، كما يرون بأن العالم بحاجة إلى قائد وأن أمريكا هي هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي. ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على سيطرتها لابد من التدخل العسكري لتحافظ على مكانتها وتنجح في مهمتها كقائد للعالم ، ومحافظة على السلام العالمي[1].

1-/النزعة التداخلية:

"في كتابه " أمريكا على مفترق الطرق" "**America at the crossroads**" الصادر عام 2006

يوضح فوكوياما بأن الأصول الفكرية للمحافظين الجدد تعود إلى مجموعة من المفكرين اليهود الذين ظهروا في حقبتي الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي وعرفوا بمجموعة سيتي كوليدج أوف نيويورك (**City coledge of new York**) من أمثال ايرفن كريستول و فيليب سيلزنيك و دانيال بال وغيرهم من الأسماء التي ساهمت في تشكيل هذا التيار الإيديولوجي[2].

---

[1]- لزهر وناسي ، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية ، (مذكرة ماجستير) ، غير منشورة ، الجزائر، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 29 .

[2]- داليا عبد القادر عبد الوهاب، " فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد"، في: http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm

وفكر المحافظين الجدد هو فريد من نوعه بحيث يمزج بين كل من المثالية والواقعية وذلك ما يتضح من خلال الأفكار والتصورات المفتاحية للمحافظين الجدد وهي[1]:

- أهمية الأخلاق في العلاقات الدولية .
- الوطنية.
- القيادية.
- الأحادية و التعددية فقط إن كانت مفيدة أو فعالة (بمعنى إن كانت تحقق مصلحة أمريكية معينة).
- التدخل القوي في الساحة الدولية.

ولفكر المحافظين الجدد جيلين، الجيل الأول ساد أثناء فترة الحرب الباردة و الجيل الثاني برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة.

أما بالنسبة للجيل الأول من المحافظين الجدد فيرون بأن الشر هو ظاهرة واقعية، لا يمكن إنكارها وأن صعود هذه الظاهرة مرهون بتواني أعدائها عن مقاومتها .وبهذا فهم يرجعون السبب الرئيسي لصعود النازية وتفشي شرورها إلى عزلة أمريكا وانغلاقها على نفسها .ويؤكدون على دور القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر .

ويرفض المحافظون الجدد فكرة عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي، بحيث يرون بأن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر وكناشرة للديمقراطية والحرية عبر العالم ويجب على الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته .ولهذا نجد المحافظين الجدد في بحث دائم عن مشاريع وأهداف خارجية كبيرة لأمريكا كما يؤمن المحافظون الجدد بدور القيادة السياسية وسعيهم الدائم للعثور على قيادة سياسية حاسمة قادرة على صناعة التاريخ، فنجدهم يكرهون كارتر الذي ركز على دعاوي السلام والحد من الحروب .وبالنسبة ل كريستول الملقب بالأب الروحي للمحافظين الجدد فإن المصلحة القومية لدولة عظمى لا تتحدد بالمعايير الجغرافية.

[1] –Jean–Frédéric legaré Tremblay ،«L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américane sous georgew.Bush» ،Montréal : Chaire Raoul–Dandurand en etudes stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9، ،2005/05/13p4, in : http://dandurand.uquan.ca/uploads/files/publications/études–raouldandurand/etude_rd_09_jflegare_c.pdf

وفيما يخص الجيل الثاني من المحافظين الجدد فقد ظهر بصفة جلية في النقاشات العامة سنة 1996 منذ نشر مقال ل : روبرت كريستول وروبرت كاغان بعنوان" نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة .

ويعد كل من كريستول، كاغان، ريتشارد بيرل و بول وولفويتز ، و جون بولتن، و فوكوياما[1]، من أهم رواد هذا الجيل وترجع إعادة دفع فكر المحافظين الجدد إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بفكرة رئيسية لفوكوياما، وهي أن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي هو بمثابة إعلان واعتراف بانتصار الفكر الرأسمالي والليبرالي وكان لهما الأثر الكبير في تعزيز تيار المحافظين الجدد وإحياء الثقة في أفكاره، بحيث تولد الاعتقاد بأن الحكومات المستبدة قابلة للسقوط بسهولة وبدون أثار سلبية وأنه بمجرد سقوط النظام فإن الديمقراطية ستكون تحصيل حاصل.

وقد ترتب على هذا الاعتقاد اعتماد سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة لإسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق 2003 ، فاعتبرت الحرب في العراق أكثر من أي شيء آخر هي التي أعادت عنوان المحافظين الجدد إلى التداول.[2] والعامل الثاني يتعلق بالثورة التكنولوجية وظهور الأسلحة الذكية التي كان لها أكبر الأثر في دحر عقدة فيتنام والخوف من التورط في حروب إقليمية تعرض الجيش الأمريكي لخسائر في الأرواح وتستنزف معنويات المجتمع الأمريكي ككل.[3]

وينطلق الجيل الثاني من المحافظين الجدد من فكرة رئيسية مفادها أن العالم يبحث عن قائد وأن أمريكا هي حتما هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي، وأن فشلها في استغلال فرصة كونها الدولة العظمى والقوية بعد نهاية الحرب الباردة وعجزها عن قيادة العالم، سوف يؤدي إلى انهيار النظام العالمي الراهن وتصبح الفوضى هي البديل المحتمل لهذا الفشل .ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على السيطرة الأمريكية يستوجب على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لتحافظ على مكانتها

[1] –Jean–Frédéric Legaré Tremblay ،«L idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américaine sous George w.Bush ،.p 16 .op.cit»،

[2]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 41 .

[3]– داليا عبد القادر عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 240 .

و تنجح في مهمتها كقائد للعالم ومحافظ على السلام العالمي ويمكن تلخيص فكر المحافظين الجدد بجيليهما الأول و الثاني من خلال الجدول التالي:

الجيل الثاني من المحافظين الجدد	الجيل الأول من المحافظين الجدد	
بعد الحرب الباردة	الحرب الباردة	السياق الدولي
فوضوي، فرصة للولايات المتحدة، تهديدات جديدة محتملة (الدول المارقة والمنافسون الاستراتيجيون)	فوضى، صراع استراتيجي وإيديولوجي إدراك السياق الدولي بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي	إدراك السياق الدولي
نفسها	الواقعية والمثالية	المقاربة النظرية
نفسها	ضمان الأمن القومي الأمريكي من خلال المصلحة الوطنية نشر القيم الديمقراطية في العالم	المصلحة الوطنية
نفسها	أهمية الأخلاق والإيديولوجيات في العلاقات الدولية الوطنية، القيادة، الأحادية والتعددية الفعالة، التدخل القوي	المفاهيم المفتاحية
هيمنة خيرة، ميزانية مرتفعة للدفاع، تغيير للأنظمة، هجمات وقائية، مساعدة التنمية و بناء الأمة	الاحتواء العدواني، ميزانية مرتفعة للدفاع، مساندة الأنظمة الموالية للولايات المتحدة	نوع التدخل

إذا كانت الأوساط الأكاديمية وصناع القرار في الولايات المتحدة قد انقسموا بعد نهاية الحرب الباردة بين مؤيد للتوجه الانعزالي والابتعاد عن الشؤون الدولية، وبين مؤيد للتدخل خارج الحدود الأمريكية[1].

[1]–عربية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 44 .

وإن كانت فترة رئاسة كل من بوش الأب وكلينتون لم تشهد تدخلات خارج الأراضي الأمريكية جاءت صراحة من أجل تحقيق مصالح أمريكية أو الدفاع عن أمنها القومي، حيث كانت حرب العراق 1991 مركزة على فكرة النظام العالمي المبني على الشرعية الدولية والشراكة الشاملة و الهدف المعلن منها هو تخليص الكويت من قبضة صدام حسين، كذلك التدخلات الدولية فترة الرئيس كلينتون كانت أهدافها المعلنة إنسانية .وإن كانت هذه التدخلات تترجم أحد أسس فكر المحافظين الجدد والمتمثل في الدور القيادي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة من أجل بسط الاستقرار العالمي، فان أفكار المحافظين الجدد ترجمت كليا على أرض الواقع ووجدت فرصة لتطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

وما الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تبنتها إدارة الرئيس بوش بعد تلك الأحداث إلا تعبير عن فكر المحافظين الجدد وما يحتويه من نزعة تدخليه، هيمنة و قيادة أمريكية للعالم باستخدام الأداة العسكرية، وهو ما سيتم توضيحه من خلال عنواننا الموالي المضامين الجديدة للاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المطلب الثالث:الاستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين المؤسساتية والتقليدية

ارتبط فهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بثلاث مقاربات متمايزة، وهي مرتبطة بخصوصية الحالة الأمريكية في حد ذاتها، أما الأولى فهي المقاربة المؤسساتية والتي ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية هي محصلة لإدارة العلاقة بين مجموعة من المؤسسات أو المساومة البيروقراطية كما يقول المنظرون، أما الثانية فهي المقاربة الكلاسيكية أو التقليدية كما يحلو لبعض المنظرين تسميتها[1].

1- المدرسة المؤسساتية:

هي مساهمة أمريكية في الفكر الاقتصادي بدأت في عام 1900 تقريبا واستمرت إلى الآن مؤسسها ثيروستين فبلن (1929 – 1857)، ثم ويزلي كلير ميتشل (1948-1874) جون كينيث جال برت (1908).

[1]- ليلى مدني ، توظيف القوة في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 130 .

خلفية تاريخية:

في الفترة ما بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى كانت إنجازات الرأسمالية الأمريكية مبهرة، النمو السريع جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأقوى نظام صناعي في العالم. تحسن الظروف المعيشية لكثير من العاملين ولكن دون طموحاتهم ودون الإمكانات التي خلقتها الزيادة العامة في الدخل القومي. ساعات العمل طويلة، السكن غير مناسب، الأمن وقت المرض مفقود، البطالة، إهمال المسنين، التعليم العالي غير متاح لمعظم أبناء الطبقة العاملة، الأمن الوظيفي غير معروف، القوانين الصحية والسلامة ليست كافية، أرباب العمل والشركات يهيمنون على العمال حتى في شئونهم الخاصة،[1] الهجرة المكثفة تضغط على الأجور، الربا منتشر وحدوث الكساد وتكراره كان له أثر مدمر على أولئك الذين يفتقدون عملهم .عصر الاحتكار يمكن أن يقال أنه بدأ في 1870 وتسارع هذا الأمر عند منعطف القرن، الأصوات المحافظة هي الأعلى في المدارس، الصحافة، المنابر والحكومة، الحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية التي ترفع شعار دعه يعمل عندما يكون الحديث عن مصالح العمل، كانت تستخدم الشرطة بسرعة وقوات مكافحة الشغب ضد العمال عند أي خلاف صناعي كما أن هذه الحكومات كريمة في فرض الرسوم الجمركية الحمائية لمصلحة الشركات كما أنها تدفع إعانات هائلة للسكك الحديدية .المناخ الاقتصادي والسياسي الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر جعل كثيرا من الاقتصاديين يعيد النظر في افتراضات ونتائج المدرسة الكلاسيكية الجديدة. مبدأ أن أقل قدر من تدخل الحكومة يؤدي إلى أكبر مستوى من الرفاه الاجتماعي ظهر أنه غير متحقق. كان هناك قدرا كبيرا من القلق بالاحتكار، الفقر، الكساد، و الهدر. وقد كانت الحركة من أجل الضبط الاجتماعي والإصلاح قد بدأت تتصاعد. وفي هذا الجو نما الاقتصاد المؤسسي .وفي ذلك الوقت كان هناك طريقين للتغير الاجتماعي[2]، خط الاشتراكيين، إصلاح اجتماعي لتحسين الأحوال من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد، وهدف الطريق الثاني هو إنقاذ الرأسمالية بتحسين ظروف الجماهير. فبلن كان ناقدا للحركة الاشتراكية ويفضل إعادة

[1] – ليلى مدني، نفس المرجع، ص 131 .

[2]: – رضوان عمر ، الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية ، من الموقع :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=341301&eid=5610

البناء الاجتماعي جذريا وعلى أية حال فإن المدرسة المؤسسية التي أسسها كانت تعكس وجهة نظر الإصلاحيين. فالتغير في ما سمى العقد الجديد New Deal 1930 . كان إلى حد بعيد متأثرا بالمؤسساتية .

اثر المدرسة الألمانية على المؤسساتية كان ظاهرا، معظم قادة AEA (الجمعية الاقتصادية الأمريكية) التي أسست في1885 كان على معرفة وصداقة مع الحركة الألمانية ومنهجها وبعض أساتذة فبلن درسوا في ألمانيا مثل (كلارك).

أهم المبادئ للمدرسة المؤسساتية :

1- المنظور الأوسع .

2- التركيز على المؤسسات.

3-المنهج الدار ويني للتطور .

4- رفض فكرة التوازن العادي الطبيعي (Normal Equilibrium) .

5 - تضارب المصالح .

6- إصلاح ديمقراطي ليبرالي .

7- رفض اللذة – الألم كمنطلق للتحليل الاقتصادي.

النظام الاقتصادي :

(1) **الاقتصاد يجب أن يدرس كوحدة متكاملة بدلا من دراسته كجزئيات صغيرة منفصلة عن بعضها**. النظام المعقد المتشابك لا يمكن دراسته والتعامل معه عن طريق فصل أجزائه والنظر إليها بمعزل عن الجسم الأصلي. النشاط الاقتصادي ليس مجرد مجموع النشاطات التي يقوم بها الأشخاص بدوافعهم الفردية وبصورة ميكانيكية بدافع الرغبة في تعظيم الكسب النقدي في النشاط الاقتصادي. هناك أيضا نماذج من النشاط الجماعي أكبر كثيرا من مجموع الأجزاء . الاتحاد أو المنظمة على سبيل المثال يطور خصائص وأيديولوجية وطرق للتشغيل خاصة به لا يمكن استنتاج خصائصه من دراستنا للفرد العضو.

حتى مفهوم النشاط الاقتصادي يعتبر ضيقا من وجهة نظر المؤسساتيين. فهم يشددون على أن الاقتصاد متداخل مع السياسة تداخلا لا ينفصم وكذلك مع القانون والاجتماع والعادات والأيديولوجيا والتقاليد وجميع الشئون المتعلقة بمعتقدات الناس

وثقافتهم العامة وتاريخهم. الاقتصاد المؤسسي يتعامل مع الحراك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وواقع المجتمع من جميع الوجوه.[1]

(2) **تؤكد المدرسة على دور المؤسسات والحياة الاقتصادية.** والمؤسسة ليست مجرد منظمة أو مؤسسة تهدف إلى إنجاز غرض محدد كالمدرسةً والسجن والاتحاد أو بنك الاحتياط الفيدرالي. فهي أيضا نموذج منظم لسلوك الجماعات راسخة التأسيس مقبولة كجزء أساسي من مجموع الجسم الثقافي.

وتضم العادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين وطرق التفكير وطرق المعيشة والحياة. فالرق والاعتقاد بالرق كانت مؤسسات. ومثال آخر: الإيمان بـ " دعه يعمل " أو الاتحادات العمالية، ونظام التقاعد الحكومي. الخروج ليلة رأس السنة ورفع الأصوات الطويلة والترانيم هي مؤسسات. كذلك الأيديولوجية الشيوعية في روسيا ومعاداة الشيوعية في أمريكا. الحياة الاقتصادية تنظمها المؤسسات الاقتصادية وليس القوانين الاقتصادية. السلوك الاجتماعي للجماعة والنهج التفكيري الذي يؤثر فيه أكبر ارتباطا أو ملائمة للتحليل الاقتصادي من الفردية Individualism التي تركز عليها النظرية الحديثة .المؤسساتيون يهتمون بشكل خاص بتحليل إصلاح مؤسسات الائتمان، الاحتكار، غياب الملكية، علاقات الإدارة والعمل (العمال). الضمان الاجتماعي، توزيع الدخل، المؤسساتيون يؤيدون التخطيط الاقتصادي وتخفيف آثار الدورات الاقتصادية .

المنهج الدروينى للتطور :

نظرية التطور يجب أن تستخدم في التحليل الاقتصادي لان المجتمع ومؤسساته في تغير دائم. المؤسساتيون لا يوافقون على النظرة الساكنة التي تحاول اكتشاف الحقائق الاقتصادية الأبدية دون الأخذ في الاعتبار الاختلاف الزمني والمكاني. دون الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث بشكل دائم. وبدلا من السؤال : ماذا What is فإن المؤسساتيون يسألون: كيف أصبحنا في هذا الوضع " والي أين نحن سائرون ". تطور عمل المؤسسات الاقتصادية يجب أن يكون الموضوع الرئيسي في علم الاقتصاد . وهذا

[1]– ستيفن وولت ،الليبيرالية والمنظورات الواقعية والراديكالية وخيار السلام الديمقراطي، من الموقع :
http://www.freemediawatch.org/83-010906/44.htm.

المنهج تتطلب معرفة ليست في الاقتصاد فقط ولكن أيضا في التاريخ وثقافة علم الإنسان والعلوم السياسية والاجتماعية والفلسفة وعلم النفس[1].

رفض فكرة التوازن العادي:

بدلا من فكرة التوازن، المؤسساتيون يؤكدون على مبدأ السببية الدائرية أو تراكم التغيرات التي قد تكون صحية وقد تكون ضارة لعملية السعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. الاختلالات أو العيوب في تصويب الحياة الاقتصادية Maladjustment لا تعتبر ابتعادا أو خروجا على التوازن بل هي نفسها تعتبر أمرا عاديا. قبل الحرب العالمية الثانية كان التصويب الخارق (الرديء) كان الركود الاقتصادي. بعد ذلك أصبحت مشكلة التنمية هي مركز الاهتمام. في أواخر السبعينيات المشكلة أصبحت الكساد التضخمي (Stagflation) بينما في منتصف الثمانينات مشكلة العجز التجاري وعجز الميزانية الفيدرالية. فالمؤسساتيون مقتنعون بأن الضبط الشامل من قبل الحكومة يعتبر أمرا ضروريا للتصحيح المستمر وتخطي نقائص التصويبات الغير جيدة في الحياة الاقتصادية[2].

المصالح تضاد:

بالرغم من أن معاصريهم وأسلافهم قد استنتجوا نظريات تقول بانسجام المصالح إلا أن المؤسساتيين يقولون أن هناك اختلافات هامة في المصالح .

الناس مخلوقات تعاونية جمعية ينظمون أنفسهم في جماعات لمصلحة وكل عضو من الأعضاء والتي تتحول إلى مصلحة عامة للمجموعة، ولكن هناك تصادم بين مصالح الجماعات مع بعضها مثل الأعمال الكبيرة والصغيرة، المنتج والمستهلك، المزارعين وسكان المدن، العمال وأرباب العمل، الموردين والمنتجين المحليين وكذلك صانعي السلع و مقرضي النقود. هنا وجود ممثل وحكومة غير متحيزة لرأب الصدع بين تضارب المصالح للمصلحة العامة ولأجل أن يعمل النظام الاقتصادي بكفاءة.

[1]– أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 90 .

[2]–عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص 78 .

إصلاح ليبرالي ديمقراطي :

المؤسساتيون تبنوا الإصلاح لأجل الوصول إلى أفضل مساواة في توزيع الدخل والثروة. أنهم يرفضون فكرة أن أسعار السوق كافية كمؤشر لرفاه الأفراد والمجتمع وأن السوق الغير موجه تقود إلى كفاءة أكبر لتخصيص الموارد وتوزيع عادلا للدخل . المؤسساتيون جميعا يتبرؤون من دعه يعمل ويفضلون دورا للحكومة في السوق الاقتصادية والاجتماعية[1].

رفض فكرة السعادة – الألم:

المؤسساتيون يرفضون الانطلاق في التحليل الاقتصادي من بنتام وقد توصل بعضهم إلى تفسير نفس أفضل فقد زاوجوا بين الفرو يدية وأفكار السلوكيين في أفكارهم الاقتصادية.

من المستفيد من أفكار المؤسساتيين :

هذه المدرسة تمثل الطبقة الوسطى في منطقة تنمو فيها مؤسسات الأعمال الكبيرة والبنوك الرأسمالية. وهي تمثل حاجات ومصالح المزارعين والمؤسسات الصغيرة ومنظمات العمال. ولقد جذبت إليها موظفي الحكومة، الإصلاحيين، الإنسانيين، زعماء منظمات المستهلك، أعضاء الاتحادات. وقد كان أملهم بتغير توجهات المشروعات الخاصة لتتلاقى مع مصالحهم. كثير من الأكاديميين في حقول أخرى غير الاقتصاد أيدوا هذه المدرسة بسبب حرصها على التغيير الاجتماعي وكذلك بسبب التركيز على الانضباط المشترك.[2]

كيف كانت المدرسة صحيحة، مفيدة في وقتها :

لقد شكلت تحديا للتفكير الاقتصادي التقليدي المتشدد. كثير من نقدهم للنظرية التقليدية وقد ساهم في تصحيح تلك النظريات لتكون بشكل يمكن الدفاع عنها. لقد أكدوا على وجوب النظر إلى الاقتصاد ككل على أنه جزء من عملية تطورية وأن أي وضع مؤسسي يضيف عناصر واقعية للتحليل الاقتصادي. هؤلاء (المؤسساتيون) تنبهوا متأخرين إلى معضلة دائمة وهي مسألة الدورات الاقتصادية والاحتكارات. لقد أنعشوا حركة الإصلاح التي أزالت بفعالية كثيرا . من قبائح الرأسمالية في عالم كانت المعرفة فيه كثيرة التشعب والتقسيم،

[1]– كوندوليزا رايس، استراتيجية الامن القومي لدى الرئيس، في: ارون، ستلزر، المحافظون الجدد، ترجمة : فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، 2005، ص 135 .

[2]– كوندوليزا رايس، نفس المرجع، ص 138 .

فقد شجعوا تكامل العلوم الاجتماعية، تأكيد بعض أعضاء هذه المدرسة على الدراسات الاستقرائية ضيق الفجوة بين النظرية الاقتصادية والتطبيق. جمع وتحليل المعلومات أصبح مألوفا في الدوائر الحكومية، الأشخاص، والمؤسسات غير الربحية، في الأعمال والعمل وكذلك بين الاقتصاديين الأفراد. الإدارة القومية للبحث الاقتصادي قام بتأسيسها ويزلي كلير ميتشل (أحد رواد هذه المدرسة) وآخرون سنة 1920 وقد ترأسها سنين عديدة، وهذا يعتبر أحد أعلام هذه الطريقة (يعني وجود هذه المؤسسة يعتبر علما).

ما هي أهم المبادئ للمؤسساتيين التي بقيت كمساهمة لهم:

المنظور الأوسع الذي تحلت به هذه المدرسة أصبح حقيقة في الخط العام للاقتصاد مع ظهور وانتشار وقبول الكينزية. وفي الحقيقة، فإن منهجها الكلي، ووصفاتها للاستقرار الاقتصادي، وجاذبيتها للبراليين السياسيين، فقد حلت (الكينزية) محل المؤسساتية .حركة الإصلاح التي تم دفعها بقوة بظهور هذه المدرسة لا تزال باقية إلى يومنا هذا. الخطوات المتوسطة نحو التخطيط الاقتصادي لأهداف محدودة مثل الترشيد والتوظيف الكامل تعتبر ضمن خط هذه المدرسة الفكري. الحماية القانونية للاتحادات، التأمين الاجتماعي، الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، كل هذه من آثار كفاح المؤسساتية لإصلاح الفكر الاقتصادي التقليدي .مع الانتشار الواسع والاهتمام الملحوظ لمشكلة التنمية الاقتصادية، إذن لقد كان هناك تأكيدا في مجال علم الاقتصاد على تأثير المناخ المؤسسي على العلاقات الاقتصادية. مشاكل التنمية الاقتصادية بطبيعتها تنطوي على عوامل ثقافية مختلفة وهي تطور ديناميكي. ومن المساهمات الباقية للمؤسساتية نجدها في حقول أخرى، علاقات العمل، القانون وعلم الاقتصاد، المنظمة الصناعية، ومن سخريات القدر أن بعض مساهمات الكلاسيكية الجديدة للعقود الثلاث الماضية مكونة من أشكال جديدة من تحليل المؤسساتية، فمثلا : الاقتصاديون التقليديون حللوا المؤسسات المتشعبة لحقوق الملكية، الشيخوخة، سياسات التقاعد وكذلك العائلة ولكن بشكل مختلف عن الخط القديم للمؤسساتيين. هؤلاء الجدد سعوا لإيجاد وتحديد المعقولية الاقتصادية للمؤسسات، المنطق الاقتصادي وراء بزوغها وكيفية مساهماتها للكفاءة الاقتصادية.[1]

1-http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lmdrs_lmwssty_0.pdf

الاقتصاد المؤسسي التقليدي لا يزال حاضرا في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأيام. عضوية Association for Evolutionary Economics مكونة في معظمها من الاقتصاديين الذين يميلون إلى منهج المؤسساتيين أو إلى منظورهم نحو السياسة Policy أو كليهما. المنظمة تجتمع بشكل منتظم وتصدر مجلة Economic Issues وعلى أية حال فإن تغلغل المؤسساتية في الخط العام للاقتصاد يعتبر متوسط المستوى.

2- المدرسة التقليدية:

تُعرف أيضاً بالمدرسة الكلاسيكيّة، وهي الرافد أو أسلوب فكري ظَهَر في نهايات القرن التاسع عشر في عَلم الإدارة، وجاءت هذه المدرسة كثمرةٍ للتّفاعل الناجم بين عددٍ من التيّارات المنتشرة في تلك الفترة، وتُعبّر عن محاور التفكير الخاصّة بروّادها فيما يتعلق بأمور تقسيم العمل؛ وما يتطلبه الأمر من أن يكون عليه حتى تتحقّق الكفاءة الإنتاجية. يُمكننا تعريف المدرسة التقليديّة بأنها عبارة عن نهج أو أداة فكريّة تُنتهج إدارياً لغايات تطبيق العلوم الإدارية والاقتصادية وإدخالها حيّز التنفيذ في شتّى مجالات الحياة الإنسانية، ويعود السبب في تَسميتها بالكلاسيكية كونها المَدرسة الأولى التي عُنيت بوضع القواعد والأساسيّات الإداريّة[1].

نظريات المدرسة التقليدية:

تتضمن المدرسة التقليدية أو الكلاسيكيّة ثلاث نظريات رئيسية في ثناياها، وهي:

- النظرية البيروقراطية: يُعتبر الرّائد الإداري الألماني ماكس فيبر هو مؤسس نظرية البيروقراطية وواضعها، ويُعتبر الهدف من إيجاد هذه النظرية هو تقديم وصف مفصّل حول الجهاز الإداري للتنظيمات، وما يتركه من أثر على الأداء والسلوك التنظيمي.
- نظرية الإدارة العلمية: يرجع تاريخ نشأة هذه النظريّة إلى الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1900-1925م في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انبثقت هذه النظرية عن عدة روّاد لعلم الإدارة ومن أبرزهم فريدريك تايلور، وركّزت هذه النظريّة على القطاع الصناعي وحركة التصنيع

1- إيمان الحياري، المدرسة التقليدية، من الموقع:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9#.D8A7.D9.84.D9.85.D8.AF.D8.B1.D8.B3.D8.A9_.D8.A7.D9.84.D8.AA.D9.82.D9.84.D9.8A.D8.AF.D9.8A.D9.91.D8.A9

بشكل كبير نظراً لوفرة المَوارد الطبيعيّة الخام، ووفرة الأيدي العاملة، ووجود الأسواق الداخلية بكثرة أيضاً.

●نظرية التقسيم الإداري: تنفرد هذه النظرية عن غيرها من نظريات المدرسة التقليدية بأنّها تسعى بجديّة للوصول إلى خلق مجموعة من المبادئ الإداريّة لتُصبح بمثابة قوانين وأساسيّات لعمليات التنظيم والتصميم الإداري في المنشآت، ومن أبرز مُبتكري هذه النظرية الفرنسي هنري فيول، والبريطاني ليدال أوركي.

استراتيجيات المدرسة التقليدية

المثالية: وتتمثل بضرورة إيجاد إجابات وافية للأسئلة التي تدور حول ما يجب أن تكون عليه المنشأة في المستقبل[1].

- وضع الوظيفة جُلّ الاهتمام والتركيز عليها بالدرجة الأولى.
- اعتبار الفرد بمثابة متغير ثابت، أي إنّه خاضع للحكم والسيطرة.
- تحفيز الأفراد على الإنتاج والعمل من خلال تقديم الحوافز المادية لهم.

خصائص المدرسة التقليدية

◙ الاستعاضة بالنظرة العلميّة لكافّة أبعاد الحياة العملية عَن الأساليب القديمة في التفكير، ولا سيّما فيما يتعلق بالمتغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعية في فترة نشوء المدرسة التقليديّة.

◙ تصدّر العلوم المتعلقة بحياة الأفراد كالاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك نظراً لهيمنة الحيويّة الفكرية.

◙ ظهور ما يُسمّى بالفردية، ويُعزى السبب في ذلك إلى أنّ الفلسفة أمرٌ في غاية الأهميّة بالنسبة للأفراد المنتمين إلى فئة اجتماعيّة ما مع التنويه إلى أنها تُهمل الفرد بشكلٍ عام[2].

[1]– إيمان الحياري، نفس المرجع، ص 2 .

[2]– مهدي حسن زويلف، الادارة: نظريات ومبادئ، ط1، عمان، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، 2001، ص 29–30 .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

المبحث الأول : الواقع الجيوستراتيجي لشمال إفريقيا

المطلب الأول : الواقع الجيوبوليتيكي

المطلب الثاني : الواقع الأمني

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا

المطلب الأول : البعد الجيوستراتيجي

المطلب الثاني : البعد الأمني

المطلب الثالث : البعد الطاقوي

المبحث الثالث : آليات الاستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

المطلب الأول : مبادرة بان – الساحل PAN – SAHEL

المطلب الثاني : مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

المطلب الثالث : القاعدة العسكرية " الأفريكوم AFRICOM"

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

باعتبارها دولة عظمى واهم قوة دولية فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمن المتصور أن لا تنحصر المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الإقليمي وتتسع لباقي أرجاء العالم ، فما تتسم بها لإستراتيجية الأمريكية هو كونها كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة بل تشمل كل العالم ، غير أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع إستراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة أو لما تشكله هذه المناطق حاليا أو مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما.

وبالنسبة لشمال إفريقيا فإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام ، بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين . ولعل هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا،منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما تراها الإدارة الأمريكية ومنها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في تلك المنافسة .

ومن أجل ذلك تم تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي :

المبحث الأول: ويشمل دراسة للواقع الجيوستراتيجي والواقع الأمني والاقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا

المبحث الثاني: ويشمل دراسة أبعاد السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا.

أما **المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى دراسة الآليات التي استخدمتها الولايات المتحدة لأمريكية في استراتيجيتها تجاه شمال إفريقيا.**

المبحث الأول : الواقع الجيوستراتيجي لشمال إفريقيا

إن منطقة شمال إفريقيا أصبحت مؤخرا تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية بعد أن كانت ولوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات ، الإستراتيجية منها والاقتصادية والسياسية .

إلا أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد، ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية لشمال إفريقيا فأصبح أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحسابات الأمريكية.

وإن كان المبرر لهذا الاهتمام ترجعه الولايات المتحدة إلى تأزم الوضع الأمني في شمال إفريقيا وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل ، إلا أنه يجب طرح سؤ ال في غاية الأهمية ألا وهو: هل فعلا وصل الوضع الأمني في شمال إفريقيا إلى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الإقليم وتضر بالمصالح و الأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة؟ أم أن هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لا يرجع فقط للأبعاد الأمنية وإنما يتعداها إلى أبعاد أخرى؟

على العموم إن الإجابة على هذا السؤال لن تكون ممكنة إلا بعد التعرف على واقع وخصوصية منطقة شمال إفريقيا بما يشمله من واقع جيوسياسي، واقع أمني وواقع اقتصادي.

المطلب الأول :الواقع الجيوسياسي

الفرع الأول :المجال الجغرافي لشمال إفريقيا

إن منطقة شمال إفريقيا تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ولعل شساعة المجال الجغرافي لشمال إفريقيا خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال سياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها" اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" والتي أنشئت سنة 1971، فإن دول شمال إفريقيا هي:السنغال، غامبيا ، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو و الرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا وهذا بالإضافة إلى دول المغرب العربي[1].

1-Mehdi Taje , **Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain** , college de defence de l'OTAN, NDC occasionel paper , 19 decembre 2006, p 6.

ولأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف شمال إفريقيا انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي لشمال إفريقيا هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته . لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي : السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد السودان وشمال نيجيريا بالإضافة إلى منطقة المغرب العربي .

الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في شمال إفريقيا

إن ما يميز المجتمع في شمال إفريقيا هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبيرا فمجمل الدول المشكلة لشمال إفريقيا تعرف تعددا للعرقيات داخلها.

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل .

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل أزمة دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد وأزمة العشرية السوداء في الجزائر [1] .

الفرع الثالث :طبيعة الدولة في شمال إفريقيا

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع .هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية، فجعل

[1]- امحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي ،الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7 ، نوفمبر 2008 ، ص 2 .

المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في شمال إفريقيا . كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا[1].

أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول شمال إفريقيا يظهر من كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة ففي الميدان الزراعي نجد أن الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول الساحل نتيجة الظروف المناخية الصعبة حيث كثيرا ما تجتاح موجات جفاف رهيبة دول شمال إفريقيا، كذلك فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل مما يهيئ أرضية خصبة للتمرد والتطرف ومن ثمة العسكرة وهو ما يشكل أرضية غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ولأنه بدأت تظهر مؤشرات على مستوى الاستكشافات النفطية ومصادر الطاقة عموما فإن الاهتمام الدولي بالمنطقة قد بدأت تظهر بوادره .

المطلب الثاني : الواقع الأمني

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في شمال إفريقيا وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية ، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الأعراف في دول شمال إفريقيا، هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية جعلت الوضع الأمني في شمال إفريقيا غير مستقر وفي توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي قد تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحر كيات السببية[2].

وتتمحور هذه المعضلات بالأساس حول الإرهاب، الجريمة المنظمة والأزمات الداخلية .

الفرع الأول :الإرهاب

بالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد ، النزاعات الأهلية ، التهريب ،

[1] – امحند برقوق ، نفس سابق ، ص 2 .

[2] – امحند برقوق ، مرجع نفسه ، ص 3 .

الاتجار بالمخدرات والأسلحة . إلا أن الحوادث الإرهابية الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة، فأصبح للشمال خصوصيته لكونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مثوى للإرهابيين الفارين من أفغانستان والعراق[1].

كما ظهر في الشمال تأثير المتطرفين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في شمال إفريقيا وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها منها الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء 2003 والسطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005 ، كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجوميين في موريتانيا عام 2008 أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلا من الجنود والهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط .وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط [2] .

وقد تمكنت هذه الشبكات و التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة شمال إفريقيا وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع الطوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة،كذلك اتساع مساحة شمال إفريقيا وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر المناطق الصحراوية .

الفرع الثاني :الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة بما أصبح لا يهدد فقط دول الشمال بل وحتى أن التهديد ينتقل إلى أوروبا خاصة وأن منطقة شمال إفريقيا أصبحت منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة وحسب تعريف الأنتربول للجريمة المنظمة فهي: " جمعية أو مجموعة من

[1] - Lianne Kennedy Boudali ، examining U.S counterterrorism priorities and stratey across Africa's Sahel region ، Rand corporation،november ،2009 p ،1 in: http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf

[2] - Liane Kennedy Boudali, op.cit , p 5.

الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية"[1].

وحسب معظم الخبراء والباحثين فإن الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال : الاتجار في المخدرات، الأسلحة، المواد النووية،المعادن الثمينة، الآثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والأعضاء، الهجرة السرية .

وفي الحقيقة فإن منطقة شمال إفريقيا لا تكاد تخلو من معظم أشكال الجريمة المنظمة التي تم ذكرها، خاصة منها الاتجار بالمخدرات بحيث تحول الشمال إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل " الهيروين، الكوكايين ولكراك "من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم شمال إفريقيا وعبر المغرب العربي .

وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب وتم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست [2].

ومن خلال اجتماع لمجلس الأمن في إطار النقاش حول الاتجار بالمخدرات في إفريقيا عقد في ديسمبر 2009 صرح انطونيو ماريا كوستا (Costa Maria Antonio) مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة (ONUDC) بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات ، الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في الغرب انضمت إليها الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر، مالي وتشاد .

وخطر الاتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره إلى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا وهذا حسب تصريح كوستا بقوله :" المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد حكوماتها

1- Philippe Marchesin , les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours , paris: karthala ,2001 , p 43.

2- امحند برقوق ، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري ، الجزائر، مجلة الجيش ، العدد 534 ، جانفي 2008 ، ص 52 .

في شمال إفريقيا تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها و إشتراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات[1].

بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات نجد أيضا الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في المنطقة حيث تعتبر بمثابة السوق الكبير للأسلحة الخفيفة التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهم وماشيتهم من قطاع الطرق، هذه الأسلحة والتي تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى في شمال إفريقيا، حيث أن الأسلحة من نوع 16 M استعملت في نزاعات داخلية في تشاد، تم العثور عليها في موريتانيا . كذلك نجد تبييض الأموال والذي يتخذ من نيجيريا منطلقا له .

أما الشكل الآخر فهو الهجرة غير الشرعية التي تعد بمثابة الخطر ذو الحدين، الأول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الآلاف كل سنة بالإضافة إلى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم منظمة" الدعارة، السرقة، التزوير والمخدرات ...إلخ ،أما الثاني فيتعلق بتهديد هذه الأخيرة للدول وجهة المهاجرين، خاصة منها دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا[2]

الفرع الثالث :الأزمات الداخلية

نتيجة للتعدد الإثني في شمال إفريقيا فإن المنطقة تعرف العديد من التوترات والاضطرابات هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر وتعتبر كل من دارفور، تشاد وأزمة الطوارق من أهم الأزمات الداخلية في الشمال الإفريقي.

البند الأول : أزمة دارفور

يعد الصراع في دارفور بمثابة" الثقب الأسود "في السودان ، كما يمثل إحدى أهم القضايا الدولية التي جذبت اهتمام العالم كله فتم تدويلها بشكل كبير من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الدول ذات المصالح وخاصة منها الولايات المتحدة .

ودارفور هي مقاطعة تقع في غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى تعرف ب أرض الفور"، لأنها تاريخيا شهدت قيام سلطة الفور منذ منتصف القرن السابع عشر. وتضم دارفور عددا كبيرا من القبائل والمجموعات الإثنية يقدرها البعض بحوالي مائة قبيلة وهي

[1] - Bouchra Ben youssef , sahel 2009-drogue , contreterrorism , in http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terroris

[2] - Bouchra Benyoussef , op.cit

تقسم عادة إلى قبائل عربية وغير عربية أو السكان المحليين ويكاد هذا التقسيم أن يكون جغرافيا واقتصاديا أيضا[1].

يختزل البعض الصراع في دارفور بأنه نزاع حول الموارد الطبيعية الشحيحة، لكن ليس هذا هو السبب الوحيد، حيث يرى العديد من الباحثين أن الأزمة في دارفور هي عملية طويلة للصراع التقليدي بين الرعاة والمزارعين في الإقليم غير أن هذا الصراع يجيء الآن في ظروف سياسية مختلفة وضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة وفي ظل وجود خلل في الحكم والإدارة والاقتصاد مما أدى إلى تأزم الصراع القبلي التقليدي وتكرره مرارا، فأصبح يأخذ طابعا عرقيا وهذا هو المنحنى الخطير في أزمة دارفور والذي بدأ منذ ثمانينات القرن الماضي، أين ظهرت تصنيفات تقسم الطرفين إلى عرب مقابل زرقة، وانتشرت فكرة وجود خطر على العنصر العربي وانه مهدد من قبل العناصر الزنجية .وقد أعلن التجمع العربي عن نفسه رسميا في مذكرة أرسلت للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء في تلك الفترة بتاريخ 1987/10/05 حملت الاحتجاجات المعهودة بالظلم وأنهم يمثلون % 70 من سكان الإقليم ولكن لا يمثلون في الأجهزة التنفيذية والتشريعية حسب وزنهم .وقد استفاد التجمع العربي من الحرب الأهلية في الجنوب، إذ حاولت الحكومات المركزية توظيفهم في صد هجمات الحركة الشعبية لتحرير السودان وكان الصادق المهدي أول من سمح بفكرة تسليح القبائل العربية ليكونوا جيشا شعبيا مساندا للقوات المسلحة السودانية[2].

وبعد فترة قصيرة من مطلع التسعينات ظهرت ميليشيا تسمى الجنجويد (Janjawid الذين نشطوا في دارفور كبديل للدفاع الشعبي مما جعل الكثير من المواطنين يربط بين النظام والجنجويد. ومن هنا كان المنطلق الحقيقي لأزمة دارفور التي انفجرت منذ 2003، حيث بدأت المجموعات غير العربية تتحرك وتقوم بتنظيم نفسها، فجرى الحديث عن بناء دولة الزغاوة الكبرى التي تشمل فروع القبيلة الموجودة في تشاد والتي تعرضت لاعتداءات فظيعة من الجنجويد بين عامي 1994-1996 وبدأ الفور والزغاوة في تنظيم أنفسهم في عام 2001 ولكن الحكومة والجنجويد قاما بحملات ضدها خلال2002 وفي 23 فيفري 2003 تكونت مجموعة

[1] – حيدر إبراهيم علي ، أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل ، البيت العربي ، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي، ص 2 ، من الموقع: http://www.en.casaarab-ieam.es/publication

[2] - حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ، ص 7 .

أطلقت على نفسها" جبهة تحرير دارفور "ثم تحولت إلى" حركة تحرير السودان "(الاسم الحالي) وهي عبارة عن تحالف بين الفور المجموعة المعارضة والمسلحة الثانية (JEM) والزغاوة. وشكلت حركة العدل والمساواة وقد أسسها الزغاوة وهي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور بعد حركة تحرير السودان، تتهم هذه الحركة حكومة الخرطوم بانحيازها إلى القبائل العربية في دارفور وإهمال تنمية الإقليم فضلا عن اتهامها برعاية وتسليح ميليشيات الجنجويد[1].

بدأت الأوضاع تتفجر بصورة كبيرة بعد أحداث" الفاشر" في أفريل 2003 عندما استطاع المتمردين تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار الخرطوم واختطاف قائد عسكري مما أدى إلى لفت انتباه العالم والرأي العام المحلي خارج السودان الذي لم يكن يعي بعد وجود التمرد المسلح على الرغم من أن المتمردين كانوا قد سيطروا على مناطق" جبل مرة "وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد و ليبيا. وهكذا بدأت تتوالى العمليات والمواجهات بين الحكومة وميليشيات الجنجويد التي تستخدمها الحكومة كدرع عسكري للقتال في دارفور بين المتمردين في الجنوب وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح آخرين إلى الدول المجاورة خاصة منها تشاد . وبهذا دولت القضية الدار فورية باعتبارها كارثة إنسانية. وكان كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أول من أعلن أن الذي يجري في دارفور هو إبادة جماعية وذلك جراء زيارته للسودان في عام 2004، كما أدان المجتمع الدولي وبالذات مجلس الأمن النظام السوداني وقام بإصدار عدد من القرارات التي تطورت من التركيز على الإغاثة والعمل الإنساني حتى المطالبة بالتدخل حسب الفصل الثاني وفقا للقرار 1706 في أوت 2006 وانتهى الأمر في الأمم المتحدة بقرارات إرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور.غير أن الحكومة السودانية رفضت هذا القرار إلى أن استبدل هذا القرار بعد عام بقرار آخر(القرار1769 يقضي بنشر ما عرف ب "القوات الهجين" (المسماة يوناميد أو البعثة الأممية الإفريقية في دارفور) تكون الولاية عليها مشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وتشكيل القوات فيها إفريقي خالص. وقد قامت كذلك محاولات عديدة لإيقاف الاقتتال منها اتفاق أبوجا في 5 ماي 2006 والذي احتوى على مبادئ يمكن أن تساعد في حل الأزمة[2].

[1] - عبد الرحمان عربية، مرجع سابق. ص 53 .

[2] - حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ، ص 8 .

وكان التفاوض في أبوجا بين الحكومة وثلاثة فصائل هي :مجموعة " مني أركو مناوي "التي وقعت مع الحكومة وفصيلتي حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة اللتان عارضتا مبادئ الاتفاق ولم يوقعا مع الحكومة وإن كانت حدة القتال قد خفت نوعا ما بعد اتفاق السلام في أبوجا بين الحكومة والمتمردين إلا أن أعمال العنف ازدادت سوءا في بعض المناطق بسبب الصدامات بين فصائل جيش تحرير السودان والعصابات والصراعات القبلية والوضع المضطرب على الحدود التشادية. وفي 17 فيفري 2009 تم التوقيع على اتفاق " حسن النوايا وبناء الثقة "بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لتسوية مشكلة دارفور برعاية الحكومة القطرية.

إن أزمة دارفور عرفت اهتماما دوليا واسعا وتغطية إعلامية كبيرة ليس فقط لما نتج عن الأزمة من ضحايا وكوارث إنسانية وإنما كذلك لان منطقة دارفور هي غنية بالنفط تجتذب اهتمام وتنافس القوى الكبرى من أجل السيطرة على الاحتياطات النفطية الضخمة فيها، خاصة مع ظهور الصين التي أصبحت المنافس الأول للولايات المتحدة في المنطقة فبعد أن وجد السودان نفسه يواجه صراعاته الداخلية بالإضافة إلى العزلة التي فرضتها عليه أمريكا، اتجه النظام شرقا إلى الصين وماليزيا والهند ونجح في تكوين علاقات اقتصادية مع تلك الدول وبالذات الصين التي اعتمد عليها السودان كثيرا فيما يخص الفيتو الصيني وكذلك معارضتها لصياغات مشروعات القرارات قبل عرضها وفرض تعديلها والحد من شدتها[1].

ولعل تدخل الكثير من القوى وتضارب مصالحها في المنطقة ساهم إلى حد كبير في فشل جهود التسوية وإن كانت الأمور ربما ستحسم في السودان إذا انفصل الإقليمين الشمالي عن الجنوبي بموجب اتفاق السلام الموقع عام 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وبين الحكومة السودانية، الذي ينص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في جانفي 2011 يختار فيه الجنوبيون بين الوحدة و الاستقلال .وقد تعهد الرئيس البشير خلال حفل تنصيبه وأدائه اليمين الدستورية في 27 ماي 2010 بأن الاستفتاء سيجري في موعده المحدد وأن الجنوبيين سيقولون كلمتهم دون إملاء أو إكراه ولا تزييف لإرادتهم، في جو يشهده مراقبون محليون ودوليون .

[1] – حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ، ص 9 .

البند الثاني :الأزمة التشادية

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حاليا بالصراع الممتد منذ عقود في هذه المنطقة بمحاوره الثلاث التي تجعله قابلا للاستغلال :المحور الأول يتعلق بالصراع الأمريكي الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائي لبريطانيا من هذه المنطقة ويتعلق المحور الثاني بالصراع الإقليمي الذي تدخل على خطه ليبيا والسودان ونيجيريا. ويدور الصراع الثالث على المحور القبلي العرقي .هذه الصراعات تتداخل ويغذي بعضها بعضا حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا وتلتقي مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين وتفترق في أخرى[1].

وإن كان هناك تدخل واضح لقوى إقليمية كليبيا، حيث اندلعت مواجهات مسلحة بين النظام الليبي ونظام حسين حبري في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين أين تمكنت ليبيا من احتلال" شريط أوزو "الغني بالثروات. إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عادت إلى طبيعتها في أكتوبر 1988 وفي أوت 1989 وقعت الدولتان اتفاقا إطار لتسوية خلافاتهما في الجزائر العاصمة.وفي سبتمبر 1990 تم عرض قضية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية والتي قضت في فيفري 1994 بعودة الشريط إلى تشاد وهو ما قامت بتنفيذه ليبيا كذلك نجد في تشاد تدخلا لقوى دولية كبرى أهمها فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في تشاد حيث يرجع وجودها فيه إلى النصف الثاني من القرن 19 والى غاية 1960 أين تحصلت تشاد على استقلالها، غير أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإبقاء على نفوذها في الدولة من خلال حفاظها على تواجدها العسكري والاقتصادي والسياسي ودعمها للحكومات التي تحقق مصالحها فنجدها دعمت حسين حبري ثم بعده الرئيس الحالي إدريس ديبي. وبالإضافة إلى فرنسا نجد ظهور الولايات المتحدة في الساحة بعد الاكتشافات النفطية في تشاد وأصبح التنافس الفرنسي الأمريكي يؤثر على الأمن التشادي خاصة في ظل التمزقات العرقية في البلاد.

وبالرغم من هذه التدخلات من قبل القوى الإقليمية والدولية وما تشكله من تأثير على الأمن التشادي، إلا أن الأزمات الداخلية المتكررة في تشاد بين الشمال والجنوب وبين مختلف

[1]- عبد الله صالح ، الأزمة التشادية : إلى أين ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد172 المجلد 43 ، أفريل 2008 ، ص 166.

الفصائل تبقى هي الأخطر ويلعب الصراع بين القوى السياسية في تشاد دورا مهما في تصعيد الأزمة.

وقد بدأت الأزمة في عام 1963 بعد ثلاث سنوات من الاستقلال ولم تهدأ بعدها بشكل دائم، فقامت سلطة دكتاتورية على أساس قبلي مثلها الرئيس تومبلباي الذي حظر الأحزاب المعارضة منذ 1962 ثم راح عملاؤه يبتزونه منذ العام 1963 مما أثار ضده حالات التمرد وهو ما جرى مع نظامي حبري وديبي، حيث تخصص مغانم السلطة لأبناء عشيرة الرئيس وشيئا فشيئا تعم البلاد ثورة تنهض بها الإثنيات المتمردة وتلك التي تعتبر نفسها بكل بساطة مستبعدة[1].

إن الرئيس ديبي يواجه منذ أواخر 2006 تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وقد وصل ديبي إلى السلطة عام 1990 بعد انقلاب عسكري، ثم اختير للرئاسة بعد ست سنوات في أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد وأعيد انتخابه مرة ثانية عام2001 وفي عام2006 وافق الشعب في استفتاء عام على تعديل دستوري يلغي اقتصار الرئاسة على فترتين وهو ما سمح لديبي بالفوز بفترة ولاية ثالثة في انتخابات 3 ماي2007 وهو ما أثار غليانا ضد نظام حكمه خاصة بعدما قاطعت المعارضة الانتخابات وحالة الفساد المتفشية في البلاد مما دفع إلى التمرد على نظام ديبي حيث يقوم التمرد التشادي على تحالف مكون من ثلاث مجموعات تشادية هي :إتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أنشئ في نهاية 2006 ، تجمع القوى من أجل التغيير بقيادة Fedimi Tima ابن أخ الرئيس ديبي الذي انتقل إلى صف التمرد مع أخيه Tom في أكتوبر2005 واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية وهي متكونة من تشاديين من أصول عربية[2].

وقد كانت هذه المجموعات الثلاثة في أغلب الأحيان مختلفة فيما بينها ولا يجمعها سوى هدف واحد وهو الوصول إلى السلطة ومن أهم أسباب اختلافها هو صراعات الأجهزة والمصالح المتناقضة بين مختلف العرقيات الإقليمية التي تنتمي إليها (الزغاوة، العرب، التوبو).وقد تمكنت المعارضة من الوصول إلى أبواب العاصمة نجامينا في أفريل 2007 غير أن الجيش الحكومي تمكن من صدها بعد دعمه بجسر جو ي فرنسي ورغم أن الجانبين قد

[1] – بيار كونيسا ، الأزمات المتكررة في تشاد لا أمة ولا دولة ، لوموند ديبلوماتيك ، النشرة العربية ، ماي 2001 .

[2] - يوسف شلبي ، المواجهات في تشاد .فرنسا مرة أخرى في المستنقع ، مجلة العصر 2008/02/05، في الموقع: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785 .

وقعا اتفاق سلام في 25 أكتوبر 2007 في سرت بليبيا إلا أن اشتباكات دامية اندلعت مجددا بين26 نوفمبر و4 ديسمبر 2007 ثم عادت الأمور إلى الهدوء بعد ذلك ولكن اشتباكات مسلحة عادت مرة أخرى منذ 31 جانفي 2008 بين القوات الحكومية والمتمردين الذين اقتحموا العاصمة نجامينا.

ومما ساهم في تردي وتدهور الأوضاع التشادية هو عدوى النزاع في دارفور خاصة وأن معظم القبائل الموجودة في السودان هي موجودة في تشاد وقبيلة الزغاوة بصفة كبيرة حيث ينتمي معظم قادة المتمردين في دارفور قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس ديبي. ولهذا نجد الخرطوم تتهم قيادات سياسية وعسكرية في تشاد بدعم المتمردين في دارفور وفي الوقت نفسه توجه دوائر رسمية في تشاد الاتهام إلى الخرطوم بتشكيل تحالف معارض من القبائل لنظام الحكم في تشاد من أجل الإطاحة بالرئيس ديبي وقد تصاعدت الأزمة بين البلدين بصورة كبيرة عام 2005 عقب قيام تشاد بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي تتهم فيها السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية[1].

البند الثالث :الأزمة الترقية

إن الأزمة الترقية في شمال إفريقيا تعد الأخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتيها في دارفور وتشاد ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للطوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها . والخريطة أدناه توضح تموقع الطوارق وتوزعهم عبر دول شمال إفريقيا.

[1] – عبد الله صالح ، مرجع سابق ، ص 168 .

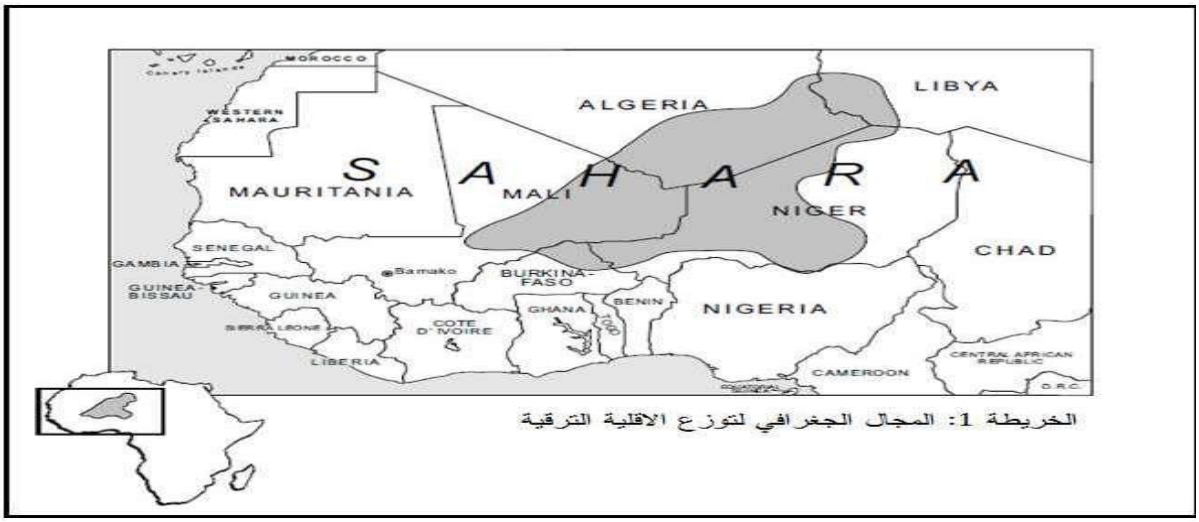

الخريطة 1: المجال الجغرافي لتوزع الاقلية الترقية

المصدر: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

إن كانت الأقلية الترقية تتوزع بين الدول الخمسة المذكورة فهي تتركز أكثر في مالي والنيجر حيث تعتبر هاتين الدولتين" قلب عالم الطوارق ."أغلب المصادر تشير إلى أن عدد الطوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي، 50000 نسمة بليبيا، 35000 نسمة ببوركينافاسو و2500 نسمة بالجزائر.

في حقيقة الأمر هناك اختلافات وتناقضات كبيرة حول أصل وجذور الأقلية الترقية، غير انه تم التوصل وبالرجوع إلى الحجج التاريخية واللغوية إلى اعتبار الطوارق جزءا لا يتجزأ من السكان الأصليين لشمال إفريقيا والتي ساهمت الغزوات المختلفة في إرغامهم على الهروب والهجرة إلى أعماق الصحراء .

ويشترك الطوارق في مجموعة من الصفات هي:

اللغة :يتحدث الطوارق التماشكا، ويكتبون بخط أبجدية خاصة هي التيفيناغ.

الدين :الطوارق هم مسلمون يمارسون شكلا معتدلا من الإسلام مكيف وفق نمط الحياة وخصوصيات المجتمع وهم يعطون أولوية للمرأة في المجتمع.

البنية الاجتماعية: تنظيم المجتمع هرمي على قمته الطبقة الأرستقراطية وعموما هناك أربع طبقات رئيسية في المجتمع الترقي[1]:

[1]- حسين بوقارة ، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ، العالم الاستراتيجي ، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 6 .

– طبقة النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية imajeren Imouhar: وهي الطبقة الأكثر هيمنة على النسيج الاجتماعي الترقي من الناحيتين المادية والمعنوية.

– طبقة رجال الدين Ineslemen: أو الولي المسلم الذي يتمحور دوره في التنشئة والتكوين الديني وهي توجد بالجزائر وبدرجة أقل في ليبيا.

– طبقة الأمراد Imrad :وهي تحتل موقعا وسطا في السلم الاجتماعي الترقي وهي متكونة في الأساس من الرحل المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها لصالح طبقات أعلى.

– طبقة العبيد Klaus :وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم إلى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الأخرى ولكنهم يمثلون أغلبية عددية لا يستهان بها داخل المجتمع الترقي.

وإن كانت هذه الأقليات الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر وبوركينافاسو فإن عدم الاستقرار والعلاقات التنازعية هو ما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الدول الثلاث الأخرى وخاصة منها الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين. وأصول المشكل الترقي في كل من مالي والنيجر ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي وقد بعثوا برسالة إلى الجنرال De Gaulle يطالبون فيها بضرورة فصل أو اقتطاع الأقاليم الصحراوية عن دول شمال إفريقيا المستقلة من أجل التمهيد لقيام جمهورية ترقية[1].

غير أن الأجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استقلالها حاولت إرغام الأقليات الترقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية مما أدى إلى تأزم الأوضاع للطوارق باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وأصبحوا يعانون من تهميش كبير ضمن حكوماتهم .ولأنهم رفضوا أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية بدأ الطوارق الكفاح المسلح ضد مترئسيهم الجدد منذ السنوات1961 –1963 في كل من مالي والنيجر غير أن محاولتهم هذه تم استيعابها بسرعة عن طريق القوة. وقد كان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي والنيجر، أما التمرد الثاني فجاء بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة بين عامي1968–1974 وبعد ذلك مرة أخرى في عام 1980 و1985، مما قوض معيشة الشعوب الرعوية البدوية وأسفر عن مقتل نسبة عالية جدا من الثروة الحيوانية واضطر

[1] - حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 8 .

العديد من البدو إلى البحث عن مناطق لجوء فأصبح طوفان من اللاجئين الطوارق يتدفقون إلى الدول المجاورة، وقد كانت الجزائر أكثر الدول التي استقبلت هؤلاء اللاجئين حيث أقامت السلطات الجزائرية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي مراكز لاستقبال هؤلاء المهاجرين بمنطقة عين قزام ،استمر هذا الوضع لمدة عشر سنوات إلى أن تحسنت الظروف المناخية وعاد اللاجئون الطوارق إلى مواطنهم الأصلية أين وجدوا ظروفا اقتصادية واجتماعية قاسية، إضافة إلى رفض حكوماتهم لهم حيث أن كل من حكومتي مالي والنيجر نفيتا انتماء هؤلاء الطوارق إليها وأصبح كل طرف يدعي بأنهم ينتمون إلى الطرف الآخر[1].

وهكذا أصبحت عوامل عديدة كالجفاف الحاد، الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وما تولد عنها من بطالة وعدم استقرار بالإضافة إلى استغلال مشكلة الطوارق من قبل الدول المجاورة،سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي النيجر ومالي دخلت في مواجهات مسلحة مع بماكو ونيامي على امتداد سنوات التسعينات فكانت مذبحة Tabaraden Tchin التي ارتكبتها القوات العسكرية النيجيرية يوم 7 ماي 1990 ضد الطوارق، إثر هجوم مجموعة من الشبان الطوارق على مقر الدرك لتقديم لائحة من المطالب تدور في مجملها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجهة للمنطقة والتوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الترقية من طرف أفراد الجيش النيجيري. وفي 29 جوان من نفس السنة وانطلاقا من ميناكا المالية قام طوارق مالي كذلك بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش المالي[2].

تأزم الأوضاع هذا أدى إلى محاولة البحث عن صيغ للتسوية والتهدئة بين الأقليات الترقية وحكومتيها المالية والنيجيرية وإيجاد قنوات للتفاوض والوساطة بينهما. وقد قبل الرئيس المالي Traore الوساطة الجزائرية وتم التوقيع يوم 6 جانفي 1991 على اتفاقية تمنراست بين الحكومة المالية والقادة العسكريين الطوارق، كما تم التوصل وبواسطة جزائرية إلى معاهدة السلام بين الحركات الترقية والحكومة النيجيرية في 24 افريل 1995.

غير أنه وبعد هذه الاتفاقيات والاتفاقات الأخرى التي تلته، ظل الوضع الترقي غير مستقر خاصة في شمال مالي أين وجدت بعض التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة الدولية والإقليمية في العلاقة المتذبذبة بين السلطات المالية والحركات الترقية، البيئة الملائمة لتحقيق مآربها .

[1] - Kalifa Kaita , op . cit , p 12.

[2] - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 8.

ونتيجة للظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها الطوارق أصبح العديد منهم يعمل في إطار الجريمة المنظمة والتعامل مع الإرهابيين الوافدين إلى الإقليم، ليس هذا فحسب بل إن للتدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية من دول الجوار أو دولية من الدول أصحاب المصالح المتضاربة في المنطقة، دور كبير في استمرار اللاإستقرار وتأزم الوضع الترقي .

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في شمال إفريقيا هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا.

وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2009 ، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط ب 914.8 مليون دولار، السودان 530.68 مليون دولار، مالي 273.8 مليون دولار، النيجر 905.4 مليون دولار، موريتانيا 201.3 مليون دولار ، السنغال 333.13 مليون دولار، بوركينافاسو 431.8 مليون دولار ، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر ب 867.222 مليون دولار[1].

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات2009

للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث :مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الإتحاد

الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو ب1751 مليون دولار،تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار النيجر795 مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السنغال 5551 مليون دولار، موريتانيا 2134 مليون دولار والسودان 34360 مليون دولار.

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول شمال إفريقيا بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي اضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق شمال إفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في

[1] - United nations conference on trade and development ، Unctad hanbook of statistics 2009 ، New York and Geneva : United Nations publication, p 412.

دول شمال إفريقيا وجعل دوله الأقل نموا في العالم بل إن دولة كالنيجر تعتبر تحت خط الفقر[1].

غير أن اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في شمال إفريقيا، وفي حال الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فإنه من الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في شمال إفريقيا، ومن أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها، نجد تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان .

والخريطة الموالية توضح كيف أن دولا كالسودان وتشاد وموريتانيا لم تكن من الدول المنتجة للبترول في فترة الثمانينات ولكنها أصبحت كذلك، كما أن الدول المنتجة القديمة كنيجيريا و الجزائر وانغولا قد ارتفع إنتاجها بشكل واضح[2].

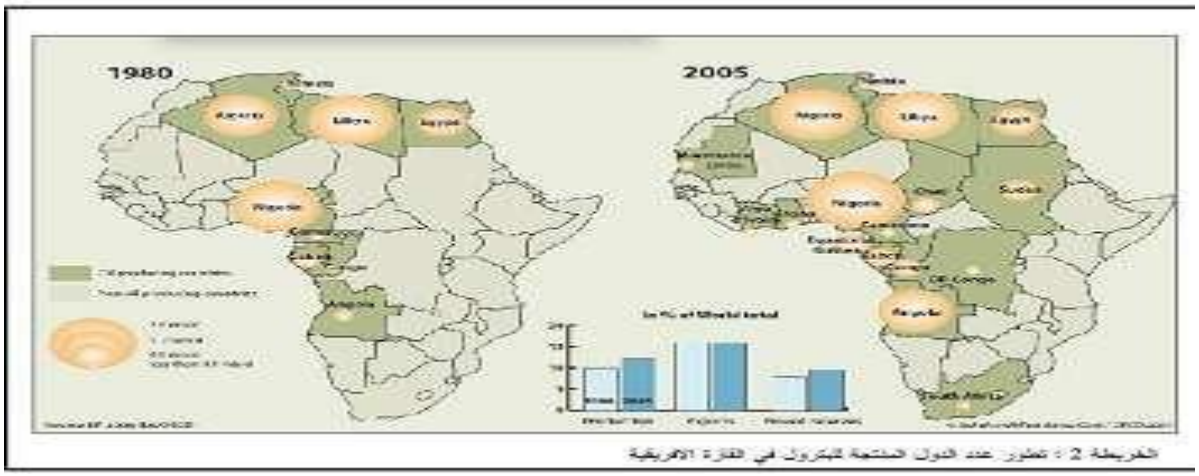

الخريطة 2 : تطور عدد الدول المنتجة للبترول في القارة الإفريقية

المصدر: http://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

وقد وصل إنتاج السودان من النفط عام 2006 إلى 500 ألف برميل يوميا، أما تشاد فقد بدأت في الإنتاج في شهر جويلية 2003 من حوض دوبا(Doba)وبلغ الإنتاج التشادي من النفط225 ألف برميل عام 2006 .و يشحن البترول التشادي عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكاميرون ويبلغ طوله 1070 كيلومتر يصب في مرفأ كربي الكاميروني في ساحل خليج غينيا.

وبالإضافة إلى النفط هناك مواد أخرى تزخر بها دول شمال إفريقيا، حيث تحتل النيجر المرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج اليورانيوم (3434 طن في عام2006 (بزيادة قدرها % 11

[1] - السيد ولد اباه ، المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي ، الشرق الأوسط ، العدد 10671 ، فيفري 2008 .

2-Oil and gaz , Atlas on regional integration in west Africa , energy series , p 9 in: htto://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf .

عن العام السابق و المرتبة الرابعة عالميا بعد كندا، أستراليا و كازاكستان .كما تم اكتشاف وجود اليورانيوم في منطقتي جبال النوبة وحفرة النحاس بالسودان[1].

إن مصادر الطاقة هذه التي تتوفر عليها دول شمال إفريقيا هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في شمال إفريقيا يحول دون ذلك، فتصبح هذه المواد الطاقوية ذات أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة شمال إفريقيا منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي.

وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور دراستنا تهتم بالمواد الطاقوية في شمال إفريقيا، فهل هذا هو الدافع الوحيد لاهتمامها بالمنطقة؟ أم أن الوضع الأمني غير المستقر والمتأزم في شمال إفريقيا هو الآخر يدفعها للاهتمام بالإقليم في إطار إستراتجيتها الكونية لمحاربة الإرهاب ومواجهة تحديات العولمة ؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات هي مضمون العنوان الموالي " المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا"[2].

[1]– محمود أبو العينين وآخرون ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي(2007/2006)، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2006، ص 116 .

[2]– عبد الرحمان عربية، مرجع سابق، ص 63 .

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا

المطلب الأول :البعد الجيوستراتيجي

إذا كانت الولايات المتحدة تبرر اهتمامها بشمال إفريقيا انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيوستراتيجي* للمنطقة وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها.

وتبرز الأهمية الجيوستراتيجية لشمال إفريقيا من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو مقسم بين منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة و هما المغرب العربي وخليج غينيا.

الفرع الأول : أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة

إن منطقة المغرب العربي التي كانت إلى حد قريب مركز نفوذ أوروبي وفرنسي على الأخص، أصبحت الولايات المتحدة تبرز اهتماما غير مسبوق بها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد تمحور هذا الاهتمام حو ل الجانبين الاقتصادي والأمني.

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، كان الاهتمام الأمريكي اقتصاديا في المقام الأول، ويعد التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا أوضح مؤشر على ذلك وهو يعرف أيضا باسم" مبادرة ايزنستات (Eizenstat)"التي أنشئت عام 1999 و سميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، كان هدفه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي الثلاث(تونس ،الجزائر، المغرب) في مجال التجارة والاستثمار[1].

أصبح هذا البرنامج جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال اهتمامها بالمغرب العربي إلى ربط هذا الأخير بالشرق الأوسط، فطرحت عام2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان وهو ما يبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الولايات المتحدة تهدف إلى تطوير التعاون الوثيق مع دول المغرب العربي في المجالين الاقتصادي والأمني.

---

* الجيوستراتيجية : هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة إقليمية معينة ، ودورها من حيث إمكانية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات السياسية أو الاقتصادية ذات الصفة الدولية .

1-Yahia H.Zoubir , la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptation , journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , juillet 2006 , p 116.

أولا – المجال الاقتصادي

باعتبار دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا تتوفر على ثروة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا اكسبها أهمية اقتصادية كبيرة عند الولايات المتحدة بعد أحداث11 سبتمبر 2001 خاصة في ظل الاستقرار الذي أصبحت تعرفه الجزائر بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب وتحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد اتفاق عام2003 بشأن قضية لوكي ربي، ثم بعدها إعلان ليبيا في أواخر ديسمبر 2003 قرارها بالتخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي أصبح يسمح بانخراط اكبر للولايات المتحدة في هذه الدولة وتكثيف استثماراتها فيها.

ويتضح حجم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و مختلف دول المغرب العربي من خلال النقاط الآتية :

– بالنسبة للجزائر، بعد توقيعها مع الولايات المتحدة للاتفاق الإطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001 ، الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بكسب حصة اكبر من السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية زاد حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز بالجزائر، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة أول المستثمرين، فبلغ حجم استثماراتها 2،7 مليار دولار، في حين أن فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يوروا حسب إحصائيات لسنة 2003[1].

وقد بدأت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر تتجه نحو القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة، ولم تبق منحصرة فقط في قطاع الطاقة مثل الصناعات الدوائية والاتصالات والإعلام الآلي، إلا أن قطاع الطاقة يبقى القطاع رقم واحد من حيث الحجم الإجمالي للاستثمارات الأمريكية.

– أما ليبيا، فبعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام 2003، بدأت الاستثمارات الأمريكية تتوجه نحوها من جديد، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة " اكسون موبيل " اتفاقات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية . ولأن ليبيا تتوفر على اكبر احتياطي للنفط في إفريقيا فان هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في تعاظم مستمر[1].

1-Alex Lefebre , Chirac promotes French interests in Algeria , march 2003 , in: http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

[1] -Exxonmobil signs PSA with Libya national oil ، in: http//:www.offshoremag.com/index/articledisplay/243177/articles/offshore/top-stories- general- interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html.

– أما في ما يخص المغرب، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم والأوثق ، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية ، فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية للمغرب سنة 2002 ب72 %من حجم المساعدات إلى دول المغرب الثلاث (تونس،الجز ائر، المغرب)، وفي سنة 2005 ارتفعت هذه النسبة إلى 8،18 % بما يعادل 58 مليون دولار، في حين قدرت قيمة المبادلات التجارية بين الطرفين سنة 2004 ب 1093 مليون دولار.

– أما بالنسبة إلى تونس فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة والترقيات المتعلقة بوضع المرأة . إلا أن العلاقات الاقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا، ففي سنة 2002 قدر حجم الاستثمار الأمريكي في تونس ب 84 مليون دولار فقط واغلب الشركات الأمريكية في تونس هي مختصة في مجال الاستيراد والتصدير[1].

من الواضح أن أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي هي ليبيا والجزائر، باعتبار أن قطاع الطاقة في المغرب العربي هو عامل الجذب الأول للاهتمام الأمريكي بالمنطقة .

ثانيا –المجال الأمني

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير التعاون الوثيق بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، وهذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أضحى يشكل احد أهم العوامل المهددة لأمن الدول ومصالحها، حيث ساهمت أحداث 11سبتمبر 2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغاربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تتهدد مصالحها في المنطقة .

وإذ كان المغرب العربي قد جذب الاهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أو لعدم استقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب ، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية

[1] Yahia H.Zoubir , op . cit , p 120.

بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة ،حيث يظهر جليا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأسواق المغاربية.

الفرع الثاني :أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة

إن أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة، ترجع إلى ما تتوفر عليه هذه المنطقة من ثروات نفطية ففي تقرير لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD صدر في عام 2001 ، قدر احتياطي النفط في إفريقيا ب 80 مليار برميل، واحتياطي الغاز ب 6 تريليون متر مكعب موزعة بين ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، غينيا الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو وانغولا. والخمس دول الأخيرة هي دول من خليج غينيا، وثلاثة منها تعتبر الرائدة في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي ، فتأتي نيجيريا في المرتبة الأولى ثم انغولا وغينيا الاستوائية في المرتبة الثالثة[1].

فخليج غينيا يحتوي على ما يقرب 7%من الاحتياطي العالمي للنفط وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسب كل من إيران، فنزويلا، والمكسيك مجتمعة .ولأن الشرق الأوسط يعد المورد الأول للنفط للولايات المتحدة يعاني من عدم استقرار سياسي و أمني، ولأنها اكبر مستهلك للنفط في العالم اضطرت الولايات المتحدة إلى البحث عن شركاء جدد في قطاع الطاقة ولان خليج غينيا يتوفر على إمكانيات طاقوية كبيرة، أصبحت له أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة فنجد الشركات الأمريكية وضعت خطة لاستثمار 50 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في خليج غينيا.

إن ما أصبحت تشكله كل من منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جعلت من منطقة شمال إفريقيا تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة . ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا من خطر على المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فانه في حالة تمكن الولايات المتحدة من إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول شمال إفريقيا فإن ذلك سوف يسمح لها ذلك بالمراقبة والسيطرة على المنطقتين .

إن القول بأهمية البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا بحيث يخدم هذا الأخير مصالح أمريكا في كل من المغرب العربي وخليج غينيا، لا يعني بالضرورة

[1] Martin Pabst , External interests in west Africa , p 57 , in - http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf

أن شمال إفريقيا في حد ذاته لا يتوفرعلى المعطيات التي تجعله يدخل ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث11 سبتمبر 2001[1].

إن هذه الإستراتيجية وبعد تلك الأحداث أصبحت تحركها بالدرجة الأولى حربها العالمية على الإرهاب، فإن شمال إفريقيا كان له نصيبه من هذه الحرب وإن لم تصل إلى درجة التدخل العسكري المباشر كما حدث في أفغانستان، إلا أن المبادرات الأمريكية المتواصلة والمتجددة في الميدان العسكري والتي تطورت إلى ميادين أخرى تنم على أن هذه التهديدات الأمنية في المنطقة وبالأخص الإرهاب تشكل خطرا و تهديدا للمصالح الأمريكية في شمال إفريقيا أو في الدول المجاورة له.

كذلك الاستثمارات الأمريكية النفطية في تشاد والتي تقدر ب95 ، % إضافة إلى بداية تغلغلها

الاستثماري في النيجر وموريتانيا في المجال الطاقوي أيضا، وخط الأنابيب الناقل للنفط التشادي عبر الكاميرون إلى غاية ميناء بخليج غينيا، هي كلها مصالح أمريكية يهمها أن لا تصبح مهددة جراء عدم الاستقرار الداخلي والإرهاب الذي بدأ ينتشر في الشريط الساحلي. ولو أن التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا لم تصل بعد إلى مرحلة معينة من النضج تسمح لها بالتأثير بصفة كبيرة خارج حدود دول الساحل، إلا أن إمكانية تفاقم هذه التهديدات في المستقبل وارد جدا، خاصة في ظل هشاشة دول المنطقة والضعف والفقر الاقتصادي، إضافة إلى التنافس الدولي الذي قد يساهم بشكل كبير في تأزم الأوضاع بالمنطقة.

وإن كانت الموارد الطاقوية في شمال إفريقيا ليست بالقدر الذي يتوفر عليه خليج غينيا، إلا أن هذا لا يمنع بأن تكون للولايات المتحدة استثمارات في الدول التي أظهرت مؤخرا مؤشرات بوجود احتياطي نفطي فيها، فتكون الولايات المتحدة هي السباقة في ذلك وبالتالي لا تترك مجالا لمنافسيها في القارة وأولهم الصين التي تبدي هي الأخرى اهتماما كبيرا بشمال إفريقيا . وبدأت تربطها علاقات قوية مع دول المنطقة، فالصين تحصل على % 60 من النفط السوداني، وهي الآن تتجه للاستثمار أكثر في دول الساحل الأخرى، حتى أن تشاد قد قطعت علاقاتها بتايوان مقابل توثيق العلاقات مع الصين . وغير الصين نجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، والتي ساهمت هي الأخرى بشكل كبير في تهويل الأوضاع الأمنية في

[1] –عربية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 67-68 .

شمال إفريقيا لإيجاد الفرصة للتدخل فيه، خاصة عندما بدأت تشعر بالزحف الأمريكي وغير الأمريكي الذي تعتبره مهددا لنفوذها ومصالحها في المنطقة.

المطلب الثاني : البعد الأمني

من خلال دراستنا للواقع الأمني لشمال إفريقيا اتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل

التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة شمال إفريقيا، فنجد الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) قد حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها من بين دول الساحل المجاورة، والاستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة للمنطقة غير الخاضعة للحكومة[1].

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة شمال إفريقيا جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من اجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة.

من هنا تظهر أهمية شمال إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الاهتمام به يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب . فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة، أو بعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات الدار البيضاء، فان صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها، كما حدث في دلتا النيجر حيث ومنذ سنة 2003 تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن[1].

وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وإن الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة، أو فشل الدولة تبدو من خلال:

1-Anthony Lake & Christine . W , More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa ,new York : report of an indenpedent task forcecouncilon foreign policy,200 6, p 79.

[1]-Robert H.Dorff , Responding to the failed state :the need for strategy , small wars and insurgencies , vol .10, no . 3,1999 , p- p 63-64 .

– فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم.

– فقدان الحكم في الدولة لشرعيته.

– عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي – الانهيار الاقتصادي

فإن دول شمال إفريقيا وباعتبارها تتوفر على هذه الخصائص، فإن هذا ما يجعلها محورا للاهتمام الأمريكي ، خاصة في ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تكرس نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة وتجنيد الأعضاء الجدد، من السكان المحليين[1]، خاصة وأن هؤلاء يعانون من البطالة وسوء المعيشة والاضطهاد في حكوماتهم. وحسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فان:"الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملا ذات تماما "[2].

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة ب : "بان الساحل(PSI)" لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية ،خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC بقيادة عماري صايفي المعروف ب: "البارا EL–PARA " باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا صراحهم مقابل 5 ملايين يوروا دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004، وأصبحت الولايات المتحدة ترى انه من الضرورة التواجد في شمال إفريقيا أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة و القتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)"، وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا[3].

---

[1] -Yahia H.Zoubir , op . cit , p 125 .

[2] National strategy for combating terrorism , september 2006 , p 16 in:- http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf

[3] - Lianne Kennedy-Boudali , op . cit , p3

لكن هل بالفعل وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وخاصة منها الإرهاب، إلى الدرجة أو المرحلة التي تسمح لها بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية، أم أن هذا التهويل الكبير من قبل الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية وبالأخص فرنسا،هو من اجل غايات أخرى، قد يكون النفط أولها ؟ خاصة وأن هناك من التقارير الدولية التي ذهبت إلى خلاف ما ذهبت إليه واشنطن، ففي تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة يوم 31 ماي 2005 بعنوان " الإرهاب الإسلامي في الساحل :حقيقة أم وهم"، جاء بأن منطقة شمال إفريقيا لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورها الولايات المتحدة، إلا أن التصور والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة .و اعتبر التقرير أن الإسلام في المنطقة هو جيد ومعتدل، وانه ليس هناك تهديدات حقيقية في الوقت الحالي، ومع ذلك لابد من الحذر في المبالغة في تقدير أهميتها، خاصة في ظل توافد ممن هم إسلاميين أصوليين إلى المنطقة.

حسب ما جاء في التقرير فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا لا يكون بالوسيلة العسكرية وإنما لابد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بأفق واسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية .ولذلك فقد ثمن التقرير "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCT)" عن سابقتها "بان الساحل"،لأن هذه الأخيرة ركزت فقط على المساعدات في المجال العسكري، في حين أن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء قد وسعت مجال المساعدات إلى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

إذا كان الوضع الأمني في شمال إفريقيا، لم يصل بعد إلى مرحلة تهديد المصالح الأمريكية سواء خارج الإقليم أو داخله، أو حتى على المستوى الإفريقي بصفة عامة ، فنجد أن الولايات المتحدة لم تقم إلى حد الساعة بعمليات عسكرية مباشرة تستهدف الإرهابيين في المنطقة باعتبارهم مهددين لأمنها والأمن الدولي عموما، بل اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات فقط وخاصة منها العسكرية .فإن هذا ما يدفعنا إلى طرح دافع آخر قد يكون هو الآخر وراء هذا الاهتمام الأمريكي بشمال أفريقيا، يرتبط هذا الأخير بالمؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في المنطقة .

[1] -International crisis group , Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ?, Africa report, no.92,31 march 2005,p 35, in: http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf.

المطلب الثالث :البعد الطاقوي

يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فتعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي . وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله : " الأمن الطاقوي هو الأمن القومي و نحن يجب أن نعمل وفقا لذلك ".

وضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 ، تحت عنوان : " إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة "، تم التأكيد على ضرورة فتح ودمج والتنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي، حيث جاء فيه " :إن الولايات المتحدة هي ثالث اكبر منتج للنفط في العالم، ولكننا نعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 50 %من احتياجاتنا، وفقط عدد قليل من الدول يقدم الإسهامات الكبيرة للنفط في العالم والمفتاح لضمان امن الطاقة لدينا هو التنويع في مناطق موارد الطاقة"[1].

وإن كانت الولايات المتحدة تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية فهي في الوقت ذاته تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ويرجع ذلك إلى النزاعات الحالية والمحتملة في هذا الأخير وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات جيوبوليتيكية على أكبر الموردين للنفط للولايات المتحدة في المنطقة ونفس الأمر بالنسبة لفنزويلا التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار السياسي[2].

هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما بحر قزوين والقارة الإفريقية، غير أن الاستكشاف والاستخراج من بحر قزوين لا زالت تتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل والصعوبة الأكبر تكمن في نقل النفط القز ويني، حيث تبذل الولايات المتحدة مجهودات كبيرة من اجل مد خطوط أنابيب نفط جديدة برية مما يسمح بالاستمرار في توسيع الإنتاج والتصدير ويساعد أيضا في تخفيف المخاطر البحرية الناتجة عن الازدحام في مضيق بوسبوروس (Bosporus)كذلك تعد الحرب التي لازالت دائرة في أفغانستان

[1] The National Security Strategy of the united states of America , March 2006 , p 28.

[2] Africa oil policy initiative group , African oil : A priority for U.S national security and African development- , institute for advanced strategic&political studies symposium , January 2002, p 8, in: http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

والاضطرابات المتكررة في القوقاز من أهم العراقيل التي تصعب على الولايات المتحدة الاستفادة من نفط بحر قزوين بصفة كبيرة.

لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب بالدرجة الأولى. وحسب ما جاء في تقرير لـ: مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية (group initiative policy oil African) فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد وبصفة خاصة غرب إفريقيا، حيث هناك توقعات بان يصل أكثر من 5.2 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية، أي ما يعادل 25 %من الواردات الأمريكية من النفط. وقد اعتبر التقرير بحلول عام 2015،[1] أن هذا التنويع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وأنه شرط أساسي لحرية العمل في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاوة على ذلك فان غرب إفريقيا يوفر السرعة، أمنا أكثر، وتعقيدات اقل .

ودول شمال إفريقيا باعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضيت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة بارزا، وهو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس من صالحه السماح للصين بالهيمنة والسيطرة على نفط القارة الإفريقية، مما سيؤثر على ميزان القوى الحالي الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة، فالصين تخطط لاستثمار أكثر من 7 مليارات دولار من اجل اكتشافات نفطية في نيجيريا، وتعد لتطوير الاستثمارات على طول الحدود التشادية النيجيرية . كما أن الصين تحصل على60 % من البترول السوداني[2].

وبالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط شمال إفريقيا فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكية هي :" اكسون موبيل"،" بتروناس "و" شيفرون"، لها نحو 95 %من استثمارات النفط التشادي و تخطط هذه الشركات إلى مد خط بترول من الخليج العربي يمر من ميناء" ينبع " السعودي إلى ميناء عروس السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول " دوبا " التشادية ليصب في المحيط الأطلسي[3].

[1] -Africa oil policy initiative groupop , op . cit., p 6
[2] op . cit , p 60. Chrif Dris , Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire
[3] – عبد الله صالح ، مرجع سابق ، ص 129.

وفي نيجيريا فان 85 %من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي8 %من الواردات النفطية الأمريكية . أما فيما يخص السودان فكانت لشركة" شيفرون "الأمريكية استثمارات بما قيمته 1 بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية التي أكدت وجود احتياطي نفطي يقدر بأكثر من بليون برميل، غير أن الشركة باعت أسهمها للحكومة السودانية، وخرجت من السودان عام 1992 لتترك المجال مفتوحا للدول الآسيوية ، أهمها ماليزيا والهند وبصفة اكبر الصين التي أصبحت تحصل على 7%من وارداتها النفطية من السودان .وشركة" شيفرون "الآن تسعى جاهدة لاستعادة عقودها للتنقيب على البترول في السودان، لذلك نجد أن العديد من الخبراء يرجعون الاهتمام الأمريكي بدارفور، ليس للمشكلة الإنسانية المتفاقمة فيها وإنما للتنافس الدولي الشديد على بترول القارة الإفريقية، حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية (CFR)أن الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبارات الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الموقع الاستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون، كما أن دارفور تمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا وتلاصق دارفور حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى[1].

ولو انه يبدو بأن الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا دفعته مصالح أمريكية متمثلة في الاستحواذ على النفط في المنطقة، إلا انه في حقيقة الأمر ، وإن كانت فعلا هناك اكتشافات نفطية في تشاد وموريتانيا وأن هناك إنتاج فعلي للنفط في هذه الدول، إلا أن ما تنتجه دول شمال إفريقيا وما تتوفر عليه من احتياطات كبيرة لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول افريقية أخرى خاصة تلك التابعة لخليج غينيا، وهو ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل: إذا كان نفط شمال إفريقيا ليس بالأهمية التي تسد احتياجات الولايات المتحدة النفطية على الأقل في الوقت الحالي ، حيث لا تزال الاستكشافات مستمرة، لماذا إذن هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا ؟

خاصة وانه من خلال العنصر المتعلق بالمنطلق الأمني للاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا لم تصل بعد إلى الخطورة التي تصورها الولايات المتحدة مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل .

[1]– محمود ماضي ، الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا ، سويس انفو، ماي 200 ، في الموقع : http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

فمن الواضح إذن أنه لا يمكن الاعتماد على البعد الأمني لوحده، أو على البعد الطاقوي لوحده، أو حتى على كليهما فقط من اجل تفسير الاهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نتوصل إذن إلى أن الأهمية الإستراتيجية لشمال إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مصدرها هو المنطلقات الثلاث التي تم تناولها من خلال هذا المبحث، ولكن بدرجات متفاوتة، وفي نفس الوقت هي مرتبطة مع بعضها البعض ولا يمكن الاعتماد على احدها لوحده لتفسير التوجه الأمريكي نحو المنطقة[1].

[1] – أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 106 .

المبحث الثالث : آليات الإستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

لأنها صورت للعالم بأن اهتمامها بشمال إفريقيا هو فقط نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الأخير وأهمها الإرهاب اعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى منها ما هي خاصة بشمال إفريقيا فقط كمبادرة " بان الساحل(PSI) " و "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) " ومنها من هي تشمل القارة الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا وهي " القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM ".

المطلب الأول : مبادرة" بان الساحل PAN-SAHEL "

إن بناء القدرات المحلية للدولة لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية، برز كمكون رئيسي ضمن مكونات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 فاعتبرت الولايات المتحدة هذا المكون ذا أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة و تعد مبادرة " بان الساحل " كمثال جيد عن هذا النهج الأمريكي.

تعتبر الإرهاصات الأولى لمبادرة " بان الساحل " قد بدأت في الظهور منذ العام 2002 وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين امن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية[1].

مبادرة " بان الساحل "هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وحسب العقيد في الجيش الأمريكي Nelson Victor المسؤول عن برنامج" بان الساحل " لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن: << مبادرة " بان الساحل "هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي وخاصة بين الجزائر ومالي النيجر وتشاد>>[2].

أصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي

1-Elli Stephan , Briefing : The PAN-SAHEL Initiative , African affairs , vol 103, no.412 , july 2004, p59 .
2- Jim Fisher Thompson , L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb , 25 mars 2004 , in: http://www.america.gov/st/washfilefrench/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html

موريتانيا والنيجر وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية ويضم الفريق 500جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد . قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين ب 75.7 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية ، خصص منها 6،25 مليون للعام الأول[1].

تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من اجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها .هذه العمليات تتم تحت مسؤولية"EUCOM "وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية .

وإن كان قد تم تخصيص ميزانية قدرها 25.6 مليون دولار موزعة بين 5.3 مليون لمالي، 7.1 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا و 500 ألف دولار لتشاد، إلا أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى بأن ذلك غير كاف حيث قال :" إن ما نريد القيام به بناءا على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو و المزيد من المركبات "[2]، وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها من عناصر الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب . وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف ب : " مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء " TSCTI.

المطلب الثاني :مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراءTSCTI

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة 2005، امتدادا لمبادرة" بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية.

يمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها: " إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب

[1] – ليان كينيدي بودالي ، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، مركز مكافحة الإرهاب ، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة وست بوينت ، ص 2 ، في الموقع: http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf

[2]. International crisis group , Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? , op . cit , p 30-

وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة "[1].

تقدر ميزانية المبادرة ب: 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 والى غاية عام 2013، حيث أن 40 %من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID من اجل التعليم والصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية والمراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل والوكالات القانونية[2].

وإن كانت" مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء "تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة " بان الساحل " وهو ما يعرف ب: "عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء(TS-OEF، "(التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها. تتضمن هذه العملية السمات العسكرية لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية إضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية . وترعى قيادة قوات الولايات المتحدة في أوروبا (EUCOM مؤتمرات إقليمية لوزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات العسكرية لبناء الثقة بينهم ولتبيان فوائد التعاون .

كانت عملية فلينت لوك (Flintlock في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي. وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع والبشر.

إذا كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في منطقة شمال إفريقيا، فهي كذلك من وضعت الخطوط العريضة للمبادرة متعددة الأطراف من اجل تعزيز الأمن البحري في منطقة خليج غينيا سنة2004 ،المعروفة ب: "

[1] -US . Department of state country reports on terrorism , chapter 5- country reports : Africa overview , April 2006 , in : http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

[2] – ليان كينيدي بودالي ، مرجع سابق ، ص3 .

حرس خليج غينيا " الهادفة إلى تعزيز القدرات وقابلية التشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغ 2000 ميل بحري .

وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العمليات فيهما في نفس الفترة[1].

باعتبار أن منطقة شمال إفريقيا، أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم وأن هناك إمكانية أن تتحول المنطقة إلى أفغانستان ثانية جراء التوافد الإرهابي عليها، سارعت الولايات المتحدة ابتداء من سنة 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرتي : "بان الساحل "و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" .

غير أن واشنطن لم تكتف بهاتين المبادرتين وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما،إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من اجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في شمال إفريقيا وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا.

فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الأوروبية (EUCOM)والقيادة الوسطى أو المركزية (CENTCOM)وقيادة المحيط الهادئ (PACOM،)ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها رغبت بشدة بأن يكون مقرها احد دول وشمال إفريقيا وتعرف هذه القيادة ب : (الأفريكوم AFRICOM)

المطلب الثالث :القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس2003 " انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها"[2].

[1]. Pabst Martin , op . cit , p 61

[2] – قاسم نصر الدين ، الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة ، القبس ، العدد 12454 ، فيفري 2008 ، ص 38.

كما جاء في كلمة كلوديا انياسو،مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية ما يأتي :" بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية ولن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى (CENTCOM)، وقيادة المحيط الهادئ(PACOM) "[1]،هكذا إذن أصبحت الإدارة الأمريكية تجد بأن هناك ضرورة لأن تصبح للقارة الإفريقية قيادة عسكرية خاصة بها.

وإن كان المبرر لقيام هذه القيادة تربطه الولايات المتحدة بمسائل بيروقراطية، باعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية، يخلق صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركز اغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا مما يحتاج قيادة خاصة بالقارة ، فإن هناك من يرجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية ، أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ على الاستقرار الأمني في إفريقيا بل تتعداه إلى الاستفادة من النفط الإفريقي واحتواء النفوذ الصيني المتنامي باطراد في القارة الإفريقية.

يوم 6 فيفري 2007 قام الرئيس جورج ولكربوش بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا. وهي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "افريكومAFRICOM " وهي تشمل كل دول القارة ما عدى مصر، وفي الحقيقة يعتبر قرار إنشاء هذه القيادة المستقلة لإفريقيا تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاصاته قد بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001[2].

وبعد محاولات عديدة بأت جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أو في أحد دول شمال إفريقيا ، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في أول أكتوبر 2008 ، بقيادة الجنرال ويليام وورد (Ward E William)،

[1] – خيري عبد الر ا زق جاسم ، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، القاهرة ، مركز د ا رسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، فيفري 2009 ، ص90 .

[2] Robert G.Berschinki , Afrcom's dilemma :The global war on terrorism , capacity building humanitarianism- november 2007 , in: ‹, and the future of U.S security policy in Africa , strategic studies institute http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة.

وقد أعلن الرئيس بوش المهام الرسمية للقيادة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007 ، الذي أعلن فيه عن إنشاء القيادة وحدد هذه المهام في الآتي :

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي[1].

وتضم الافريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسئولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة . وقد قدرت ميزانية الافريكوم سنة 2007 ب 50 مليون دولار و5.75 مليون دولار سنة 2008 و310 مليون دولار في 2009، وقد طلبت إدارة أوباما من المالية 278 مليون دولار من اجل القيادة الإفريقية .

حددت الافريكوم أهدافها في النقاط التالية :

- هزيمة تنظيم القاعدة و التنظيمات و الشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للازمات الناشئة ، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من اجل هذه المهمة.
- التعاون مع دول افريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل.
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.

1-United States Africa Command , U.S.AFRICOM public affairs office , in: http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة[1].

وفي إفادة قدمها الفريق الأول وورد قائد الافريكوم، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 9 مارس 2010 وصف فيها بأن:

"عمليات و برامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في إفريقيا وفي ارض الوطن، و ذلك بدعم الأمن و الاستقرار في إفريقيا و في دول إفريقيا الواقعة في الجزر"[2]، وأوضح بأن القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل.

وقد تضمنت هذه الإفادة مطالعة عامة للبيئة الإستراتيجية في إفريقيا، وشرح للمنهج الاستراتيجي الذي تعمل وفقه القيادة، إضافة إلى العمل على التوضيح بأن الجهود التي تقوم بها القيادة سوف تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في إفريقيا وهو ما يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية و الأمن القومي الأمريكي.

1 – البيئة الإستراتيجية في إفريقيا : تم تناول البيئة الإفريقية عموما على أنها غير مستقرة تعاني العديد من المشاكل، أولا لكونها قارة النزاعات حيث لا تزال آثار النزاعات السابقة تعالج حتى الآن وهناك ما يمكن نشوبها في أي لحظة خاصة جراء التعدد الإثني الكبير في القارة وقد تم الاستدلال بالنزاعات في السودان، الصومال، أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية . ثانيا، لأنها تعاني من تحديات خطيرة متجاوزة للحدود للقومية كالتطرف العنيف والمتاجرة غير المشروعة والقرصنة . ثالثا، لأن إفريقيا لا تزال تواجه تحديات في مجالات الصحة العامة وخاصة إذا تعلق الأمر بالايدز (AIDS/HIV)، في مجال التطوير الاقتصادي وكذلك التحول الديمقراطي . وأخيرا، إفريقيا تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من رعاية أمنها والتصدي لهذه التحديات المختلفة .

2 – منهج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا : جاء في مقدمة الإفادة بأن منهج الافريكوم يستمد قوامه من مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، حيث قال وورد:

[1] United States Africa Command , op , cit-

[2] – إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ ، 09–10 مارس2010، ص10،من الموقع: http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf

" يخضع منهجنا لأهداف سياسة الحكومة الأمريكية عموما،فنحن نعمل متضافرين مع شركائنا في الجهات الحكومية الأخرى ،مثل وزارة الخارجية الأمريكية ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لضمان كون خططنا وأنشطتنا تدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية دعما مباشرا "[1].

3 – برامج و أنشطة القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا : لقد تم التطرق إلى البرامج والأنشطة للافريكوم من خلال تصنيفات للأغراض الأولية من هذه الأنشطة والتي كانت كالآتي:

- بناء إمكانيات القوات التقليدية للشركاء: وقد تضمنت مجموعة من الأنشطة والبرامج هي:

– النار الطبيعية (أوغندا في أكتوبر 2008): جمعت الافريكوم مع الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا (USARAF) أكثر من 1200 جندي (550 أمريكي والباقي من بوروندي، كينيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا) لتمرينهم على النار الطبيعية ومساعدتهم في بناء إمكانية للاستجابة للطوارئ الإنسانية المعقدة.

– محطة الشراكة الإفريقية (APS :(وهي مبادرة الارتباط الأمني البحري الرئيسية للافريكيوم، تقوم بالتعاون مع الدول والمنظمات غير الحكومية ببناء القدرات الأمنية البحرية لدى الشركاء الأفارقة.

– الأسد الإفريقي (المغرب) : وهو تمرين سنوي مع المغرب، حيث تقوم قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا (MARFORAF) بهذا التمرين الذي يركز على التبادلية التشغيلية بين الولايات المتحدة والمغرب والتدريب على الأسلحة المجتمعة جوا وأرضا وتدريب الأركان والتدريب على عمليات حفظ السلام والتدريب على الاستجابة للحالات الطبية والكوارث وعمليات المساعدة المدنية الإنسانية.

– بناء سلاح فعال من ضباط الصف (NCO) : حيث أن سلاح ضباط الصف في إفريقيا غير متطور وأن المساعدة في تطويره ستتيح الفرصة لترسيخ المزايا والسمات المسهلة للتدريب.

– التمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية : هذان البرنامجان يستخدمان من اجل التصدي لتحدي افتقار الأفارقة إلى المعدات القابلة للخدمة من معدات عسكرية فردية إلى عربات وغير ذلك .

[1]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص13 .

● دعم بناء إمكانيات القوات الأمنية للشركاء: هذا الدعم يكون من خلال:

– الشراكة الإفريقية لفرض القانون في المجال البحري (AMLEP): حيث يصعد أفراد من خفر السواحل الأمريكي ومن مفارز فرض القانون للدول المضيفة على مراكب تابعة للولايات المتحدة وللدول المضيفة لمنح المراكب ما يلزمها من الصلاحيات والقدرات للقيام بعمليات صعود وتفتيش وقبض واسر داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية التابعة للدول الإفريقية المشاركة، وقد أقيمت مثل هذه العمليات مع السنغال والمغرب وسيراليون والرأس الأخضر.

– تقييم القطاع الأمني :حيث أن القيام بتقييم متكامل ومتناسق لاحتياجات البلد الشريك يساعد في تطوير أنشطة فعالة ومنسقة[1].

● بناء الإمكانيات للقوات التمكينية للشركاء: تتضمن هذه القوات التمكينية، اللوجستيات ،المخابرات والاتصالات وإمكانية إزالة الألغام.

● رعاية علاقات إستراتيجية قوية: وذلك من خلال:

– برنامج شراكة الحرس الوطني من الولايات : وهو أداة لرعاية أنواع عديدة من ارتباطات العسكريين مع العسكريين والعسكريين مع المدنيين والمدنيين مع المدنيين.

– التعليم والتدريب العسكري الدولي والتعليم والتدريب العسكري الدولي الموسع، وقد تلقى نحو 90 ألف طالب عسكري ومدني من 44 دولة افريقية تعليما وتدريبا في الولايات المتحدة أو في بلادهم بقيمة 8.19 مليون دولار .

– برنامج ارتباط العسكريين مع العسكريين :يسمح هذا البرنامج بتقوية العلاقات الرئيسية وتعريف الشركاء بالأساليب العسكرية الأمريكية وتكتيكاتها وإجراءاتها التي يستطيعون استخدامها للتصدي لنطاق واسع من التحديات الأمنية .

● القيام بإصلاح قطاع الدفاع: كجهد من جهود إصلاح القطاع العسكري على النطاق الأوسع، وهذه الجهود تقودها وزارة الخارجية الأمريكية .

● رعاية التعاون الإقليمي والإدراك الظرفي والتبادلية التشغيلية: من أهم أنشطته:

– تمرين مسعى إفريقيا: الذي يعد من ابرز التمرينات على التبادلية التشغيلية في مجال الاتصالات ، جمع هذا المسعى في الغابون سنة 2009 ، بين دول افريقية وثلاث منظمات

[1]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص ص 15–25 .

إقليمية من اجل تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية عن طريق شبكات الاتصالات ويتوقع أن يتوسع مسعى إفريقيا لعام 2010 في غانا ليضم 30 دولة افريقية.

– تمرين خط العنقاء السريع لشمال إفريقيا : وهو تمرين امني بحري متعدد القوميات تقوده البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا ويركز على الاعتراض البحري والاتصالات وتبادل المعلومات.

● العمل مع الشركاء لمناهضة التهديدات المتجاوزة للحدود القومية وتهديدات المتطرفين: وذلك من خلال:

– جهود مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ودول الساحل من خلال عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء(TS–OEF) والتي تدعم بدورها برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) وكل هذا تقوم به قيادة العمليات الخاصة لمنطقة إفريقيا(SOCAFRICA) .

– جهود مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا والتي تقوم بها(HOA.CJTF) التابعة للافريكوم

– برنامج مكافحة المخدرات: الذي يقوم بتدريب وتجهيز ودعم مؤسسات فرض القانون والمؤسسات شبه العسكرية والوحدات العسكرية التي مهمتها مكافحة المخدرات وإرهاب المخدرات.

– عملية الصوت الموضوعي (OOV): التي تستعمل أنواعا عديدة من الوسائل الإعلامية مثل مبادرة الانترنيت الإفريقية للطعن في وجهات نظر الجماعات الإرهابية وتقديم منتدى للتعبير عن وجهات النظر البديلة وهي عملية منسقة مع السفارات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية[1].

● المساهمة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاعات الحالية: من خلال مبادرة عمليات السلام العالمية (GPOI) لوزارة الخارجية الأمريكية، وتقوم الافريكوم بدعمها بضباط وضباط صف يخدمون بصفة مدربين ومعلمين من اجل عمليات حفظ السلام.

● التصدي للحالات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار: من خلال مجموعة من البرامج والتمارين:

– تمرين MEDFLAG : الذي تم في شهر أوت 2009 مع قوات دفاع سوازيلاند بصفة تمرين على القدرات الطبية، طب الأسنان والطب البيطري[2].

[1]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص ص 25–28 .

[2]– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، مرجع سابق ، ص33 .

- برنامج الاستجابة للأوبئة الشاملة.

- برنامج فيروس قصور المناعة البشري متلازمة قصور المناعة المكتسب(AIDS/HIV) ويشمل البرنامج أنشطة تقديم عناية ومعالجة لأفراد الخدمة وعائلاتهم المصابين أو المتأثرين بالمرض .

- تمرين الوفاق المشترك (البنين): والغرض منه هو التدريب على عمليات حفظ و دعم السلام وقد جمع التمرين بنجاح سريتي مشاة من البنين مع سريتي مشاة من سلاح المارينز وتقوم بهذا التمرين MARFORAF الأمريكية .

إن كل البرامج المذكورة والأنشطة والتمارين تقوم بها القيادات المكونة والقيادات المتفرعة من القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا وهي :

- الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا(USARAF)
- القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا(NAVAF)
- القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا(AF/AFAFRICA17)
- قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا(MARFORAF)
- قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا(SOCAFRIC)
- قوة المهمات المشتركة المجتمعة – القرن الإفريقي – (HOA–CJTF)

من الواضح أن مهام القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" الافريكوم"، لا تنحصر فقط في الشق العسكري بل تتعداه إلى المجالات الأخرى المدنية بمختلف إشكالها والتي تم تناولها من خلال الأنشطة والبرامج المذكورة . فهل هذا هو منحى جديد في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة، فوجدت أن التحول إلى استخدام نوع من القوة اللينة أو الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة أو ما يسميه جوزيف ناي ب " :القوة الذكية " سيكون أنجع في القضاء على الظواهر الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ؟ أم أنها إستراتيجية أمريكية تهدف بالأساس إلى التحضير من اجل التوغل أو التدخل المباشر في القارة ؟ وهو الأمر الذي جعل الدول الإفريقية تتخوف وتتحفظ على استضافة مقر" الافريكوم "على أراضيها ما عدى ليبيريا التي رحبت بالفكرة، غير أن واشنطن هي من تحفظت على ذلك، ربما لبعد ليبيريا عن مركز الدائرة التي تهم الولايات المتحدة، بحيث فضلت هذه الأخيرة شمال إفريقيا أو شريط الساحل الإفريقي[1].

[1]– أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 142 .

وبالرجوع إلى شمال إفريقيا، فقد اعتبر هذا الأخير في الإفادة التي تناولناها بأنه يضم مجموعة من الدول الفاشلة التي لا تستطيع التحكم في حدودها، مما يغذي بيئات عمل مواتية للتطرف العنيف والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات وهو بذلك يمثل خطر على الوطن الأمريكي وعلى المصالح الأمريكية ، وقد اعتبر إضافة إلى القرن الإفريقي من اشد بؤر التوتر والأزمات والإرهاب في العالم، مما استوجب ضرورة وجود مثل هذه القيادة التي تقوم بجهود كبيرة من خلال مختلف البرامج و الأنشطة منها الـ : (TSCTI) والـ : (TS-OEF) لتحقيق الأمن في المنطقة[1] .

[1] – أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 143 .

الفصل الثالث

آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا بين الاستمرارية و التغير

المبحث الأول: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا

المطلب الأول: دور القوى الكبرى في شمال إفريقيا

المطلب الثاني: دور دول الجوار في شمال إفريقيا

المبحث الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا

المطلب الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا

المطلب الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة

المبحث الثالث: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا إلى درجة التدخل العسكري المباشر

المطلب الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة شمال إفريقيا

المطلب الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في منطقة شمال إفريقيا

الفصل الثالث: آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا بين الاستمرارية والتغير

يعد المفكر الفرنسي Tocqueville أول من استعمل مصطلح يدل على "المستقبل" كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية و كان ذلك سنة 1835 في كتابه " الديمقراطية في أمريكا ، " الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى[1]. وفي عام 1949 ابتكر المؤرخ الألماني "Ossip .K.Flechtein " مصطلح علم المستقبل Futurologie ليشير به إلى علم جديد عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة وقد دشن كتابه " التاريخ وعلم المستقبل " عملية تطبيق واسعة لهذا العلم، تستهدف التنبؤ بعيد المدى[2].

ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: " تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شانها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد"[3].

والاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا، كما انه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل وقد خلص اغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال إلى أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة[4].

وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بدراسة المستقبل من أبرزها [5]:

- الرغبة الملحة في معرفة المجهول، التي تشد كل من الباحث والإنسان إلى معرفة المستقبل، لاسيما وأن الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من الحاضر ويأمل ويعمل على ذلك.
- حداثة علم المستقبل وزيادة أنصاره منذ تأسيسه وتطوره.

---

[1]–وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص16 .

[2]–الخلدون الشمعة، "سيسيولوجيا المستقبل بين المستقبلية وعلم المستقبل"، مجلة العربي، العدد 10، مارس–افريل1979، ص210 .

[3]–إبراهيم سعد الدين و آخرون، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص25 .

[4]– جمال علي زهران، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة "، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد153، جويلية2003، ص2006 .

[5]– مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، الشراكة الاوروبية المتوسطية النتائج و ردود الافعال، بيروت: معهد الانماء العربي، ط1، 2002، ص320–321.

• إن علم المستقبل لا يفيد فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكن يفيد أيضا في تقييم الماضي و الحاضر .

• ارتباط المستقبل بالواقع السياسي فعلم المستقبل يمكن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة و جدية، قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 10 إلى 50 عاما.

• الدراسات المستقبلية تعتبر ضرورية و تؤدي إلى الإبداع الإنساني، حيث أن تطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم.

وقد أكد العالم الفرنسي Bertrand de Juvenile صاحب مشروع المستقبلات الممكنة (Futuribles) أن المستقبل ليس قدرا بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه " المفضل "و شكل كتابه الشهير "فن التنبؤ"(The art conjecture of) نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية، حيث شرح فيه كيفية عمل ما اسماه هيأت التنبؤ (Forum Provisionnel) التي تقوم بعمليات انجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة وقد أكد جوفينيل على ثلاثة جوانب عند انجاز الدراسة المستقبلية [1]:

– الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.

– سرعة الاتجاهات : بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين من ناحية والتسارع في هذا التغير من ناحية أخرى.

– العلاقة بين الظواهر و: تعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، أي التركيز على المنهج الكلي ورفض المنهج الجزئي .

وتعد تقنية السيناريو من أهم وابرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية وهي :

• السيناريو الخطي، الذي يفترض بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة .

• السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض التغير إلى الأحسن في ظاهرة معينة موضوع الدراسة .

• السيناريو التحولي أو الثوري، الذي يفترض حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة .

[1]–وليد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية النشأة و التطور و الأهمية " ، في:

http://www.altsamoh.net/article.asp?Id=44

انطلاقا من الجوانب الثلاث التي وضعها جوفينيل من اجل بناء دراسة مستقبلية، بإسقاطها على حالتنا موضوع الدراسة " مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا"، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة .

◙ بالنسبة للاتجاهات السائدة:

إن الاتجاه السائد بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا، هو أن هذه الأخيرة تجعل من البعد الأمني وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي كمحدد لتوجهاتها في المنطقة ومنه يصبح أي تحرك أمريكي في المنطقة يرتبط بالدرجة الأولى بمدى تأزم أو استقرار الوضع الأمني بها، بغض النظر إن كان الدافع الرئيسي لهذا التحرك هو خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بما يهدد الأمن و المصالح الأمريكية، أو كان الدافع الحقيقي هو اشتداد المنافسة الدولية في هذا الأخير بصفة خاصة والقارة الإفريقية عموما، في ظل ما أصبح تحظى به منطقة شمال إفريقيا من أهمية في المجال الطاقوي ، كذلك أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للتوجهات الإفريقية للولايات المتحدة.

◙ بالنسبة لسرعة الاتجاهات:

كما وسبق التطرق إليه بالنسبة للاتجاه السائد والذي يتعلق بالبعد الأمني كمحدد لمستقبل الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، فإن المدى الزمني للتغير وسرعته سيرتبط حتما بالظاهرة الأمنية وذلك من خلال:

أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه التأزم وعدم الاستقرار، وما يساعد على ذلك هو إما هشاشة وفشل دول الساحل الإفريقي، أو التدخل الأجنبي للقوى الكبرى المتنافسة على المنطقة مما سيجعل الأوضاع الأمنية تتدهور أكثر.

أن تتسارع الظاهرة الأمنية باتجاه الاستقرار والإصلاح من خلال جهود الولايات المتحدة، لكون الاستقرار الأمني في المنطقة يخدم مصالحها النفطية أو من خلال جهود دول الجوار التي تسعى إلى إبعاد خطر التهديدات الأمنية لمنطقة شمال إفريقيا عن حدودها الإقليمية، كما تسعى جاهدة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في الساحل تجنبا لأي تدخل أجنبي في محيطها الإقليمي يمكن أن يمتد إلى داخل حدودها.

◙ **بالنسبة للعلاقة بين الظواهر:**

لا يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، إن لم يتم الربط بين مختلف الظواهر المؤثرة فيها ومدى التفاعل بين تلك الظواهر التي تتعلق بـ[1] :

- الوضع الأمني في الساحل الإفريقي
- سياسات دول الجوار في الساحل الإفريقي
- المنافسة الدولية في المنطقة.
- مدى التغير والاستمرارية في السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا مع تغير الإدارات المتداولة على الحكم في الولايات المتحدة .

بعد تناولنا للجوانب الثلاث المحددة لسيناريوهات مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا يمكننا وضع سيناريوهين محتملين مع ترجيح احدهما عن الآخر وهما :

أولا: استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، أي محاولة إصلاح وتحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة دون تدخل عسكري مباشر، وهو ما يمثله السيناريو الخطي .

ثانيا: تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا إلى درجة التدخل العسكري المباشر، وهو ما يمثله السيناريو التحولي للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، إذ تتحول من مجرد تقديم تدريبات ومساعدات عسكرية ومدنية لإصلاح الأوضاع الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، إلى استخدام الآلة العسكرية المباشرة في هذا الأخير .

[1]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص158.

المبحث الأول : تحديات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا

إن الولايات المتحدة في سعيها لتجسيد اهتماماتها بدول شمال إفريقيا تواجهها مجموعة من التحديات تتعلق بالدرجة الأولى بسياسات ودور مختلف القوى الدولية في المنطقة منها القوى الكبرى التي يعد الدور الصيني والفرنسي في المنطقة الأبرز منها، ودول الجوار المتمثلة بالأخص في كل من الجزائر وليبيا اللتان أصبحتا تلعبان دورا إقليميا لا يستهان به في المنطقة، بما يمكن أن يؤثر ويعرقل الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

المطلب الأول : دور القوى الكبرى في شمال إفريقيا

الفرع الأول :الدور الصيني

إذا كان النفوذ الصيني في القارة الإفريقية من أهم الدوافع التي وجهت الاهتمام الأمريكي بهذه القارة إلى درجة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بهذه الأخيرة، فان هذا النفوذ الصيني وتسارع وتيرة تغلغله داخل مختلف الدول الإفريقية أصبح من أهم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وتصعب عليها تنفيذ أهدافها في القارة[1].

ولأن التواجد الصيني أصبح في كل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، فانه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في منطقة شمال إفريقيا من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين .وإن كان التواجد الصيني كان منحصرا فقط في السودان التي تحظى بالحصة الأكبر من العلاقات مع الصين فانه قد بدأت تتطور علاقات أخرى مع باقي دول شمال إفريقيا كالتشاد وموريتانيا ويمكن لمس الدور الصيني في المنطقة من خلال مجموع النقاط الآتية:

- بعد أن باعت شركة" شيفرون "الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجال الاستكشافات النفطية، دخلت الصين بقوة إلى السودان وحظيت باستثمارات نفطية هائلة فيها، حتى أصبح أكثر من نصف الصادرات النفطية من السودان تذهب إلى الصين وقد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبترول من اخذ 40% من حصة شركة

[1]- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 144 .

النيل الأعظم السودانية من اجل تطوير حقول النفط .وفي سنة 1998 قامت الشركة الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 930 ميل ينقل النفط إلى البحر الأحمر[1].

- تعتبر الصين اكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم استثماراتها 4 ملايير دولار، ليس فقط في المجال النفطي، بل إن التعاون الصيني السوداني في المجال الاقتصادي يمتد إلى قطاعات أخرى، كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل وشبكات المياه.
- نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة. وأسلحة خفيفة والمدافع المضادة للطائرات والألغام المضادة للدبابات، كما ساعدت الصين على إقامة ثلاثة مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحدة لتجميع دبابات (T-55)[2].
- وبالنسبة للعلاقات التشادية الصينية فقد عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد قطع تشاد، علاقاتها بتايوان واعترافها بجمهورية الصين الشعبية الموحدة في أوت 2003 ،حيث تلقت تشاد بعد ذلك بوقت قصير تخفيفا لعبء ديونها واتفاقات اقتصادية مع الصين وتبرعات طبية بقيمة 80 مليون دولار[3] .
- في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول مع شركة Cliveden السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتنقيب في المنطقة التي تغطي سبعة أحواض وهي منطقة بحيرة تشاد – مادياغوا–بنغور– دوبا – دوسيو –سلامات –ايرديس .وفي العام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم، في 2007/09/20 تم التوقيع بين الشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على اتفاقية يتم بموجبها بناء مصفاة مشتركة وفي 2008/10/26 تم وضع حجر الأساس لمصفاة البترول التشادية والذي سوف يبدأ التشغيل الفعلي اعتبارا من العام 2011[4].

---

[1] –Anthony Lake&Christine Whitman « More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa », op.cit., p 43 .

[2] – Ibid .

[3] –Dorothy–Grace Guerrero&Firoze Manji,**China's new role in Africa and the south a search for a new perspective**,fahamu–networks for social justice,cape town,nairobi and oxford :2008,p135.

[4] –Ian Taylor,« china's oil diplomacy in Africa » , in : http://la.gg/upl/GOTSIT.pdf

• وتعد تشاد من بين أهم عشر دول افريقية لها شراكات تجارية مع الصين كما هو موضح في الجدول الموالي، وإن كانت تحتل المرتبة العاشرة، الا أن ذلك حسب إحصائيات 2004، فبعد عودة العلاقات الصينية التشادية منذ عام 2006 تكثفت هذه العلاقات أكثر.

أهم عشر شركاء تجاريين إفريقيين مع الصين لعام 2004 (عن طريق الواردات) .

الدول	القيمة (مليون دولار)	النسبة من حجم التجارة بين الصين و افريقيا
انغولا	30422.63	%27.4
جنوب إفريقيا	2.567.96	%20.6
السودان	1.678.60	%13.4
الكونغو برازافيل	1.224.74	%9.8
غينيا الاستوائية	787.96	%6.3
الغابون	415.39	%3.3
نيجيريا	372.91	%3.0
الجزائر	216.11	%1.7
المغرب	208.69	%1.7
تشاد	148.73	%1.2
المجموع	11.043.72	%88.4

Source : International monetary fund ,direction of trade statistics (Washington DC :IMF,2005)

• موريتانيا كذلك نمت علاقاتها باطراد مع الصين، خاصة منذ العام 2007 بعد انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لموريتانيا وإعرابه عن أمله المخلص في زيادة وتنمية علاقات التعاون مع الصين، وردا على هذه المبادرة أرسل الرئيس الصيني **هوجين تاو** رسالة تهنئة له و أرسل مبعوثا خاصا لحضور حفل التنصيب، وقد وصل حجم التجارة الثنائية بين الدولتين إلى 707 مليون دولار في عام 2007، وقدمت الصين قروض ومساعدات إلى موريتانيا. وفي عام

2007 كذلك وقع المقاولون الصينيون اتفاقيات تقدر بـ 663 مليون دولار تغطي إمدادات المياه والاتصالات والزراعة وبناء الطرق [1].

ما يمكن ملاحظته هو أن علاقات الصين مع دول شمال إفريقيا بصفة خاصة وإفريقيا عموما هي ضمن بعد واحد وهو البعد الاقتصادي، فكثيرا ما أكدت الصين على سيادة بلدان إفريقيا واحترمت هذه السيادة ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان وأظهرت تعاطفها مع هذه الدول في كل مناسبة وكانت داعمة للقضايا الإفريقية وللأنظمة السياسية القائمة، فضلا عن إلغاء بعض الديون وتقديم قروض ميسرة .كل هذه الأمور ساهمت بشكل كبير في التوغل الصيني في الدول الإفريقية وترحيب هذه الأخيرة بالاستثمارات الصينية وتقديم كل التسهيلات لها .وهو الأمر الذي أصبح يؤرق واشنطن ويشكل تحديا حقيقيا لمصالحها في المنطقة، فأصبحت خطوة أمريكية تسبقها خطوات صينية.

وحسب الرؤية الأمريكية فإن النفوذ الصيني في القارة الإفريقية عموما يشكل ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الولايات المتحدة شركائها الغربيين:

1- **حماية الصين للدول المارقة:** كما هو الحال في السودان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول المارقة الداعمة للإرهاب وبأنها ارتكبت إبادة جماعية في حق الشعب السوداني، ومع ذلك تبقى الصين حامية لها في مجلس الأمن كما أن الصين قد حثت المحكمة الجنائية الدولية على إلغاء مذكرة الاعتقال التي أصدرتها بحق الرئيس السوداني عمر البشير قائلة بأن ذلك يساعد في تحقيق الاستقرار في منطقة دارفور التي تعاني من ويلات الحرب.

2- **التغير في أنماط التأثير:** حيث أن الولايات المتحدة تعتمد على المساعدات المشروطة فتركز على قضايا تعزيز الشفافية والسياسات الاقتصادية السليمة وحقوق الإنسان كشروط لابد توفرها من اجل تقديم الدعم والمساعدات .في حين أن المساعدات والاستثمارات الصينية تعتبر جذابة بالنسبة للأفارقة على وجه التحديد لأنها غير مرتبطة بالشروط المتعلقة بالحكم و الاستقامة المالية .وخير مثال على ذلك هو انغولا التي تم الضغط عليها من قبل صندوق النقد الدولي من اجل تحسين الشفافية في القطاع النفطي وإجراء إصلاحات أخرى، تمهيدا للمؤتمر

[1]- "العلاقات الصينية الموريتانية تنمو بطرد"، في: http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/24/content_602589.htm

المقرر للمانحين للمعونة، غير أن انغولا عقب ذلك حصلت على قرض بـ 2 مليار دولار من الصين، وبدت بذلك اقل اهتمام بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي[1].

3- **المنافسة التجارية:** خاصة وأن الصين تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز مصالحها لا تتوفر لدى الولايات المتحدة، متمثلة بالخصوص في الاستثمارات من خلال الشركات المملوكة للدولة، بحيث أن هذه الاستثمارات ليس من الضروري أن تكون مربحة ما دامت تخدم الأهداف الوطنية للصين، وبالتالي تصبح الصين تحصل على العقود الرئيسية في الدول الإفريقية لأن عروضها كثيرا ما تكون منخفضة ما يعزز التواجد والاستثمار الصيني، اكثر من نظيره الأمريكي الذي يعمل من خلال القطاع الخاص الذي يبحث على الربح الفردي بالدرجة الأولى.

إن هذه العوامل الثلاث التي تم تناولها تمثل بالدرجة الأولى الأسباب التي تجعل الصين شريكا مرحبا به في الدول الإفريقية، وفي نفس الوقت هي عبارة عن تحديات على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهتها قبل أن تصبح الصين مستقبلا الشريك الأول لهذه الدول وتؤثر على التطلعات الأمريكية في الدول الإفريقية بما فيها شمال إفريقيا .

في الحقيقة إن كان الدور الصيني هو الأكثر بروزا في المنطقة، فهو ليس الوحيد، فدول آسيوية أخرى هي كذلك أصبحت اقتصادياتها متسارعة النمو مما يجعلها تسعى دائما للحصول على النفط والموارد الطبيعية الأخرى في إفريقيا، كالهند وماليزيا والكوريتين الشمالية والجنوبية وهي دول تنتهج تقريبا نفس النهج الصيني في القارة الإفريقية.

الفرع الثاني :الدور الفرنسي

إن التحدي الأساسي الذي يتأتى للولايات المتحدة من فرنسا، هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الإستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيهاشمال إفريقيا أكثر الأقاليم الإفريقية التي عرفت تواجدا فرنسيا واسعا وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدوله .والاستراتيجية الفرنسية في المنطقة لا تخلو كذلك من

1- Anthony Lake &CWhitman,Christine, « More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa »,op.cit.,52.

النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني وأمريكي يهدف إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية في المنطقة .

وتعتبر تشاد من أكثر محاور المنافسة بين القوى الثلاث في شمال إفريقيا، حيث تعد "نجامينا "هي الموقع الأخير للنفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية بوصول عبد الله واد إلى السلطة[1].

وقد اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغيير طبيعة علاقتها مع الدول "الفرنكوفونية "من التبعية إلى الشراكة، إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة، فساندت فرنسا نظام الرئيس ادريس ديبي في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة وذلك بداية من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من اجل السماح لديبي بالترشح للرئاسة لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات.

وقبل ذلك كانت العلاقات التشادية الفرنسية قد شهدت بعض التوترات في مارس سنة 2000عندما طلبت تشاد من السفير الفرنسي آنذاك مغادرة أراضيها على خلفية تمتعه بعلاقات مميزة مع رئيس حركة" العدل والمساواة "المعارضة آنذاك، وبعد طرد سفيرها من تشاد استضافت" توجويمي "رئيس حركة المعارضة، وأصدرت خريطة فرنسية تشكك في تبعية إقليم اوزو لتشاد، كما دعت البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته (44 مليون دولار) في مشروع حوض سيدجي النفطي بدعوى أن الاشتراطات البيئية والمهنية غير متوافرة، كما أصدرت السفارة الفرنسية في" نجامينا "بيانا أعلنت فيه عن انسحاب الشركة الفرنسية للنفط "آلف "من الاستثمار في تشاد وتبعها انسحاب" شل "البريطانية وهو ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في تشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية [2].

وقد استغلت الولايات المتحدة توتر العلاقات الفرنسية التشادية وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، فتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية بتشاد.غير أن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكي في

[1]– عبد الله صالح، "الازمة التشادية... الى اين"، مرجع سابق، ص 166 .

[2]– المرجع نفسه، ص 167 .

المنطقة، فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة أخرى فبدأت بتدعيم الرئيس ديبي كما وضحنا ذلك سابقا.

كما عملت فرنسا على تثبيت وجودها في تشاد من خلال مشاركتها في القوات العسكرية التي قرر الاتحاد الأوروبي مؤخرا نشرها في كل من شرق تشاد و (**EUFOR**) الاوروبية افريقيا الوسطى، وتتشكل هذه القوات من نحو 4000 جندي من 14 دولة أوروبية من بينهم 2000 جندي فرنسي، مما يعكس الهيمنة

الفرنسية على هذه القوة الأوروبية، خاصة وأن باريس اختارت أن تأخذ على عاتقها تأمين المعدات والتجهيزات اللازمة لتلك القوة وتعهدت بتحمل الكلفة الإجمالية لنشرها هناك.

وفي نفس اتجاه دعم الأنظمة الصديقة، أبدت فرنسا ارتياحها لنجاح الرئيس المالي في الانتخابات، حيث شارك كوشنير وزير الخارجية الفرنسي في حفل تنصيب الرئيس امادو توماني توريه في جوان عام2007.

وحرصت فرنسا على إزالة التوتر في العلاقات بين كل من السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حيث رتبت فرنسا قمة ثلاثية بين رؤساء السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على هامش القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة والعشرين وذلك بهدف دراسة الوضع المتأزم في هذه المنطقة والوصول إلى ترتيبات تهدئة الجبهة السودانية التشادية التي تشتعل أحيانا بسبب العمليات التي تنفذ عبر الحدود[1].

إن هذا النفوذ والدور الفرنسي في دول شمال إفريقيا وإفريقيا عامة، هو من أهم التحديات التي تضعها الولايات المتحدة في الحسبان في إطار استراتيجيتها تجاه المنطقة .خاصة وأن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في المنطقة، فهي تنفرد مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة باستخدامها للأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة .بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الإفريقية.

[1]– أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 150 .

المطلب الثاني :دور دول الجوار في شمال إفريقيا

الفرع الأول :الدور الجزائري

إن الدور الجزائري في منطقة شمال إفريقيا يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر . فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في المنطقة ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من اجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

- ✓ لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الولايات المتحدة مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في شمال إفريقيا .
- ✓ لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة اخص بعد إنشاء القيادة العسكرية التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها ، AFRICOMالخاصة بإفريقيا .

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من ابرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في المنطقة وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية

خاصة فيما يتعلق بالتهديدات المندرجة ضمن القانون العام وأهمها : الهجرة السرية، التهريب وانتقال الأوبئة.[1]

وليس التدخل الأمريكي فقط هو ما ترفضه الجزائر، فهي كذلك رفضت في شهر فيفري 2009 طلبا فرنسيا وبريطانيا يقضي باستغلال مجالها الجوي لرصد وضرب الجماعة الإرهابية التي اختطفت الرهائن الأوروبيين الستة في شمال مالي والنيجر.

وإن كانت الجهود الجزائرية من اجل جعل الأوضاع الأمنية في منطقة شمال إفريقيا ترجع إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من اجل تسوية مشاكل الطوارق في مالي والنيجر، فإن تلك الجهود قد توالت كذلك فيما يخص معالجة التهديدات الجديدة في المنطقة المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك .فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من اجل تجفيف المنابع المالية التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة .وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر .ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر" سرت"، ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في17 ديسمبر 2009 .

ويعد اتفاق تمنراست الأخير حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمنراست بمثابة التتويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول شمال إفريقيا التي تتقاسم معها نفس الحدود، من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة .وقد تقرر إنشاء هذه القيادة بإعلان لبيان صادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي والنيجر عقد برعاية محافظة السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في تمنراست يومي 12 و 13 أوت 2009 من اجل تنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية [2].وقد رفضت الجزائر

[1] – عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 10 .

[2] – Salima Tlemcani, « Lutte contre le terrorisme au sahel :le commandement militaire basé a tamanrassat »,**EL Watan**, edition du 21 avril 2010 .

حضور وفد من المخابرات الأمريكية لهذا الاجتماع التنسيقي الهام، حيث حرصت الحكومة الجزائرية على التأكيد بأن اللقاء سيعقد بعيدا عن الوصاية الخارجية، وبررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار استبعاد الجانب الأمريكي بالقول:

"أن هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة"[1].

وقد دخلت" خطة تمنراست "حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 افريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الجزائرية يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية.

ويعد سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمنراست مندرجا أساسا في سياق خطوات إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء ورفضه تماما مهما كانت مبرراته بالنسبة للمتدخلين الفرنسي والأمريكي.

الفرع الثاني : الدور الليبي

فيما يخص التحدي الليبي للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا فهو يظهر من خلال ما تشكله المنطقة من عمق استراتيجي بالنسبة لسياسة ليبيا الإفريقية، فليس من السهل أن تقف ليبيا مكتوفة اليدين وتسمح بتدخل أمريكي في شؤون منطقة تعتبرها ليبيا في رعايتها أو تحت مسؤوليتها وترى بأن من واجبها حمايتها ودعم الاستقرار فيها وذلك ضمن منظمة " تجمع دول الساحل والصحراء(س ص)" الذي انشأ بمبادرة ليبية، حيث استطاعت ليبيا من خلال هذا التجمع تعميق دورها الجديد في القارة الإفريقية كراعية لعمليات السلام.

وقد تأسس هذا التجمع في فيفري 1998 بتوقيع خمس دول إلى جانب ليبيا على وثيقته التأسيسية وهم :مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، السودان ثم اتسعت عضويته إلى 18 دولة.

[1] – بوعلام غمارسة، "قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي "، **الشرق الاوسط** ، العدد 11216،الخميس 13 اوت 2009.

تقوم ليبيا من خلال التجمع بالدعم الاقتصادي لدول شمال إفريقيا ودعم تنميته من خلال عائدات النفط لديها، ويعتبر هذا الدعم الليبي من أهم أدوات بسط النفوذ الليبي في المنطقة الساحلية لجعلها مجالا حيويا داعما للدور الليبي في القارة الإفريقية ككل.

وقد لعبت ليبيا دورا مهما في إعادة العلاقات بين السودان وتشاد واستضافت العديد من القمم الإفريقية واللقاءات التشاورية لوضع حد للمشاكل التي يعانيها إقليم دارفور السوداني .هذا الدور الليبي الفاعل في منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى قدرة الرئيس الليبي معمر القذافي على تحريك الجماعات الترقية بسهولة من اجل تحقيق أهدافه في المنطقة، مثلما حدث وانظم العديد من الطوارق إلى الفيلق الإسلامي الذي أنشأه الرئيس القذافي لتنفيذ خططه القومية من اجل دولة الصحراء الكبرى (خاصة في سياق الحرب ضد تشاد) [1]، أصبح يشكل تحديا بالنسبة للولايات المتحدة، فعندما تلقت دول شمال إفريقيا الدعم الليبي مستمرا، فهي لن تكون بحاجة إلى نظيره الأمريكي.

إن التحديات التي تم تناولها سواء تلك المتعلقة بدور القوى الكبرى في منطقة شمال إفريقيا أو تلك المتعلقة بدول الجوار، إضافة إلى الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة، إستراتيجية الأمن القومي التي تتبناها الإدارة الأمريكية ، مدى التطور في الأوضاع الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، كلها عوامل تساهم بدرجة كبيرة في تحديد مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، كل هذا ستتم الاجابة عنه في المباحث الأتية .

1- Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel Africain »,op.cit., p63 .

المبحث الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا

إن ما يمثله الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، هو اهتمام أمريكي بالمنطقة، مرجعيته هي الوضع الأمني غير المستقر فيها وتجسيد هذا الاهتمام هو من خلال مبادرات وبرامج للتدريب العسكري بالتنسيق مع دول شمال إفريقيا لمواجهة التحديات الأمنية فيه، إضافة إلى مساعدات مختلفة تندرج تحت تلك المبادرات، أي أن آليات تجسيد الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا هي بعيدة عن العمل العسكري المباشر في المنطقة .

ولان السيناريو الخطي يتم بناءا على استقراء الماضي والحاضر وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي[1]. فإنه وبناءا على هذا المفهوم للسيناريو الخطي، فإن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا من المتوقع أن تستمر على وضعها الحالي، أي أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيستمر ولكن على نفس الوتيرة الحالية، دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام. وفي نفس الوقت يبقى تجسيد هذا الاهتمام بالطرق غير المباشرة، حيث لن يتطور الاهتمام بخطورة الوضع الأمني في المنطقة إلى درجة التدخل العسكري .

وقد تم وضع هذا السيناريو الخطي للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بناءا على المعطيات التالية :

المطلب الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا

إن كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة، خاصة منها تلك صاحبة المصلحة في منطقة شمال إفريقيا كفرنسا، تصور بأن الوضع الأمني في منطقة شمال إفريقيا هو في غاية الخطورة، فإن المتتبع للأوضاع الأمنية في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الصورة، فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي – الصحراوي، لم تسجل عمليات أخرى تتخطى الإقليم أو تستهدف منشآت دولية كالسفارات الغربية مثلا في المنطقة وعدم خطورة الوضع الأمني في

[1]– جمال علي زهران، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة "، مرجع سابق، ص35 .

منطقة شمال إفريقيا وكذلك استبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع إلى مجموعة من المعطيات أهمها[1]:

• إن المتتبع للأوضاع الداخلية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها مترديةً، حيث يتراوح دخل الفرد فيها 500 دولار سنويا مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع.

• يتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة الغير شرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فان ذلك لا يعني بالضرورة استفحال الإرهاب وكل ما هو مرتبط به، كما أن الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد من تحرك وتنقل هذه الأخطار ولا يرفع من زيادة نشاطاتها وفعالياتها مستقبلا.

لكن رغما هذا لا ننكر وجود مشاكل وتهديدات أمنية كشفتها أزمة شمال مالي والتي نشبت في سنة 2012 عن مدى المخاطر الأمنية الكبيرة التي تتهدد منطقة الساحل والصحراء و دول شمال إفريقيا واستقرارها و امن شعوبها بعدما سيطرت الجماعات المتطرفة المسلحة على منطقة الأزواد في تطور دراماتيكي للأحداث اندلع عقب الانقلاب العسكري الذي قاده ضباط في الجيش المالي ضد الرئيس امادو تومانو توري.

فقد أصبحت المنطقة مسرحا لعمليات ولنشاط المجموعات الانفصالية و المجموعات الإرهابية المسلحة خاصة بعد تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر إلى اسم القاعدة في المغرب الإسلامي وارتباطها بالإرهاب العالمي وإعلانها الحرب على جميع دول المنطقة مهددة بذلك الأمن والاستقرار والتعايش و السلام وسلامة الأجانب من السياح والعاملين بمنظمات الإغاثة الدولية[2].

لقد كانت تلك الأزمة مؤشرا واضحا على الضعف الهيكلي الذي تعاني منه دولة مالي وكذا عدد من دول شمال إفريقيا ومؤشرا موضوعيا على السياسات العبثية التي استمرت طيلة السنين

---

[1] – حسين قادري، "مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي" ، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، نوفمبر2008، ص4 .

[2] – بدر الدين الخمالي ، "التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل وانعكاساتها الأمنية"، في:

http://www.islammaghribi.com

الماضية في تدبير الشؤون الداخلية و تحقيق الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة بالإضافة إلى الممارسات الغير منضبطة لقواعد القانون الدولي و عدم احترام حسن الجوار و التساهل في ضبط و حماية الحدود أمام الهجرة السرية وتجارة المخدرات والسلاح و ضعف العمل المشترك و التنسيق لتحصين الأمن الإقليمي من خطر الإرهاب والجريمة العبر الوطنية مما اضر بشكل بالغ بكل جهود التنمية الإقليمية و بدينامية التعاون الاقتصادي و الاستراتيجي.

خاصة بالنسبة لدول الساحل الرئيسية الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وهو ما أدى في النهاية إلى تفريخ منظمات الجريمة العبر الوطنية والمجموعات الإرهابية و التنظيمات المسلحة الجديدة التي تتبنى العنف والقتل والتدمير في سبيل تحقيق مشاريعها التخريبية كما أدى إلى التدخل العسكري الدولي بالمنطقة خاصة التدخل الفرنسي المدعوم بأمريكيا وغربيا من اجل إعادة السيطرة على المنطقة و حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ودعم الدول الإفريقية الحليفة للغرب في إطار الحرب على الإرهاب.

لقد كانت الأزمة المالية وما ترتبت عنها من تداعيات إقليمية ودولية خطيرة نموذجا واقعيا على ما يمكن أن تسفر عنه الحركات الانفصالية والمليشيات المسلحة من دمار وتخريب في المنطقة برمتها وتهديدات أمنية قد تتجاوز مدى منطقة الساحل والصحراء لتمتد إلى كامل منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد الأزمات التي شهدتها ليبيا و تونس إبان حراك الربيع العربي و تمكن عدد من الحركات الجهادية من الاستحواذ على مخازن الأسلحة التي فتحت على مصراعيها بعد سقوط نظام القذافي وبعد أن تحولت مخيمات المحتجزين بتندوف إلى ملجأ آمن لعدد من قيادات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وثبوت تعاون جبهة البوليساريو مع التنظيمات الإرهابية و منظمات الجريمة العبر الوطنية وتنسيقها المستمر معها في تجارة البشر والهجرة السرية وتهريب المخدرات و تجارة الأسلحة وتجارة المساعدات الإنسانية.

إن تأثيرات الوضع الأمني الغير مستقر في شمال إفريقيا على قضية الصحراء المغربية تبدو أثاره اليوم كذلك جلية على المنطقة أكثر من أي وقت مضى خاصة مع تمادي جبهة البوليساريو في الممارسات العدائية ضد الوحدة الترابية المغربية التي تنتهجها من اجل عرقلة مسلسل التسوية السياسية للنزاع وفقا للدينامية الجهوية التي أطلقتها الأمم المتحدة ووفقا لمقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المملكة المغربية والذي يضمن تطبيقه إنهاء حالة الصراع بالمنطقة و إيجاد الحل العقلاني للمعاناة الإنسانية التي يكابدها منذ 39 سنة المحتجزون الصحراويين

بمخيمات تندوف وطي ملف الصحراء المغربية بشكل نهائي ضمن منظومة تشاركية توافقية تروم التعايش المشترك وضمان حقوق الإنسان و تحقيق التنمية.

لقد سعى المغرب بشتى الطرق الدبلوماسية إلى محاولة احتواء الخلاف الإقليمي مع الجزائر والذي يسببه دعمها للطرح الانفصالي المناوئ للوحدة الترابية المغربية وخدمة الأجندات الاستعمارية في المنطقة وتعطيل مسيرة الاتحاد المغاربي و تقويض جهود التعاون المشترك لتحقيق التنمية و محاربة الإرهاب والتطرف وكل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود[1].

كما ظهر بالملموس أن السياسة التي اتبعها النظام الجزائري منذ عقود في تأجيج الصراعات الحدودية وضرب مقومات الوحدة المغاربية و زرع بذور الصراع والكراهية بين شعوب المنطقة هو ما أدى في النهاية إلى ظهور الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي وجدت في التربة الجزائرية خلال التسعينيات المناخ الملائم للتفريخ والتكاثر و الانتشار في المحيط الإقليمي كان شمال مالي ابرز ضحايا تلك السياسة البئيسة.

لقد كشفت أزمة شمال مالي بعد سيطرة الجماعات المسلحة على إقليم الأزواد عن مخاطر جمة تتهدد التعايش الإنساني و التراث و الهوية و الثقافات المحلية حيث عملت تلك الجماعات والمجموعات بعد استيلائها على مدينة تومبكتو التاريخية على انشاب مخالب التخريب والدمار و التدمير في احد أهم المعالم الحضارية في الغرب الإسلامي و إحراق عدد من المخطوطات والكتب النادرة ومحاولة فرض نموذج مجتمعي متطرف وغريب عن الوسطية والاعتدال الديني والسماحة التي عرف بها الطوارق في المجتمع الأزواد وضرب ارتباطهم الروحي بالزوايا والطرق الصوفية وفرض أيديولوجيا دينية جديدة على الساكنة تعتمد على التطبيق المتعسف لإحكام الشريعة الإسلامية في ظل وضع إنساني مأساوي و فقر مدقع ونقص شديد في الغذاء والكساء و ضرورات الحياة الكريمة.

إن مخاطر تأجيج النزعات الانفصالية في منطقة الساحل و بالخصوص في الصحراء المغربية تكمن في انها تعمل على تعريض امن المنطقة كلها للوقوع بين مخالب مشاريع الفوضى والضعف الهيكلي والقضاء على استقرار وامن المنطقة وإدخالها في دوامة حروب إقليمية لا تنتهي حيث ستوفر المساحات والمناخ الملائم للجماعات المتطرفة والمتشددة لكي تنمو وتتكاثر لنشر التخريب و التدمير والفوضى في كامل المنطقة مستغلة تصارع الدول و

[1]– بدر الدين الخمالي، مرجع سابق .

انهيار السلط السياسية و ضعف الاستراتيجيات الأمنية و تفاقم الصراعات الإقليمية الحدودية وتناقضاتها والتشرذم الداخلي الديني والمذهبي والقبلي كما هو الحال بمالي والنيجر وضعف أنظمة الحكم وعبثية سياساتها الداخلية والخارجية كما هو حال الجزائر وموريتانيا.

المطلب الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة

إن الدور الذي تقوم به كل من الجزائر وليبيا في منطقة شمال إفريقيا ، يتضح تأثيره ودوره في وضع هذا السيناريو من خلال نقطتين رئيسيتين :

ما تلعبه هذه الدول من دور في تطويق الأزمات في منطقة شمال إفريقيا ومساهمتها الكبيرة في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وذلك لما تقوم به ليبيا من خلال "منظمة تجمع دول الساحل و الصحراء" و، كذلك الاستقرار الأمني الذي لطالما سعت الجزائر إلى تحقيقه منذ التسعينات وإلى يومنا هذا من خلال وساطتها في حل الأزمات الداخلية لدول شمال إفريقيا كمشاكل الطوارق في المنطقة، أو مبادراتها الأخيرة للحد من استفحال التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا خاصة منها الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية[1] .

ما يمثله الدور الجزائري والليبي في المنطقة من تحدي، يجعل من التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة صعبا نوعا ما، حيث أن هاتين الدولتين تسعيان جاهدتان لتحسين لأوضاع الأمنية في المنطقة تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر .

هذا الدور الذي تقوم به دول الجوار في منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى ضعف احتمال تفاقم وتأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، يجعل من سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا واردا ومحتملا، خاصة و أن المصالح الأمريكية وفي ظل هذا الوضع هي غير مهددة وبالتالي ليس هناك حاجة إلى إهدار الكثير من الأموال وإرهاق الخزينة الأمريكية أكثر مما هي عليه بفتح جبهة جديدة للحرب في وقت لم يتم فيه بعد إغلاق الجبهتين المفتوحتين في العراق وأفغانستان.

ان برامج التدريب و تقوية المؤسسة العسكرية التي تتضمنها المشاريع الامريكية و المساعدات العسكرية التي تتلقاها الجيوش الافريقية سواء في افريقيا الغربية او في منطقة الساحل و شمال افريقيا تفوق ما يخصص لتطوير دولة القانون و للتنمية و هو ما يعني خلق ودعم عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية في الدول الافريقية لصالح المؤسسة العسكرية التي توجد

[1]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص160.

في وضعية المسيطر على الشؤون السياسية منذ استقلال هذه الدول و هو ما سوف يضاعف بكثير من دور العسكر في الحياة السياسية تحت ذرائع الامن(الانقلابات العسكرية في افريقيا)، عملية تزيد من عرقلة مسارات الانفتاح السياسي المتعثر منذ عشرات السنين و ضعف الدولة المدنية التي هي اساس الحوار و المشاركة السياسية .

و ختاما فان هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية–الامنية ،سوف تضاعف من عدم الاستقرار الذي سوف يزيد من استنزاف الخزينة المالية للدول الافريقية و منها الجزائر بالأخص في محاربة الارهاب دون القضاء عليه . فخارج اطار التنمية و الحوار الشامل، فان منطقة الساحل والمنطقة المغاربية و بحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة .و سوف يظل البديل الاساسي لحل ازمات المنطقة هو مقاربة الامن الإيجابي paix positive ، او بناء الامن التي يطرحها المفكر Johan Galtung، و التي تترجم من خلال الانصاف، العدل و التنمية و غياب ظاهرة الاستغلال و العنف بكل اشكاله و عدم التنكر للشعب في ممارسة حقوقه الانسانية. و هي المقاربة التي تعتمد ايضا على الجهد المتعدد الاطراف بين كل الدول شمال إفريقيا في اطار تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي و التعاون العربي – الافريقي[1].

1- Noemi Ral .la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 septembre : incohérences et controverses. In : www .cepes.uqam.ca

المبحث الثالث: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا إلى درجة التدخل العسكري المباشر

ينطلق هذا السيناريو من أن تجسيد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا لن يبق منحصرا فقط في مجرد التدعيم والمبادرات الأمريكية المختلفة والمنسقة مع الدول المعنية في المنطقة. وإنما ستتحول الاستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في شمال إفريقيا بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة والقضاء على الإرهاب فيها وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهدافا أمنية أو أهدافا متعلقة بالاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الإفريقية عموما، أو تطويق ومحاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في إفريقيا. والتحول إلى العمل العسكري المباشر سيكون لأحد الأسباب التالية أو لكلها مجتمعة :

المطلب الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة شمال إفريقيا

إن تدهور الوضع الأمني في منطقة شمال إفريقيا ، إن كان من حيث الأزمات الداخلية، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، هذا التدهور سواء كان حقيقيا أو مفتعلا من طرف القوى الكبرى من اجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يخلق المبرر الرئيسي والمقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة كما حدث مع أفغانستان .

وفي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا وهي[1]:

• الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر .

• الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

• ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو

[1]– حسين قادري، "مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي" ، مرجع سابق، ص5.

توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، حيث أن الصومال وإيريتريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح.

• المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرجح انتقالها أو توسيعها إلى منطقة شمال إفريقيا لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع.

• الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام الغير متوفر في الطوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت، خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد و ابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة .

المطلب الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في منطقة شمال إفريقيا

لعل التدخل العسكري في منطقة شمال إفريقيا يعد الحل الوحيد أمام الولايات المتحدة الأمريكية في حال احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية والمصالح الصينية المتنامية في شمال إفريقيا خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة فإن المنطقة مرجحة لتكون حلبة صراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نفطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على أفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية استراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا. لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في منطقة شمال إفريقيا بمثابة الاستراتيجية الفعالة تحسبا لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية

لكن المثير للاهتمام هو انه في فترة إدارة ولكر بوش أين كانت الحرب الوقائية واللجوء إلى العمل والتدخل العسكري المباشر هو الاستراتيجية الرئيسية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في إدارة وتسيير الشؤون الدولية فانه بالرغم من طغيان ذلك التوجه على السياسة الخارجية الأمريكية إلا انه لم يتم التدخل في منطقة شمال إفريقيا، ولعل ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها :

– الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعا في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق 100مليار دولار عام 2001 ، أصبحت تعاني من عجز يقدر ب 250 مليار دولار خلال عام2007.[1] مما لن يسمح بتحمل تكاليف حرب أخرى خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الأمريكي.

– خطورة الوضع الأمني في المنطقة ليست بالدرجة التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فيها بسهولة وتكتسب الشرعية الدولية لهذا التدخل، إضافة إلى أن أي تدخل أمريكي في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لتلميع صورتها في المجتمع الدولي بعد أن تزعزعت هذه الأخيرة بعد حربي العراق وأفغانستان.

وإن كانت إدارة بوش صاحبة شعار الحرب الوقائية والعمل العسكري لم تتدخل في شمال إفريقيا، فإن إدارة أخرى كإدارة أوباما حاليا لن تفعل ذلك هي الأخرى سواء كان ذلك للأسباب التي تم ذكرها، أو لكون هذه الإدارة وكما جاء في وثيقتها لاستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010:

" استخدام القوة ضروري في بعض الأحيان، ونحن سوف نستنفد الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل أي عدم اللجوء إلى العمل العسكري إلا في حالة استنفاذ الوسائل الأخرى كالدبلوماسية والتنمية والمؤسسات الدولية[2].

ولهذا يبقى السيناريو الأول المتعلق باستمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا هو المرجح في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب .

[1] –عمرو عبد العاطي، "الأحادية الامريكية بين الاستمرارية و الزوال"، السياسة الدولية، القاهرة: العدد173، المجلد43، جويلية20087.

[2] –National Security strategy, Washington D.C,May 2010, p 22, in: http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

الخاتمة

وفي الأخير ومن خلال هذه الدراسة فإننا نخلص إلى أن الأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية الى الاهتمام بمنطقة شمال إفريقيا والآليات التي استخدمتها في تحقيق هذه الأبعاد، كلها عوامل كانت تهدف منها الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيق أهداف اقتصادية متمثلة في البترول والغاز وكل الموارد المعدنية المتاحة في المنطقة، بالإضافة إلى حماية أمنها القومي خوفا من انتشار وتنامي ظاهرة الإرهاب بما يهدد مصالحها في المنطقة .

إن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه شمال إفريقيا كانت غالبا تعتمد في مجالها السياسي على توثيق العلاقات مع دول شمال إفريقيا وذلك بهدف إعانتها من الخروج من أزمات التخلف والإرهاب وعدم الاستقرار، وذلك لأن في نظر الإدارة الأمريكية أن الإرهاب وعدم الاستقرار سببهما هو معاناة دول الشمال الإفريقي من الفقر والتدهور المعيشي والاقتصادي.

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى الزيادة في قيمة المساعدات المادية التي كانت توجهها للدول الفقيرة في المنطقة ، دون أن ننسى أن هذه المبادرة لم يكن الهدف منها هو تقديم الإعانة لدول وشعوب المنطقة ، وإنما الهدف من هاته المساعدات هو حفظ استقرار دول المنطقة من أجل حماية المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

أما من الناحية العسكرية والأمنية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إنشاء القواعد العسكرية وتقديم المساعدات اللازمة من اجل قدرة دول الشمال الإفريقي من حماية أمنها ومواطنيها من الإرهاب ، خاصة مع تصاعد وتيرة هذه الظاهرة بعد انضمام الجماعات الإرهابية في المنطقة على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها إلى ما أصبح يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب العربي ، وهذا ما دفع أمريكا الى إنشاء التحالفات والقواعد العسكرية في المنطقة وكانت آخرها الأفريكوم ، التي كانت تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة القدرة القتالية لدول شمال إفريقيا ، حتى تتمكن من حماية أمنها واستقرارها وحماية منابع النفط والغاز الطبيعي من تهديدات الجماعات الإرهابية.

ومن الناحية الاقتصادية فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على البحث عن دول ذات ثقل إقليمي في المنطقة من أجل زيادة التعاون معها في المجالات الاقتصادية ، وذلك من أجل حماية مصالحها في المنطقة التي أصبحت تحتل أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية في البحث عن مناطق جديدة لموارد الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة

وأن منطقة شمال إفريقيا أصبحت تمتاز باكتشافات نفطية هائلة في تلك الفترة ، والنفط الشمال الإفريقي يمتاز بخفته ونوعيته الرفيعة أفضل من نفط الخليج العربي والشرق الأوسط ، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة باعتماد برنامج الشرق الأوسط الكبير والذي يهدف إلى إلحاق منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط.

كما أن توجيه السياسة الأمريكية اهتمامها بمنطقة شمال إفريقيا لما تمتاز به هذه المنطقة من قربها الى أمريكا من جهة المحيط الأطلسي ، كما أنها تعتبر منطقة تنافس القوى الدولية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا بالإضافة إلى الصين واليابان ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية لزاما عليها أن توجه اهتمامها لمنطقة شمال إفريقيا كل هذا كان في الفترة الممتدة من 2001 الى 2009 .

أما في الفترة الممتدة من 2009 الى 2017 فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه منطقة شمال إفريقيا في مجالها السياسي الى إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، والتي تعتمد على الشراكة مع دول المنطقة والاحترام المتبادل ، كما أن الولايات المتحدة اعتمدت علة تغيير

الفكر الاستراتيجي في السياسة الخارجية تجاه شمال إفريقيا ، حيث أن هاته السياسة كانت مغايرة للسياسة السابقة ، وذلك من خلال محاولة تغيير صورتها أمام العالم وخاصة تجاه المسلمين وذلك من أجل دفع هذه الدول إلى عقد الشراكة مع أمريكا حتى تستفيد هذه الأخيرة من الموارد المتاحة في هذه الدول.

أما من الناحية العسكرية والأمنية فقد كانت سياستها الأمنية تجاه منطقة شمال إفريقيا تكملة لما

جاءت به القاعدة الإفريقية الأفريكوم والتي كان هدفها هو حماية مصالح أمريكا في المنطقة ، كما أن في هذه الفترة قد غيرت قليلا من سياستها تجاه الحلفاء الرسميين في المنطقة فبعدما كانت قد جعلت من الجزائر الحليف الاستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا ، إلا أنها عمدت تهميش الدور الاستراتيجي للجزائر لصالح المملكة المغربية التي اعتبرتها في سياستها الجديدة هي الحليف الأمثل لها في المنطقة والتي من خلال التعاون الأمني معها بإمكانها حماية المصالح الاقتصادية في المنطقة من التهديدات الإرهابية.

وفي الجانب الاقتصادي فقد باتت الولايات المتحدة تدعم شركاتها في المنطقة دعما كبيرا حتى تكون
استفادة أمريكا من موارد المنطقة بصفة متزايدة ، كما أنها قامت بتقديم القروض وزيادة الفرص للحكومات في شمال إفريقيا من أجل أن تبقى هذه الدول محافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: الكتب :

أ- باللغة العربية :

1. أبو العينين محمود وآخرون ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)** ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ط1، 2006 .
2. بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1997 .
3. بوشعير السعيد ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، ج 2 ، ط 3 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 .
4. بن حارب عبد الرحمان يوسف ، **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي للحديث ،1999.
5. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007 .
6. جنس لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، (تر : محمد السيد سليم) ، المملكة العربية السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، (د . ت . ن) .
7. دورتي جيمس ، **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (تر : وليد عبد الحي) ، بيروت ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 .
8. حتي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1 ، لبنان ، دار الكتاب العربي ، 1985 .
9. لعويني محمد علي ، **العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، (د . د . ن) 1980.
10. مصباح عامر ، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 .
11. مصباح ا زيد عبد الله ، **السياسة الخارجية** ، مالطا ، منشورات Elga , 1994 .
12. مصباح ا زيد عبد الله ، **الدبلوماسية** ، بيروت ، دار الجيل ، 1999 .

13. محمود غانم اماني ، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات** ، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة ، ط1 ، 2007 .

14. نوري النعيمي أحمد، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، الأردن ، دار زاهر للنشر، 2013

15. نيكولسون هارولد ، **الدبلوماسية** ، (تر :محمد مختار الزقزوزي)، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

16. نعمة كاظم هشام ، **الوجيز في الاستراتيجية**، بغداد ، شركة إياد للطباعة الفنية ،1988 .

17. فروند جوليان ، **سوسيولوجيا ماكس فيبر** ، تر :جورج أبي صالح ، بيروت ، مركز الإنماء القومي، د . ت . ن .

18. ربيع حامد ، **نظرية الدعاية الخارجية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ،1969 .

19. شابي محمد ، **المنهج في التحليل السياسي " المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، الأدوات "**، الجزائر، 1997 .

20. قبيسي هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2008 .

21. السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط 2 ، بيروت ، دار الجيل ،2001 .

22. السيد شبانه أيمن ، **الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة** ، ط 1 ، ليبيا ، مركز البحوث الإفريقية ،2001 .

23. اللاوندي سعيد ، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة** ، ط 2 ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2004 .

24. ولد اباه السيد ،**عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية** ، بيروت: الدار العربية للعلوم ، ط1، 2004 .

ب- المصادر والموسوعات:

1. مصباح عامر ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، الجزائر، المكتبة الجزائرية بودود ، 2005 .

2. خشيم مصطفى عبد الله ، **موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة** ، بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1425 هـ .

ج- المذكرات:

1. بوعمامة زهير ، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة** ، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه) ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 .
2. مدني ليلى ، **توظيف القوة في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 .
3. مصطفى أمين مزياني ،**الجزائر والتعاون الأمني في غرب البحر المتوسط** 1999-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2008 .
4. عربية عبد الرحمان ، **أبعاد السياسة الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي بوش وأوباما** ، (رسالة لنيل شهادة الماستر) ، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 .
5. زقاغ عادل ، **إدارة النزاعات الأثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير)غير منشورة ،جامعة باتنة ، الجزائر، 2003-2004 .
6. وناسي لزهر، **الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية**، (مذكرة ماجستير) ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2008-2009 .

د- المجلات و الجرائد:

1. امحند برقوق ، **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**، الجزائر، مجلة الجيش ، العدد 534 ، جانفي 2008 .
2. امحند برقوق ، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية** ، العالم الاستراتيجي ، الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 7 ، نوفمبر 2008 .
3. غمارسة بوعلام، "قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي"، **الشرق الاوسط**، العدد 11216، الخميس 13 اوت2009 .

4. بوقارة حسين ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي** ، العالم الاستراتيجي ، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 7 ، نوفمبر 2008 .

5. بيار كونيسا ، **الأزمات المتكررة في تشاد لا أمة ولا دولة** ، لوموند ديبلوماتيك ، النشرة العربية ، ماي 2001 .

6. جفال عمار، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008 .

7. حداد شفيقة ، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة** ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 10 ، جانفي 2014 .

8. مجلة السياسة الدولية ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية** ، العدد 153 ، 2008 .

9. السيد ولد اباه ، **المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي** ، الشرق الأوسط ، العدد 10671 ، فيفري 2008 .

10. السرميني منذر، مبادئ العلاقات الدولية ،الأردن: الدار الجامعية ، 1999 .

11. سعيد السماك محمد أزهر ، **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان الحوض المتوسط العربية ومستقبله**، المستقبل العربي ، العدد123 ، 1993 .

12. عبد العاطي بدر ، **أثر العامل الخرجي على السياسات الخارجية للدول** ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 153) ، جويلية 2008 .

13. عبد الله صالح ، **الأزمة التشادية : إلى أين** ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 172 المجلد 43 ، أفريل 2008 .

14. عوده جيهاد ، **النظام الدولي نظريات وإشكالات** ، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005 .

15. قاسم نصر الدين ، **الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة** ، القبس ، العدد 12454 ، فيفري 2008 .

16. خيري عبد الرزاق جاسم ، **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقيا** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، القاهرة ، مركز الوحدة العربية ، العدد 21 ، فيفري 2009.

هـ- المواقع الإلكترونية:

1. إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائد الأفريكوم ، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ ،09- 10 مارس ، 2010 ، ص10 ، من الموقع:
http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf

2. بورغيس جوشوا ، **لا وقت للتراخي في شمال إفريقيا** ، معهد واشنطن ، فيفري2014 ، 2017/04/18 ، 23:00 ، متحصل عليه :

http://bu.univouargla.dz/license/pdf/Benchikh_Khenous.pdf?idmemoire=153 .

3. الجزائر نيوز ، **المثلث الاستراتيجي الجزائر ، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية** ، 2017/04/23 ، 22:49 ، متحصل عليه:
http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/06/24-06/p07.pdf

4. الخمالي بدرالدين، **التهديدات-الإرهابية-في-منطقة-الساحل-وانعكاساتها-الأمنية**، 2017/04/25، 14:25، متحصل عليه: http://www.islammaghribi.com

5. "العلاقات الصينية الموريتانية تنمو بطراد"، في:
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/24/content_602589.htm

6. حيدر إبراهيم علي ، **أزمة دارفور :الأسباب والمستقبل** ، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي ،من الموقع-http://www.en.casaarab ieam.es/publication :

7. الحسناوي الحسن ، التنافس **الدولي في إفريقيا .. الأهداف والوسائل** ، 2017/04/28 ، 21:00، متحصل عليه: http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf

8. يوسف شلبي ، **المواجهات في تشاد. فرنسا مرة أخرى في المستنقع** ، مجلة العصر، 2017/02/05 ، في الموقع
: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785

9. ليان كينيدي بودالي ، **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** ، مركز مكافحة الإرهاب ، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة وست بوينت، في الموقع
:http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf

10. محمد أمين سني ، **المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر .. إدارة جورج بوش نموذجا** ، الدراسات المغاربية ، 2017/03/15 ، 23:39 متحصل عليه :
http://www.qiraatafrican.com/_pdf/n5.pdf

11. محمود ماضي ، **الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا** ، سويس انفو، ماي 2000 ، في الموقع :
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

a. ستيفن وولت ، **الليبرالية والمنظورات الواقعية و الراديكالية وخيار السلام الديمقراطي**، من الموقع : http://www.freemediawatch.org/83-010906/44.htm

12. عبد الرحمان حمدي ، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا** ، السياسة الدولية ، 2017/04/20 ، 22:30، متحصل عليه من
: http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/06/24-06/p07.pdf

13. فتح الرحمن أحمد الحاج عاصم ، **السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا : الفرص و التحديات** ، 2017/04/22 ، 22:30 ، متحصل عليه :
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf

14. رضوان عمر ، **الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية** ، من الموقع :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=341301&eid=5610

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Resenau , Kennth W , Thompron . Gavin Bayd . **World Politics : Antn Interdiction** New York , the free press , 1976.

2. Kenneth Waltz , Explaining war , In **International Relations Theory:**

Realism , Pluralism , Globalism , 2nd ed , Paul R . Vita and Mark V . Kapa, New York: MacMillan Company , 1993 , p - p 123.

3. Laura Neack , linking state type with foreign policy behavior , in **foreign policy analysis : continuity and changing in its second generation** , ed.

Laura Neack , Jeames A , K , Hey ,and Patrick J . Haney , New Jersy :

Prentice Hall , Englewood Cliffs , n . d.

4. Keith L. Shimko , Foreign Policy Metaphors : Falling " Dominos" and Drug, Wars , in **Foreign policy Analysis : Continuty and Changing in Its Second Generation** , ed, Lau

5. Neack , James A . K Hey , and Patrick J . Haney , New Jersy , Prent Hall, Englewood Cliffs (n .d)

6. Volker Rittberger, **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories** , Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,Nr46.

7. Paul R Viotti and Mark V.kauppi, **International Relations Theory:**

Realism , Pluralism , Globalism and Beyond, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999.

8. Mehdi Taje , **Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain** , college de

defence de l'OTAN , NDC occasionel paper , 19 decembre 2006.

9. Philippe Marchesin , **les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours** , paris : karthala ,2001.

10. United nations conference on trade and development , **Unctad hanbook of statistics 2009** , New York and Geneva : United Nations publication .

11. Yahia H.Zoubir , **la politique étrangère américaine au maghreb :**

constances et adaptation , journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , juillet 2006.

12. Anthony Lake & Christine . W , **More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa** ,new York : report of an indenpedent task forcecouncilon foreign policy,2006.

13. Robert H.Dorff , **Responding to the failed state :the need for strategy** , small wars and insurgencies , vol .10, no . 3,1999.

14. **The National Security Strategy of the united states of America** , March 2006 .

15. Elli Stephan , **Briefing : The PAN-SAHEL Initiative** , African affairs , vol103, no.412 , july 2004 .

16. D Jemes . **Fearon , domestic politics foreign , policy and theories of international relation** , in sit internet : http //www. People . fas . havand . edu /. Johnston (gvo 2882) Fearon – pdf , James N .

17. Lianne Kennedy Boudali , **examining U.S counterterrorism priorities and stratey across Africa's Sahel region** , Rand corporation,november 2009, in: http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedyboudalitestimony091117a.pdf

18. Bouchra Ben youssef , **sahel 2009-drogue , contreterrorism** , in :

http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terroris

19. Kalifa Kaita , **conflict and conflict resolution in the sahel : the tuareg insurgency in mali** , strategic studies institute , may 1998 , in :

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

20. Oil and gaz , **Atlas on regional integration in west Africa** , energy series, in : http://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

21. Alex Lefebre , **Chirac promotes French interests in Algeria** , march 2003, in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

22. **Exxonmobil signs PSA with Libya national oil** , in :

http://www.offshoremag.com/index/articledisplay/243177/articles/offshore/top stories- general-interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html .

23. Martin Pabst , **External interests in west Africa** , in :

http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess- external interest- west-africa-m-pabset.pdf.

24. **National strategy for combating terrorism** , september 2006 , in :

http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf

25. International crisis group **, Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ?**, Africa report , no.92,31 march 2005, in :

http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf

26. Africa oil policy initiative group , **African oil : A priority for U.S national security and African development** , institute for advanced

strategic&political studies symposium , january 2002 , in :

http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

27. Jim Fisher Thompson **, L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb** , 25 mars 2004 , in :

http://www.america.gov/st/washfilefrench/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html.

28. US . Department of state country reports on terrorism **, chapter 5- country reports : Africa overview** , April 2006 , in : http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

29. Robert G.Berschinki **, Afrcom's dilemma :The global war on terrorism , capacity building , humanitarianism , and the future of U.S security policy in Africa** , strategic studies institute , November 2007 , in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

30. United States Africa Command , **U.S.AFRICOM public affairs office** , in : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644 .

31. Holsti, Ole.R, « theories of international relations », in : http://www.duke.edu/npfeaver/holsti.pdf

32. Morgenthau, Hans, « politics among nations the struggle for power and peace »,chapter one, in : http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm

33. M.Walt, Stephen, « **International relations : One world, many theories** », foreign policy , Washington :Spring 1998.

34. Brown,Chris **, understanding international relations**, New York : second edition , Palgrave ,2001.

35. Tlemcani, Salima, « Lutte contre le terrorisme au sahel :le commandement militaire basé a tamanrassat »,EL Watan ,edition du 21 avril 2010.

36. Noemi Ral, **la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 septembre** : incohérences et controverses. In : www .cepes.uqam.ca

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

العنوان **الصفحة**

شكر وعرفان

الإهداء

ملخص الدراسة

مقدمة.....أ

الفصل الأول

التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.....10

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية.....10

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية.....15

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.....21

المبحث الثاني : النظريات والمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.....26

المطلب الأول : المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.....26

المطلب الثاني : المناهج المفسرة للسياسة الخارجية.....33

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.....35

المبحث الثالث : الخلفيات الفكرية للإستراتيجية الأمريكية.....40

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين الواقعية والليبرالية.....40

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية والتداخلية.....58

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين المؤسساتية والتقليدية.....64

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا

المبحث الأول : الواقع الجيوستراتيجي لشمال إفريقيا.....75

المطلب الأول : الواقع الجيوبوليتيكي.....75

المطلب الثاني : الواقع الأمني.....77

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي.....90

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا.....93

المطلب الأول : البعد الجيوستراتيجي.....93

المطلب الثاني : البعد الأمني.....98

المطلب الثالث : البعد الطاقوي.....101

المبحث الثالث : آليات الاستراتيجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا.....105

المطلب الأول : مبادرة بان – الساحل PAN – SAHEL.....105

المطلب الثاني : مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.....106

المطلب الثالث : القاعدة العسكرية " الأفريكوم "AFRICOM.....108

الفصل الثالث: آفاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا بين الاستمرارية والتغير....118

المبحث الأول: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.....122

المطلب الأول: دور القوى الكبرى في شمال إفريقيا.....122

المطلب الثاني: دور دول الجوار في شمال إفريقيا.....129

المبحث الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا...133

المطلب الأول: عدم خطورة التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.....133

المطلب الثاني: مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة.....137

المبحث الثالث: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا إلى درجة التدخل العسكري المباشر.....139

المطلب الأول: تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة شمال إفريقيا.....139

المطلب الثاني: اشتداد المنافسة الدولية في منطقة شمال إفريقيا 140

الخاتمة 143

قائمة المصادر والمراجع.....147

فهرس الموضوعات.....157